دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

(رؤية استشرافية)

إعداد

أ.د/ صلاح الدين محمد توفيق

أستاذ أصول التربية ومدير المركز الجامعى للمعلومات

كلية التربية – جامعة بنها

د/ نجلاء أحمد محمد شاهين

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية (رؤيـــــة استشرافيـــــة)

إعـداد

أ.د/ صلاح الدين محمد توفيق
أستاذ أصول التربية ومدير المركز الجامعى للمعلومات
كليـــة التربيـــة – جامعـة بنهـا

د/ نجلاء أحمد محمد شاهين
مـــدرس أصـــول التربيـــة
كليـة التربيـة – جامعـة بنهـا

الملخـــص

هدف البحث الحالى الى التأصيل لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال التعرف على الأسس الفلسفية للظاهرة من حيث الإطار المفاهيمى وأهم التحديات المجتمعية المسببة لها، وأيضاً التعرف على دور المؤسسات التربوية فى مواجهتها، ثم وضع سيناريو ابتكارى لدور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولتحقيق هذا إستخدم المنهج الوصفى، كما تم إستخدام إسلوب السيناريوهات- كأحد الأساليب المنهجية فى مجال الدراسات المستقبلية الإستشرافية-؛ لرسم خطوط عامة حول مستقبل دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى ظل الأوضاع المجتمعية المتغيرة، ومتطلبات تحقيق هذا الهدف. وقد تبنى البحث الحالى السيناريو الإبتكارى بوصفه رؤية مستقبلية مواتية للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أوعلى الأقل التقليل من حدتها.

الكلمات المفتاحية:

الهجـــرة (Immigration) - الهجـــرة غيـــر الشـــرعية (Illegal Iimmigration)- المؤسسات التربوية (Educational Institutions).

مقدمـــــة:

شغلت الهجرة غير الشرعية مساحة واسعة من اهتمامات الحكومة والرأى العام فى الفترة الأخيـرة باعتبارهـا واحـدة مـن المشـكلات المسـتحدثة ذات التـداعيات الأمنيـة والاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، والقانونية أيضاً، وأصبحت من أهم القضايا القومية الملحة ذات التأثير على الأمن القومى المصرى.

فـالهجرة غيـر الشـرعية مـن الظـواهر الاجتماعيـة التـى عرفـت تزايـداً كبيـراً فـى الآونـة الأخيرة، وأصبحت هذه الظاهرة متفشية فى أوساط الشباب، إذ تجسد أهوال الكوارث البحرية المتكررة ومعدلاتها المتصاعدة المروعة عمق إشكاليات هذه القضية المطروحة، وإذا كانت التسميات الإعلامية الشائعة "قوارب الموت، شواطىء الوهم...وغيرها" تحوى مضامين التهويل والتحذير فإن المشكلة تتجاوزها إلى حقيقة معضلة تتفاقم بحدة. (قاضى، ٢٠١٠: ٦٨)

ولا شك أن الهجرة غير الشرعية وخاصة إلى الدول الأوربية تعد تعبيراً عن مشكلات عالمية، وتعكس فى ذات الوقت هموماً محلية، وتحليل العلاقة بين هذه المشكلات والعوامل المجتمعية المحلية يعنى إبراز الصلة بين هذا النمط الجديد من الهجرة باعتباره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية وبين الظروف والدوافع المحلية، وتبقى عملية البحث عن الحياة الأفضل من أهم العوامل المؤثرة على تيارات الهجرة وتحديد اتجاهات ومسار مصالحها.(حافظ، ٢٠١٣: ٤٥)

ويواجه الشباب فى الوقت المعاصر العديد من المشكلات منها المشكلات الاقتصادية كالبطالة وقلة الدخل وتدنى مستويات المعيشة والمشكلات النفسية كالقلق واليأس والمشكلات الاجتماعية كصراع الأجيال وغيرها من المشكلات التى تجعلهم أكثر عرضة للإحباطات والصراع، وأمام الضغوط والتحديات التى يعيشها الشباب وعدم قدرته على تحقيق ذاته وحصوله على فرص العمل المناسبة التى تكفل له الحياة الكريمة لجأ أعداد كبيرة منهم إلى الهجرة بطرق غير شرعية للعمل بالخارج دون تخطيط مسبق أو إعداد يمكنهم من الحصول على أعمال ملائمة.

وهذا ما أكدته دراسة **(شعبان ٢٠١٠: ١)** التى أكدت على أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترجع لجملة من الأسباب يتمثل أهمها فى: تردى الظروف الاقتصادية وانتشار الفقر فى بعض مناطق العالم والزيادة السكانية المتصاعدة فيها وسوء توزيع الدخل، مما يستتبع ارتفاعاً فى معدلات البطالة بين الشباب وندرة فرص العمل المجزى الذى يحقق طموحاتهم.

كما أكدت دراسة **(إبراهيم، ٢٠١١: ١١١٢)** على أن الهجرة غير الشرعية هى إحدى الآثار المترتبة على البطالة وتفاقمها وعدم وجود سياسات للحد منها ومقابلتها فأصبح معها الشباب يعانون من العديد من الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية فى ظل وجود تفاوت

طبقى واضح فى المجتمع أصبح له نفوذه وسلطانه وفى مقابله تزداد أوضاع الشباب الاقتصادية سوء، كل ذلك وغيره أصبح من أهم العوامل المشجعة للشباب على الهجرة غير الشرعية وخاصة إلى أوربا بلاد الثراء السريع دون أن يفكر فى آثارها ومخاطرها وما يمكن أن يترتب عليها فهو يعيش معاناه يسعى للخروج منها فإنه يذهب إلى حياة أخطر معاناه من التى يعيشها. (إبراهيم، ٢٠١١: ١١١٢)

لذلك نجد أنه فى ضوء تردى الأوضاع الاقتصادية والمعيشة يقع الشباب فى دائرة المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة الذين يتقاضون من كل شاب ما يقرب من (٣٠) ألف جنيه بدعوى توفير فرص عمل لهم فى إيطاليا وأوربا، ثم يهربون بهذه الأموال دون أن يحاسبهم أحد، ونتيجة لعدم توافر الوعى لدى هؤلاء الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية يلقون حتفهم وهم فى طريقهم إلى أحد الموانىء الإيطالية حيث يتم تسفيرهم على متن مراكب قديمة ومتهالكة والنتيجة غرقهم وسط البحر وحتى من ينجو منهم ويصل إلى إيطاليا يعتبر مخالفاً للقوانين الإيطالية، ويتم إعادته مرة أخرى إلى أرض الوطن مرحلاً مهاناً، وبذلك تنتهى رحلة الكثير من الشباب إما بالموت أو بالسجن أو بالترحيل، كما أصبحت الهجرة غير الشرعية سوقاً سوداءً للإتجار بالبشر. (حافظ، ٢٠١٣: ٥٤)

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث فى مصر في يوم الأربعاء ٢١ سبتمبر ٢٠١٦، حيث غرق مركب رشيد على بعد ١٢ كيلومترًا قبالة سواحل مدينة رشيد بمحافظة البحيرة وهو مركب غير شرعي كان يقل من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مهاجر غير شرعي من السودان وسوريا والصومال وإرتيريا ومصر، وارتفع عدد الضحايا إلى أكثر من ١٦٦ قتيلا. (أبو الفضل وجودة، ٢٠١٦)

وأشارت دراسة **(عزام ،٢٠٠٩: ص٤٧٣٥)** إلى أن منظمة العمل الدولية قد قدرت حجم الهجرة السرية ما بين ١٠-١٥% من عدد المهاجرين فى العالم البالغ حسب تقديرات الأمم المتحدة (١٨٠) مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية فى دول الاتحاد الأوربى وصل إلى نحو (١,٥) مليون فرد، كما قدرت الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم بنحو حوالى (١٥٥) مليون شخص، وبالنسبة لمصر قدرت الإحصاءات الدولية عدد الشباب المصريين الذين نجحوا قى دخول دول الاتحاد الأوربى فى عشر سنوات بنحو (٤٦٠) ألف شاب من بينهم نحو (٩٠) ألفاً يقيمون فى إيطاليا بشكل غير شرعى.

كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن إحصاءات الأمن الإيطالية وحدها قد سجلت فى الربع الأول من عام ٢٠٠٧ استقبال سواحلها (١٤) زورقاً محملة بأكثر من (١٥٠٠) مهاجر غير

شرعى معظمهم من المصريين، وبلغ إجمالى عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إيطاليا عام ٢٠٠٧عن طريق البحر (١٤١٩) مهاجراً ولقى (٥٠٠) مهاجر مصرعهم فى البحر خلال ذلك العام، مقابل(٣٠٢) مهاجر فقط خلال عام ٢٠٠٦.

وتظهر الإحصاءات السابق عرضها مدى انتشار وضخامة هذه المشكلة رغم المخاطر العديدة التى تحدثها مما يؤكد على قوة العوامل والدوافع المؤدية إليها.

وفى هذا السياق أكدت **(الخضيرى، ٢٠١٢: ٢٨٥٣)** أن المؤشرات والشواهد الواقعية تشير إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرشحة للتصعيد طالما أن ظروف نشأتها وتفاقمها ما تزال قائمة لذلك فإنه من الضرورى وجود مخطط مشترك للدول المعنية بها سواء المصدرة أو المستقبلة لمعرفة أسباب هذه الظاهرة وتداعياتها ومخاطرها المجتمعية مع التأكيد على أن هذه الظاهرة تتصل إلى حد بعيد بفكر الشباب ومعتقداته وسلوكياته.

وتعد الهجرة غير الشرعية بالنسبة للشباب حلولاً فردية خارج الإطار القانونى لمشكلة البطالة، وقد أوضحت دراسة **(Codruta, 2007)** أن معظم المهاجرين غير الشرعيين من الشباب وليس لديهم خبرة سابقة فى الخارج ويعانون من مشكلات متنوعة كالصدمة النفسية الناجمة عن الهجرة وعدم وجود روابط اجتماعية فى الدول المضيفة مع معاناتهم من الضغوط والقلق المتزايد من الوظائف غير المضمونة.

كما أشارت دراسة **(Wolff & et.al, 2005)** إلى أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون ظروف صحية صعبة جدا وخاصة النساء والحوامل، حيث أنهم لايلقين رعاية ولا دعم من دول المهجر نظراً لأنهم غير مسجلين رسمياً، وأكدت ذلك دراسة **(Castaneda,2009)** والتى أكدت على أن المهاجرين غير الشرعيين إلى ألمانيا فى الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) كانت لهم فرص نادرة فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية مما يعرضهم للعديد من المشكلات الصحية الحادة.

وأكدت دراسة **(Cholewinski,2005:27)** أن المهاجرين غير الشرعيين لا ينالوا الحد الأدنى من الخدمات فى دول المهجر فى مختلف المجالات: الإسكان، والتعليم، والصحة، والأمن، والخدمات الاجتماعية والترفيهية، ومستوى العمل الملائم، وقد اوصت الدراسة بضرورة حصولهم على هذه الخدمات والتغلب على اية عقبات تعوق دون تحقيق ذلك من منطلق أن قانون حقوق الإنسان العالمى لايفرق بين المواطنيين القوميين والأفراد غير القوميين.

ومن وجهة نظر الدول المتقدمة فإن هؤلاء المهاجرين يتسببون فى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لها، وتأتى فى مقدمة هذه المشكلات عدم انخراط هؤلاء المهاجرين فى

المجتمعات الأوربية، وتمسكهم بمقومات الحضارات التى أتوا منها، وارتباطهم إلى حد كبير بأوطانهم الأصلية، وأيضاً عدم قبولهم لبعض عادات وتقاليد الغرب التى تصطدم بعقائدهم الدينية، أو بعاداتهم الاجتماعية. (الصاوى، ٢٠٠٨: ٥٣)

هذا فضلاً عن الأضراراً العديدة التى تلحق بمصالح المجتمع المهاجر منه الفرد، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أساليب التسلل الفردى أو الجماعى والتى تتطلب التصدى لها لما لها من آثار سلبية على أمن وسلامة الوطن فضلاً عن الآثار السلبية على الاقتصاد القومى ولاسيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وكذا العلاقات مع دول الجوار ودول المقصد. (عبدالحميد، ٢٠٠٩: ١١)

فمن الآثار الاقتصادية السلبية التى تنتج عن الهجرة غير الشرعية خسارة الجانب الانتاجى الذى كان من الممكن تحقيقه من هؤلاء المواطنين المهاجرين، وكذلك خسارة بالتبعية فى الإيراد الناتج من الصادرات الذى كان من الممكن تحقيقه وبالتالى زيادة فى الواردات لأن الانتاج لن يكفى حاجة الطلب المحلى، وينتج عن نقص الصادرات وزيادة الواردات زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وبالتالى الاقتراض من الخارج وظهور المديونية الخارجية. (برسوم، ٢٠١٢: ٢٨٨)

ولذلك أوصت دراسة **(كركوش، ٢٠١٠: ٤٤)** بأن مشكلة الهجرة غير الشرعية تحتاج إلى التحليل والمزيد من البحث خاصة إذا علمنا أن من يهاجرون ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية: الأمى والمتعلم والعامل وغير العامل ومنهم الذكور والإناث، كلهم من أبناء الوطن الذى يحتاج إلى وجودهم بين أرجاءه لاستثمار قدراتهم والانتفاع بها بدلاً من استنزافها فى بلدان أخرى مهما قدمت لهم فإنها لن تكون أبداً الوطن الأم.

ويتضح مما سبق ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الموضوعات الخطيرة التي يترتب عليها مخاطر تؤثر على الفرد والأسرة والمجتمع ككل، وهذه الخطورة تمس الحاضر والمستقبل خاصة وان معظم المشاركين في هذه الظاهرة من الشباب وخصوصاً الطلاب في مؤسسات التعليم العام والجامعي أو الخريجين، وبالتالى فهذه الظاهرة بحاجة إلى مواجهة حتى يتم القضاء على ما تسببه من أضرار ومخاطر.

وهنا يأتي دور المجتمع بمؤسساته المختلفة وأدواره المتنوعة فى مواجهة هذه الظاهرة، ولما كان للمؤسسات التربوية دور كبير في مواجهة الكثير من المشكلات لدى الشباب والأفراد، ودور وقائي مهم في درء الفساد وارتكاب الجريمة، وذلك بغرس أساليب التربية و التعليم والأخلاق و القيم و السلوك و المنهج الصحيح في نفوس المواطنين، وإعداد الفرد إعداداً صحيحاً، لذا وقع عليها عبء كبير في إرساء وتنمية وعي الشباب والأفراد بخطورة الهجرة غير الشرعية.

وهذا يفرض على التربية بمؤسساتها أن تقوم بتوعية الجميع بدون استثناء، مع استثمار جميع امكاناتهم وكل طاقاتهم إلى أقصى حد، فالمؤسسات التربوية هي المصنع الحقيقي لإعداد الأفراد وتأهيلهم للانخراط بفعالية في المجتمع.

ولما كانت الدولة ومؤسساتها التربوية النظامية لا تستطيع بمفردها تحمل مسئولية مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يأتي هنا دور منظمات التربية اللانظامية كقوى هامة وفاعلة ودافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية وإيجاد حلول لما يواجهها من مشكلات، حيث إنها تأخذ دور الشريك في تبني القضايا المجتمعية الهامة وتساهم في تبني منظومة متكاملة لتنمية الموارد البشرية.

وفى هذا السياق قدمت العديد من الدراسات مقترحات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتى يقع على عاتق المؤسسات التربوية تحقيقها، ومنها دراسة **(عزام، ٢٠٠٩: ٤٧٩١)** حيث اقترحت العمل على تنمية الشعور بالولاء والانتماء لدى الشباب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية والمهنية اللازمة للعمل بالمجتع المصرى.

كما أشارت دراسة **(حافظ، ٢٠١٣ :٩٦)** إلى أن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يتطلب استراتيجية متكاملة تحتاج لتعاون مختلف الجهود من مؤسسات الدولة الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: فتح فرص ومجالات جديدة للعمل تحقق مستوى معيشى مناسب، ونشر وعى تثقيفى يتناول مختلف جوانب الحياة ويعمل من أجل تغيير المفاهيم والاتجاهات.

ومن هنا كان من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الدور المأمول من المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب خاصة في ظل هذه الاهتمامات العالمية والمحلية بخطورة هذه الظاهرة.

مشكلـــة البحـــث:

فى ضوء إستقراء ما سبق نجد أن مشكلة الهجرة غير الشرعية من المشكلات الهامة التى فرضت نفسها بقوة على الساحة المصرية فهى مشكلة خطيرة تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين لكل من الشباب وذويهم ومجتمعهم حيث يندفع بعض الشباب إليها لعدم قدرتهم على تحقيق الذات فى مجتمعهم لنقص فرص العمل ويجدوا من يساعدهم على ذلك من عصابات التهريب والاتجار فى البشر ويكتسبوا من وراء ذلك أموالاً طائلة دون أية ضمانات للشباب حيث يترك الشباب لمواجهة الأخطار وحدهم كالغرق والسجن والترحيل.

بما يستوجب تضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية لمواجهة هذه المشكلة من خلال جهود وقائية للحد من انتشارها بالوسائل الأمنية وعن طريق برامج للتوعية حيث أن

خطورة المشكلة تستدعى تعدد المداخل الوقائية والعلاجية تبعاً لتعدد التخصصات التى تعمل فى هذا المجال حتى تكون الوقاية والعلاج أكثر فاعلية.

لذا لابد من دراسة هذه الظاهرة للتعرف عليها وعلي أسبابها وخصائصها والتحديات التي تساعد علي انتشارها، وكذلك محاولة علاجها والتصدي لها، وتعتبر المؤسسات التربوية داخل أي مجتمع علي مر العصور المختلفة وداخل كافة المجتمعات هي الوسيلة المهمة لمواجهة مثل هذه الظواهر، لما لها من تأثير علي الفرد وتربيته وأخلاقه، وكذلك تأثيرها علي المجتمع والحفاظ علي استقراره وتطويره.

ومن خلال الإطلاع على التراث العلمى والدراسات السابقة وجد الباحثان أن هناك العديد من الدراسات العلمية التى تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنهما لم يعثرا فى حدود علمهما على دراسة علمية تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية من منظور تربوى، لذا وجد الباحثان أن من الأهمية أن يقوما بإجراء الدراسة الحالية التى تتناول دور التربية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية.

لذا جاءت الدراسة الحالية لتوضيح الدور المأمول من المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال الإجابة علي السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن للمؤسسات التربوية مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

و يتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

١- ما الإطار المفاهيمى لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

٢- ما التحديات المجتمعية المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

٣- ما الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة غير الشرعية؟

٤- ما دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

٥- ما السيناريوهات المستقبلية البديلة لتفعيل دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

أهـــــداف البحـــــث:

هدف البحث الحالى الي ما يلي:

١- التعرف علي الإطار المفاهيمى لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٢- توضيح أهم التحديات المجتمعية المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٣- بيان دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٤- وضع سيناريو ابتكارى لتفعيل دور المؤسسات التربوية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

أهميـــة البحـــث:

تمثلت أهمية البحث الحالي في الآتي:

١- جذب انتباه الرأى العام العالمى والمحلى لمشكلة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب وذلك نظراً لزيادة معدلاتها بشكل كبير.

٢- ما تسببه الهجرة غير الشرعية من مخاطر يتعرض لها الشباب كفقد الحياة بالموت غرقاً أو التعرض للسجن أو الترحيل، وكذلك ما تسببه من عذاب إنسانى لذويهم، وما تحدثه من مخاطر يعانى منها المجتمع ككل جراء فقدانه لأهم ثرواته البشرية وهى الشباب.

٣- إبراز المخاطر الناجمة عن زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التى يعانى منها المجتمع المصرى فى الوقت الحالى، والتى دفعت البعض وخاصة الشباب إلى الهجرة غير الشرعية بحثا عن فرصة عمل.

٤- ضرورة تحمل مؤسسات المجتمع لكافة مسئولياتها بشكل عام، والتربوية بشكل خاص، وذلك في إطار نظرة شمولية تؤكد علي المسؤولية المشتركة لجميع مؤسسات وقطاعات المجتمع للتخلص من هذه الظاهرة ومعالجتها والرفع من اهتمام الأفراد تجاه استقرار وأمن وطنهم.

٥- التأكيد على دور المؤسسات التربويةً تجاه المجتمع وحمايته ووقاية أفراده من خطر الهجرة غير الشرعية، لذا فإن سلامة المجتمع وسلامه بنائه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والإعلامي وغيرها، مطلب مؤسسي للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة وهذا يتطلب قيام كل مؤسسة تربوية بدورها المستهدف علي احسن وجه للمحافظة علي أمن الوطن واستقراره.

٦- مساعدة المسئولين فى المجال التربوى على وضع الإجراءات اللازمة لتبنى سياسات واستراتيجيات مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى كافة أنشطة المؤسسات التربوية.

منهـــج البحـــث وأسلوبـــه:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مشكلة الدراسة الحالية، والذي يقوم علي وصف الظاهرة كما هي في الواقع وتحليلها وتفسيرها، ثم الوصول الي الاستنتاجات، والاستعانة بالأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك لان هذا المنهج مناسب لمثل هذه الدراسة، حيث يصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حيث المفهوم و الأسباب والأساليب والآليات والحجم، مروراً بتوضيح التحديات المجتمعية المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وصولاً إلى الدور المأمول للمؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وآليات تفعيل هذا الدور. كما أستخدم البحث أسلوب السيناريوهات كأحد أساليب الدراسات الإستشرافية، وذلك بهدف وضع سيناريو ابتكارى لدور مؤسسات التربية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية.

حـــدود البحـــث:

اقتصر البحث الحالي على دور بعض مؤسسات التربية النظامية (المدرسة- الجامعة) واللا نظامية (الأسرة، المسجد، وسائل الإعلام، منظمات المجتمع المدني) في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نظرًا لتعدد هذه المؤسسات وتنوعها.

مصطلحـــات البحـــث:

تحددت أهم مصطلحات البحث الحالى فيما يلى:

الـــــدور (Role) :

هو جملة الأفعال والواجبات التى يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعا اجتماعية فى مواقف معينة.**(نجم،٢٠١٣ :٢٤٦)**

ويقصد بالدور فى هذا البحث: مجموعة الأنشطة والسياسات والبرامج التى تقوم بها المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المؤسسات التربوية (Educational Institutions) :

تعرف على أنها تلك البيئات والأوساط التى تساعد الإنسان على النمو الشامل لمختلف جوانب شخصيته، والتفاعل مع من حوله من الكائنات، والتكيف معهم، وتنقسم هذه المؤسسات إلى مؤسسات نظامية تتم داخل مؤسسات رسمية مثل: المدارس والمعاهد العلمية والجامعات، ومؤسسات لانظامية غير رسمية مثل: الأسرة، ودور العبادة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام، و منظمات المجتمع المدنى.**(العادلى،٢٠١٤ :٤)**

ويقصد بها فى البحث الحالى: "الأنظمة التى أنشأها المجتمع بهدف تربية النشء تربية سليمة، بحيث تحقق قيم المواطنة والولاء والإنتماء للمجتمع الذى يتربون فيه".

الهجـــــرة (Immigration) :

هى مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة فى هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة. (حلمى، ٢٠٠٢ :٣٤)

ويقصد بالهجرة فى البحث الحالى بأنها "الاغتراب أو الخروج أوالإنتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو أى منفعة أخرى، كما تعنى الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء فى المكان الجديد لفترة طويلة سواء كان ذلك بإرادة الفرد المهاجر أم لظروف خارجة عن إرادته".

الهجرة غير الشرعية (Illegal Immigration) :

مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بشكل غير قانونى وبدون إذن الدولة المضيفة بنية الإقامة والعمل فى هذه الدولة الأخيرة سواء بصفة دائمة أو مؤقتة. (الشهاوى، ٢٠٠٩: ١٤)

وتعريف الهجرة غير الشرعية فى البحث الحالى بأنها "سفر ودخول شخص أجنبى إلى دولة ما بطريقة سرية أو بوثائق مزورة ودون ترخيص يعطيه حق الإقامة والعمل فى البلد المهاجر إليها".

خطـــــوات البحـــــث:

تم معالجة هذا الموضوع وفقًا للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمى للهجرة غير الشرعية.
- **المحور الثاني:** الدور المأمول من المؤسسات التربوية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- **المحور الثالث:** سيناريوهات مستقبلية بديلة لتفعيل دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الأول:الإطار المفاهيمى للهجرة غير الشرعية

هدف هذا المحور إلى توضيح ماهية الهجرة غير الشرعية وخصائصها ووسائلها وطرقها ومنافذها وحجمها، وكذلك الأسباب والتحديات المجتمعية المسببة لها وآثارها الإيجابية والسلبية، ولهذا تم تناوله على النحو التالي:

١- الهجرة غير الشرعية (المفهوم والخصائص) :

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية لابد أن نتعرف أولاً على مفهوم الهجرة ومن ضمنها الهجرة الشرعية التى تتم طبقاً للقوانين المعمول بها.

١/١- مفهوم الهجرة (Immigration):

الهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجراً وهجراناً، نقول هجر المكان أى تركه والهجرة هى الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره. (بن يعقوب، د.ت: ١٥٧)

وفى معجم لاروس فقد قصد بالهجرة "خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق". (المعجم العربى لاروس، ١٩٨٧ :١٢٤٣)

وتعرف الهجرة فى علم السكان (الديمغرافيا) بأنها "الانتقال – فردياً كان أم جماعياً– من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً، أما فى علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. (بدير، ٢٠٠٩ :١٢)

وتعنى الهجرة بصفة عامة الإنتقال الجغرافى من منطقة إلى أخرى بقصد الإقامة، ويمكن إعتبارها تحركاً جغرافياً لأناس مستقرين نسبياً، والذين يغيرون من خلالها إقامتهم تغييراً دائماً أو مؤقتاً لسبب معين، فهى عبارة عن فعل اجتماعى تفرضها الظروف التى تنتجها البناءات الاجتماعية سواء فى المجتمعات المهاجر منها أو المهاجر إليها. (عزام، ٢٠٠٩ :٤٧٥٦)

لذا فالهجرة فى ذاتها ظاهرة اجتماعية مشروعة عرفتها البشرية عبر العصور، ولا يقتصر مفهوم الهجرة فقط على الانتقال من مكان لأخر، وإنما ينطوى على دلالات اجتماعية تعنى الانفصال عن جميع الروابط الاجتماعية من ناحية، وتوزيع تلك العلاقات والروابط على أكثر من مجتمع من ناحية أخرى. (وهدان، و الشريف، ٢٠٠٥ :٨٧)

ومن هنا يعرف الباحثان الهجرة بأنها "الاغتراب أو الخروج أوالإنتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو أى منفعة أخرى، كما تعنى الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء فى المكان الجديد لفترة طويلة سواء كان ذلك بإرادة الفرد المهاجر أم لظروف خارجة عن إرادته".

٢/١ – مفهوم الهجرة الشرعية:

تقسم الهجرة وفقاً للمعيار الجغرافى إلى قسمين أساسيين:

- **الهجرة الداخلية:** وتشير إلى التحرك البشرى داخل حدود بلد ما، كالهجرة من القرية إلى المدينة أو نحو ذلك.
- **الهجرة الخارجية:** وهى من أبرز مظاهر التحركات البشرية الجماعية والفردية فى القرون الحديثة وتشير إلى التحرك البشرى عبر الحدود الدولية والذى ينجم عنه تغيير قى بلد الإقامة المعتادة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ENDP، ٢٠٠٩ :١٥)

وعند التطرق للهجرة الشرعية – أى الهجرة وفقاً للمعيار القانونى– فنحن بصدد الحديث فى الوقت نفسه عن الهجرة الخارجية إذ أن المعيار القانونى للهجرة غير قابل للنفاذ فيما يتعلق بالهجرة الداخلية والتى لا يتطلب القيام بها حيازة أى نوع من أنواع وثائق السفر.

والهجرة الشرعية هى الهجرة المنظمة والقانونية والتى تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دولياً والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة، وهى نقوم على النحو التالى:

- لابد وأن يحمل المهاجر وثيقة سفر.
- لابد ألا يكون ممنوعاً من مغادرة اللدولة التى ينتمى إليها لأسباب قانونية.

- أن يحصل على الإذن الشرعى للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها.
- أن يدخل الأماكن المراد دخولها من الأماكن المحدد والمسموح بها.
- أن يستهل إقامته وينهيها فى الدولة وفق المسموح والمقرر طبقاً لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة. (سلام، ٢٠١٠ :٢٠٥)

وتحدث الهجرة المشروعة بين البلدان التى لاتضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول كما تحدث الهجرة الشرعية فى الدول التى تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها منهم فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب فى استقبالهم من المهاجرين، أو وجود اتفاق بين دولتين أو أكثر يسمح لمواطنيهم بالتنقل من وإلى الدول أطراف تلك الاتفاقية دون الحاجة إلى تأشيرات لذلك مثلما هو عليه الحال بين دول الاتحاد الأوربى وذلك بعد توحيد العملة وفتح الأسواق التجارية. (نور، و مبارك، ٢٠٠٨ :١٦) و (بركان، ٢٠١٢ :١٥)

وهناك اتفاقيات دولية وإقليمية تنظم عمليات الهجرة الشرعية، وطورت الدول تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالهجرة، وأخيراً انتقلت النظم القانونية للهجرة إلى مرحلة أكثر تطوراً، وأصبح القانون الدولى هو الذى يشرع وينظم الهجرة من أجل العمل وتشرف عليه منظمات دولية مثل الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة أو المنظمات ذات العلاقة.(رمضان، ٢٠٠٩: ٤٤)

وفى ضوء ذلك يعرف الباحثان الهجرة الشرعية بأنها "تلك التى تتم وفق إجراء طلب تصريح يتيح لرعايا دولة ما الإقامة والتنقل بشكل شرعى على أرض دولة أخرى، وتنظم هذه الهجرة من خلال اتفاقيات ومعاهدات تقوم على قاعدة مشتركة من القوانين لحماية حقوق الأفراد المنحدرين من الدول الأطراف فيها".

٣/١- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

أمام العوائق التى يجدها الشخص والتى تعترض طريقه نحو التنقل بغرض هجرة دولية شرعية، فإنه يلجأ إلى الطرق غير الشرعية، فالغاية عنده تبرر الوسيلة فتصبح بذلك هجرته غير شرعية.

ويستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذالك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وهي تظهر فيما يلي: (الأصقر، ٢٠١٠ :١٠-١١)

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.
- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.
- دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو انه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها.(بتقة، ٢٠١٤: ٣١)

وبحسب ما جاء فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية "تعنى عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة". (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠١ :٤٥)

أمّا المنظمة الدولية للعمل (OIT) فتعتبر الهجرة السرّية أو غير الشرعية" هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من: (Bureau International du Travail, 2004 :11)

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخّص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل
- غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدّة
- إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

أمّا المكتب الدولي للعمل " BIT " فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه:" كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة التراخيص القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أوسرّي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية.(Bureau International du Travail, 2004:15-21)

أما المنظمة الدولية للهجرة فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها أنه" المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول أو الإقامة أو العمل في بلد ما.(المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٤ :٢٠٠)

وهناك أربعة حالات أساسية تتضمن ما يمكن أن نطلق عليه صفة " مهاجر غير شرعى": (لدمية، ٢٠١٠ :٥٨)

- الحالة الأولى: دخول قانوني، إقامة قانونية، عمل غير قانوني.
- الحالة الثانية: دخول قانوني، اقامة غير قانونية، عمل غير قانوني.
- الحالة الثالثة: دخول غير قانوني، اقامة قانونية ،عمل قانوني.
- الحالة الرابعة: دخول غير قانوني ،اقامة غير قانونية ،عمل غير قانوني.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية إجرائياً بأنها "سفر ودخول شخص أجنبى إلى دولة ما بطريقة سرية أو بوثائق مزورة ودون ترخيص يعطيه حق الإقامة والعمل فى البلد المهاجر إليها".

ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها القوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانونى دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

٤/١ الخصائص الأساسية والسمات المميزة للمهاجرين غير الشرعيين:

قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عام ٢٠١٦ بإجراء دراسة ميدانية لبحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب المصرى، وجاءت أهم الخصائص الديموجرافية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين من شباب المبحوثين على النحو التالى: (البغدادى، و نصر، ٢٠١٦ :٧-٨)

- كل المهاجرين من الذكور.
- معظم الأعمار للمهاجرين تركزت فى الفئة العمرية من (٣٠:٣٥) سنة، بنسبة(٤٤,٤%).

- تأخر سن الزواج لشباب العينة، فكان المهاجرون أصحاب الحالة الاجتماعية "أعزب" هم الأكثر بنسبة (٦٧,٥%).
- يتمتع ثلث شباب العينة بمهارات مختلفة، أبرزها استخدام الكمبيوتر ومعرفة اللغات.
- كان معظم المهاجرين غير الشرعيين من الريف بنسبة (٨٩,٩%)، وكانت محافظة القليوبية، وفقاً للدراسة، من أكثر المحافظات التى يحاول شبابها الهجرة، بنسبة بلغت (١٠٠%)، تليها محافظة الغربية بنسبة (٩٩,٣%)، ثم البحيرة بنسبة (٩٩%)، وكفر الشيخ بنسبة (٩٨,٧%)، فيما كانت أقل المحافظات أسيوط (٨٤%) والأقصر (٨١%).
- الشباب المتسرب والمتوقف عن الدراسة كانوا أكثر الفئات المرشحة لخوض تلك التجربة، ولفتت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية امتدت لتشمل الشباب الحاصل على شهادات علمية، ويفضلون الهجرة غير الشرعية بكل مخاطرها على وضع البطالة فى بلادهم.
- يعيش ثلث الشباب الذى شملته العينة فى أسر كبيرة العدد.
- أما عن دوافع الهجرة غير الشرعية، فجاءت إجابة (٧٥,٥%) بأنهم يرغبون فى تحسين مستوى المعيشة، و(٢٧,٢%) يرون أن هناك فرص عمل أفضل، و (٢٥,٤%) يرغب فى تكوين أنفسهم، و(٢٢,٨%) قالوا إن السبب الرئيسى هو عدم وجود فرص عمل فى مصر، و(٢٢,٢%) يرغبون فى إنشاء سكن لأسرهم، و(٢٢,٢%) يرغبون فى الزواج.
- (٩٣%) من المسلمين يرغبون فى الهجرة لدولة غير عربية، ونحو(٩٦%) من المسيحيين يرغبون فى الاختيار نفسه، ما يؤكد وحدة العناصر المحلية التى تدفع عناصر المجتمع إلى الهجرة مهما كانت ثقافاتهم النوعية وأنهم يقعون تحت الأعباء نفسها التى تدفعهم لمحاولة الهجرة.
- بالنسبة للظروف المعيشية للمهاجرين قبل الهجرة، فقد توافرت لديهم بنسب مختلفة المرافق الأساسية من كهرباء، ومياه شرب، صرف صحى، كما كانوا يمتلكون السلع المعمرة المختلفة، فى المقابل فقد كانوا يفتقرون إلى امتلاك وسائل النقل، أو العقارات و الأراضى زراعية. هذا، كما وجدوا صعوبة فى الحصول على الخدمات التعليمية أو الخدمات الصحية.
- فيما يتعلق بالوضع المهنى للمهاجرين، فقد انقسموا إلى فئتين:
  - **<u>الأولى</u>:** شباب كان يعمل قبل الهجرة فى مهن تنتمى معظمها للاقتصاد غير الرسمى، وهى مهن أغلبها ليس لها طابع الدوام والاستقرار، ولا يمكن الاعتماد عليها لتحسين مستوى المعيشة حيث أن متوسط الدخل الشهرى من هذا العمل لم يكن يكفى احتياجاتهم.

- **الثانيـة:** فئـة الشـباب العـاطلين ممـن توقـف عـن البحـث عـن عمـل، أو مـن لا يجـد مـا يرضيه من أعمال فى سوق العمل الداخلي، وتوصلت الدراسة إلى أن٤٦% من الشباب المهـاجرين يعملـون فـى مهـن مختلفـة قبـل الهجـرة، مقابـل (٥٤%) لا يعملـون، وأن (٢٠%) منهم يعملون فى مهن دائمة، و (٨٠%) يعملون بشكل مؤقت، ووفقاً للبيانات المستقاة من الشباب الذين سبق لهم العمل قبل الهجرة، كان متوسط الدخل الشهرى لهم (٧٨٠) جنيهاً، وتدنيه كان كفيلاً وحده لكى يكون دافعاً لهجرتهم.

٢- وسائل الهجرة غير الشرعية ومنافذها :

يلجأ المهاجرون غير الشرعيون إلى عدد من الوسائل لعبور حدود الدول الأخرى أو للإقامة فيها بطريقة غير شرعية منها:

- عبور الحدود بدون وثائق أو تصاريح رسمية وذلك باختراق الحدود سراً بدون المرور على سلطات المراقبة والتفتيش. (محمود، ٢٠٠٥ :١٤٦)
- الدخول مروراً بالسلطات الرسمية لكن عبر الحصول على التصاريح باستخدام أوراق مزورة. (غلو، ٢٠٠٩: ١٥٢) و (Zohry, 2011 :2)
- تجاوز مدة تصريح الدخول والإقامة (أى البقاء فى البلد المهاجر إليها حتى بعد انتهاء مدة التصريح والإقامة وعدم مغادرة البلاد)، مثلما يحدث عندما يحصل المهاجر على تأشيرات صحيحة وقانونية سواء للتجارة أو السياحة أو الدراسة، ثم تتحول بعد إنتهاء مدتها إلى إقامة غير مشروعة مخالفة لتصاريح الدخول وبذلك يلجأ المهاجر إلى الإختفاء والإقامة والعمل بطريقة غير مشروعة. (عبد الرحمن، ٢٠١٠ :٣٢١-٣٢٢)
- انتهاك تعليمات وشروط تأشيرة الدخول.
- التحايل على القانون بالزواج الوهمى أو الشكلى أو المؤقت من مواطنات دول المهجر، وذلك للتمتع بوضع قانونى مميز ويصبح بالتالى من حق المهاجر التنقل بحرية فى الدولة المهاجر اليها ثم التمتع بجنسية هذه الدولة فيما بعد.(عيد، ٢٠١١ :٤٧٥)
- تمزيق الجوازات فى صالات الترانزيت: فمن الوسائل أيضًا تزوير تأشيرات الدخول إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية من خلال النزول « ترانزيت » فى مطارات الدول الأوربية، التى ما أن يضع الشاب قدمه فيها حتى يسارع بتمزيق جوازات السفر التى يحملها ويطلب اللجوء إلى هذه الدول وعدم استكمال رحلته إلى وجهته المنصوص عليها فى تأشيرة السفر. (Bhawra,2013: 18) و(عزام،٢٠٠٩: ص٤٧٣٥)

كل ذلك يتم بالتنسيق مع عصابات متخصصة فى مثل هذا النوع من عمليات التزوير ومنهم سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإدارى والجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة والذين يمثلون الآليات المهنية لعمليات الهجرة غير الشرعية، فهم يتقاضون مبالغ طائلة من الشباب بدعوى توفير فرص عمل لهم فى إيطاليا أو أوربا ثم يهربون بهذه الأموال دون أن يحاسبهم أحد، وتنتهى رحلة هؤلاء الشباب إما بالموت أو السجن والترحيل.

وتتعدد وتتنوع طرق ومنافذ تهريب المهاجرين المصريين غير الشرعيين بواسطة الوسطاء والسماسرة من خلال: (الشهادى، ٢٠٠٩ :٤٧) و(حافظ، ٢٠١٣: ٥٥)

أ- **طرق التهريب البرية:** وتتم عادة عن طريق التسلل إلى ليبيا أو الأردن، فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط مثل: مالطا، اليونان، إيطاليا، أما عن طريق الأردن وسوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص أو تركيا.

ب- **طرق التهريب البحرية:** وتتم عبر البحار عن طريق لنشات صيد أو مراكب صغيرة إلى قبرص أو مالطا أو اليونان أو إيطاليا.

جـ- **طرق التهريب الجوية:** وتتم عن طريق التزوير فى تأشيرات دخول الدول الأوربية، أو تقديم مستندات مزورة للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول إلى الدول الأوربية بطرق غير شرعية، وعلى سبيل المثال: تزوير مراسلات الإنترنت، أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك، وقد تتم هذه الطرق جواً عن طريق تخلف المهاجر خلال الترانزيت فى إحدى الدول الأوربية (دولة المقصد).

٣- حجم الهجرة غير الشرعية فى مصر:

يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظراً لطبيعة هذه الظاهرة، ولكون وضع المهاجر السرى يشمل أصنافاً متباينة من المهاجرين كما سبق وأن أشرنا.

وتضاربت التقديرات بشأن الهجرة غير الشرعية، فالأمم المتحدة تتحدث عن هجرة ١٨٠ مليون إنسان، فيما تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى هجرة ١٢٠ مليون فرد، وأصبح الأمر ظاهرة تثقل كاهل الحكومات والدول والمنظمات التى حاولت وضع حلول لها بعد تشخيص الأسباب ونظمت العديد من الاتفاقيات الدولية والثنائية للقضاء عليها. (الصعيدى، ٢٠١٦ :٧)

ولقد بدأ التدوين الرسمي للهجرة غير الشرعية فى مصر فى عام٢٠٠١ عندما بدأت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة فى رصد الشباب المرحل جراء الهجرة غير الشرعية، ففى

هذا العام تم القبض على (٦٤٩) شابا، ثم ازداد هذا العدد تدريجيا ليصل فى عام ٢٠٠٧ إلى (٢٠١٥) شاباً، وتتمثل أبرز الدول التي تم ترحيل الشباب المصري منها في: ليبيا، ايطاليا، مالطا، واليونان، وظلت إيطاليا ومالطا واليونان تمثل وجهات الهجرة غير الشرعية المفضلة للشباب المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٣، هذا وقد احتلت مصر الترتيب السابع بين أعلى عشرة جنسيات للمهاجرين المهربين عن طريق البحر إلى إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥، وفي عام ٢٠١٤، احتلت الترتيب الحادى عشر بين أعلى الدول المرسلة للمهاجرين غير الشرعيين لليونان، والترتيب العاشر بالنسبة لمالطا. (البغدادى، و نصر، ٢٠١٦ :٤)

ومما سبق نجد أن الهجرة غير الشرعية بين قطاع الشباب تمثل قضية خطيرة، وتحدياً من التحديات التى باتت تواجه المجتمع المصرى، والتى يجب مواجهتها والتصدى لها من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات والجهود، ولهذا ينبغى أن ندرك أن التصدى لهذه الظاهرة هى مسئولية جماعية ينبغى أن تقوم بها كافة أجهزة الدولة من وزارات وأجهزة ومؤسسات رسمية وحزبية ومنظمات مجتمع مدنى.

٤- العوامل والتحديات المجتمعية المسببة للهجرة غير الشرعية فى مصر:

مما لا شك فيه ان فهم وتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يتم بإرجاعها إلي عامل واحد فقط، بل يوجد العديد من العوامل البيئية الداخلية والخارجية والكثير من الظروف الاجتماعية وغيرها، يمكن ان تؤدي الي حدوث ظاهرة الهجرة غير الشرعية وقبل توضيح هذه العوامل والتحديات لابد في الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- تتنوع وتتباين البواعث والدوافع خلف الهجرة غير الشرعية، فالدوافع قد تكون سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو نفسية، أو تعليمية.
- تتداخل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والذاتية مع بعضها البعض بصورة يصعب معها وضع خطوط فاصلة علي أنه التحدي الوحيد أو القوة الدافعة للهجرة غير الشرعية، فهناك مجموعة من التحديات والأسباب تدعم بعضها البعض تبعا لنظرية تكامل الأسباب.
- لرصد ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابد من ان نميز بين التحديات والعوامل والأسباب التي أدت الي بزوغ هذه الظاهرة وبين العوامل والأسباب التي ساعدت علي استمرارها وتصاعدها.
- ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة فى كثير من دول العالم خاصة المتقدم، لكن الهجرة إلى أوربا أصبحت إحدى القضايا المزعجة التى تحظى بإهتمام كبير فى السنوات الأخيرة.

وسوف يتضح فيما يلي عددا من التحديات التي ساعدت علي بزوغ ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى.

أولاً: التحديات الاقتصادية:

تتمثل أهم التحديات الاقتصادية فى:

- ارتفاع معدلات البطالة وانكماش فرص العمل وعدم قدرة سوق العمل بقطاعاته الرئيسة على استيعاب الأفواج المتتالية لمخرجات المؤسسات التعليمية فى سوق العمل سنوياً، فحسب تقرير منظمة العمل العربية فإن البطالة بين الشباب العربى- ومنهم المصرى- تعد من أعلى معدلات البطالة على مستوى أقاليم العالم، فهى تصل إلى نحو (٤٠%) وحتى فرص العمل المتاحة فى أوطانهم قد تكون غير مناسبة لمؤهلاتهم، أو أنها لا تدر عليهم عائداً مجزياً يمكنهم من تحقيق أحلامهم فى تكوين أسرة والوصول للإستقرار الاجتماعى. (منظمة العمل العربية، ٢٠١٠ :١٢)
- الاتجاهات العالمية والتكتلات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادى ونظام الخصخصة بجانب تقليص وترشيد التشغيل فى القطاع الحكومى.
- انعكاسات الأزمات بصفة عامة ومما قد ينتج عنها العديد من السلبيات على الاقتصاد العالمى والاقتصاد المحلى المصرى.
- وجود بعض الاختلالات بين التخصصات المهنية المختلفة بمعنى أن هناك فائض كبير فى مهن لا يحتاجها سوق العمل وفى نفس الوقت يوجد عجز فى بعض المهن التى تتسم بمستوى عالى من المهارة.
- الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب أحد الأسباب الجذرية وراء الهجرة.
- انخفاض الأجور المصرية، فيشكل التباين فى الأجور كذلك عاملاً للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ (٣: ٥) مرات المستوى الموجود فى دول المغرب العربى، على أن هذا الحد لا يحترم أحياناً من طرف أرباب العمل. (برسوم، ٢٠١٢ :٣٠٨)
- انخفاض مستوى الدخل فى المجتمع المصرى (ففى الغالب لا يزيد متوسط دخل الفرد فى أحسن الأحوال عن (١٥٠٠) دولار فى العام) وسوء توزيعه، وعجزه عن تلبية المتطلبات الأساسية للأفراد والأسر فى ظل تنامى ظاهرة ارتفاع الأسعار، ويزيد من هذا التوجه السوق العالمى المهيمن على أسواقنا، وتواجد العديد من السلع والخدمات التى تخاطب رغبات المستهلكين، وتكوين ثقافة استهلاكية جديدة عليهم، واعتبار ما كان ترفيهاً بالأمس ضرورياً اليوم.
- زيادة معدلات الفقر، فبعد اتجاه العديد من البلدان العربية والاسلامية – ومنها مصر- لتطبيق برامج ما يسمى بـ"الإصلاح الاقتصادى"، وتخلى هذه الدول عن بعض السياسات الاقتصادية الرامية إلى سد الفجوات الاجتماعية، مثل تخفيض أو إلغاء الدعم عن السلع الأساسية وخدمات التعليم والصحة، زادت رقعة الفقر، ولم تعد الدخول كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

- السياسات الاقتصادية المطبقة والتى تتجه بشكل كبير بعيداً عن القطاع الإنتاجى والذى يعمل على توفير فرص عمل كبيرة ومستدامة، كما تبنت هذه السياسات برامج الخصخصة مما أدى إلى خروج جزء لا بأس به من قوة العمل بنظام المعاش المبكر، وفقدان الأمل لدى الداخلين الجدد لسوق العمل فى الحصول على فرصة عمل بشكل سلس، ويعقد من مسألة إلحاق هؤلاء الشباب بسوق العمل والمنافسة فيه رداءة التعليم الذى حصلوا عليه، سواء كان تعليماً فنياً أو جامعياً فهم عادة ما يحتاجون إلى إعادة تأهيل وتدريب جديد. (الصاوى، ٢٠٠٨ :٥٣)
- تقلص سوق العمل الخليجى أمام العمالة المصرية: فقد شهدت أعداد المصريين الحاصلين على عقود عمل فى الدول العربية تراجعاً ملحوظاً فضلاً عن تراجع الهجرة الشرعية حيث كان ذلك واضحاً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فقد أصبحت المنطقة العربية مشوهه سياسياً وتوصف بالإرهاب الأمر الذى أدى إلى غلق أبواب الدخول إلى كثير من الدول الأوربية. (ميخائيل، ٢٠١٤: ٥٣٤١)

ويتضح مما سبق أن مصر التى تشهد هجرة غير شرعية منها إلى بلدان أخرى، هى دولة تفتقر إلى التنمية وتعانى من قلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وفضلاً عن ذلك فإنها تعانى من البطالة والتى يعانى من وطأتها عدد كبير من السكان، وخاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية فى التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعنى أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى.

ثانياً: التحديات الاجتماعية:

تتمثل أهم التحديات الاجتماعية فى:

- ارتفاع مستوى المعيشة، وغياب العدالة الاجتماعية والذى يظهر فى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع العليا والمتوسطة والفقيرة.
- الزيادة السكانية الهائلة.
- ارتفاع معدلات الاحساس باليأس والإحباط لدى لشباب.
- غياب الكثير من القيم الاجتماعية التي توجه الفرد: إن الفرد يمكن ان يقع فريسة سهله لسماسرة الهجرة غير الشرعية عن طريق تخليه لكثير من القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والتي تساعد علي الضبط الاجتماعي، ومحاولة غرس قيم جديدة تتعارض مع قيم المجتمع علي أنها القيم الصحيحة الواجب تعزيزها والمحافظة عليها.(محمد، ٢٠١٦ :٢٣)

- تحول النسق القيمى للشباب واختفاء قيم الكفاح والمثابرة، وإحلال قيم أخرى بديلة تتمثل فى قيم الكسب السريع والسعى وراء الثراء الأسرع والأكثر دون تعب أو مشقة.
- الغزو الإعلامى الغربى: حيث دأبت وسائل الإعلام منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجر إلى أوربا وإلى الغرب، فأظهرته فى الغالب يحقق نجاحاً منقطع النظير، ويصل للثراء السريع، وكلها أمور تدفع الشباب للمحاكاة، هذا بالإضافة إلى آثار الإعلام المرئى، فالثورة الإعلامية التى يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون إقتناء الهوائيات التى تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات فى عالم سحرى يزرع فيهم الرغبة فى الهجرة. (كركوش، ٢٠١٠ :٥٠)
- طموحات الشباب الزائدة التى تفوق قدراتهم وامكانياتهم العلمية والعملية.
- قلة فرص الهجرة المنظمة المشروعة، وارتفاع تكاليفها.
- الإعجاب الشديد بالغرب بعد الهوة الكبيرة التى باتت تفصل بين القارة الأوربية وبين دول العالم النامى فى النواحى الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، خاصة أن الشباب عادة يعجب بالمظاهر المادية بصرف النظر عن أخلاقيات المجتمع الأوربى وخصوصية مجتمعاتنا الشرقية، وهناك العديد من العوامل فى أوربا تجعل الشباب أكثر إعجاباً بها مثل الحرية الاجتماعية الحقيقية والعدل الإجتماعى وتوزيع الثروات من غير تحيز لشخص ما وعدم وجود عقبات فى قضاء المصالح الحكومية وعدم وجود واسطة فى فرص العمل. (حافظ، ٢٠١٣، ٥٣) و (Bade, 2004: 357)
- صورة النجاح الاجتماعى الذى يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى فى إبراز مظاهر الغنى (سيارة، هدايا، استثمار فى العقار... وغيرها).

ثالثاً: التحديات السياسية:

تتضمن التحديات السياسية المسببة للهجرة غير الشرعية ما يلى:

- المحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير عن الرأى وغياب الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان وعدم احترام الحريات العامة واستمرار قوانين الطوارىء كلها أمور تدفع فى اتجاه الهجرة وخاصة لدى أصحاب التعليم العالى. (عبدولى، ٢٠١٤ :٥) و(المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨ :١٨)
- حالة عدم الإستقرار السياسى للبلاد منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى الآن، والذى كان له تأثير لا يستهان به فى خلق حالة من الاضطراب وتدهور الأوضاع فى كافة مناحى الحياة

للمواطن المصرى الذى لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن.

- قصور التربية السياسية السليمة للشباب سواء داخل الأسرة أو المدرسة بل علي صعيد المجتمع ككل، مما يسهل ذلك استقطاب الشباب للانضمام لجماعات تقوم بأعمال غير مشروعة مثل عصابات الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر.

فى ظل هذه الظروف السياسية يشعر الكثير من الأفراد بحالة من عدم الاستقرار النفسى الاجتماعى والرغبة فى البحث عن ملجأ آمن يحقق له الكرامة الإنسانية وحرية الرأى والتعبير عن الذات والديمقراطية، فيزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأى وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم.

رابعاً: التحديات التعليمية:

تتعدد العوامل والتحديات التعليمية المسببة للهجرة غير الشرعية ومن أهمها:

- **قصور نظام التعليم:** إن نظام التعليم المثالي هو الذي يراعي حاجات المتعلمين الجسمية، والعقلية، والمعرفية، والمهارية، والوجدانية، والاجتماعية ويراعي أيضا الميول والاستعدادات لديهم، ولكن المتتبع لحال التعليم المصري يجد به الكثير من القصور في جوانب متعددة منها قصور في (أداء المعلم – تفعيل الأنشطة المدرسية – محتوي المقررات الدراسية– التعزيز الإيجابي – تنوع طرق التدريس– تمويل التعليم والبحث عن موارد إضافية له – المناخ المدرسي بشكل عام) وكل هذا القصور يعد مسببات مهمة للتقليل من قيمة العملية التعليمية والتربوية داخل المجتمع مما يؤثر علي الأفراد ويجعلهم غير مؤهلين لسوق العمل فتنتشر البطالة بينهم، مما يجعلهم يلجأون للهجرة بحثاً عن عمل.
- انتشار ظاهرة التسرب من التعليم وما يسببه من هدر تربوى له أثر كبير على جميع جوانب المجتمع، حيث إنه يزيد من نسبة الأمية والبطالة، الأمر الذى يضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للفرد والمجتمع، والمتعمق فى هذه الظاهرة فى الواقع التربوى يلاحظ أنها منتشرة فى كافة المراحل التعليمية وبصورة متفاوته، ومن أسبابها صعوبة المناهج، واستخدام العقاب البدنى والمعنوى من قبل المعلمين، الخوف والقلق من الامتحانات والرسوب، وغياب وجود شخص بالمدرسة يساعد الطالب على مواجهة المشاكل.(على، وقرشى، ٢٠٠٨، ٢٤)

- تزايد الطلب علي التعليم مع ضعف جودته نتيجة الاهتمام بالكم على حساب الكيف وهو تحدي كبير يقف أمام المسؤولين عن التعليم.
- قلة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- تعدد منظومات التعليم باللغة الأجنبية أدي الي تغريب العقل والثقافة العربية واغترابها عن التعليم والتربية وانتشار اللغات الأجنبية في المؤسسات التربوية وإهمال اللغة العربية، وهذا يعد من العوامل والدوافع المهمة لانتشار ظاهرة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية.(زايد،٢٠١٤، ١٤٤)

فمن الملاحظ أن الهجرة غير الشرعية لم تعد تقتصر كما كان فى الماضى على الشباب ذوى القدرات المحدودة، بل أصبح خيرة الشباب وأصحاب القدرات المتميزة والمتعلمين تعليماً عالياً يهاجرون هم الآخرون. (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨ :٢٢)

ويعود هذا إلى المشكلات العديدة التى يواجهها قطاع التعليم المصرى والتى تقلل من قدرة هذا النظام على تحقيق أهدافه، كما أدت هذه المشكلات إلى عجز التعليم عن الوفاء بمطالب الجماهير.

خامساً: التحديات النفسية:

تتمثل التحديات النفسية المسببة للهجرة غير الشرعية فى:

- شعور الفرد بالاغتراب الداخلى وقد يكون ذلك ناتجاً عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته وأصدقائه.
- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلانى وحب المغامرة والقابلية للانخداع والميل إلى تصديق الشائعات حول بعض أوجه القصور فى المجتمع وما يمكن أن يحققه الفرد من خارجه.
- ضعف الانتماء للأسرة والمجتمع نتيجة قصور فى برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة).
- عدم التماسك الأسرى الذى يفرزه الفقر المدقع لكثير من هذه الأسر التى تدفع بأبنائها إلى البحث عن فرص للحياة حتى إن كانت غير مشروعة.
- الحلم ببريق الحرية الذى يراود الشباب حول العيش فى أوربا. (حافظ، وآخرون، ٢٠١٠، ٢٤-٢٦)
- كما تبرز أكثر التحديات والدوافع النفسية فى إحساس الفرد الذى يعمل بالإفتقار إلى الحافز او الباعث على التقدم فى مجال العمل وخاصة إذا كان يبذل طاقته وإمكاناته دون أن يحقق بذلك أدنى تقدم مادى أو معنوى.(حافظ، ٢٠١٣، ٥٢)

كل هذا يدفع بالقول إلى أن هناك عوامل وتحديات نفسية تتخطى الأسباب والتحديات الاقتصادية وأقوى من فكرة الثراء السريع تجعل الشباب يغامر بحياته فى هجرة غير شرعية وهو على وعى بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أثناء هجرته.

وهذا يعود بالطبع إلى ضعف عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل، فكلما تعمقت هذه العاطفة وأصبحت قوية صعب اتخاذ قرار الهجرة من قبل الفرد، كما قد يتراجع بعض الشباب فى اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدى إلى أضرار أو سلبيات أسرية رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

يتضح مما سبق من تحديات وجود العديد من العوامل والأسباب الدافعة إلى اتجاه الشباب المصرى إلى الهجرة غير الشرعية، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة، ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة.

ويدل التحليل النفسى الاجتماعى لهذه الحركة على وجود بعض العوامل فى البيئة الطاردة التى تحدث فى نفس المهاجر شعوراً داخلياً ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التى يعيش فى ظلها فى موطنه الأصلى، وتشير إحدى الدراسات إلى أن (٩٠%) من المهاجرين مهاجرين للعمل وباقى النسبة مصاحبين للمهاجر (الزوجة- الأولاد). (محمد، ٢٠١٢، ١٢٢)

وبالتالى يمكن أن إجمال أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية فى عاملين أساسيين هما عاملى الطرد والجذب على النحو الآتى:

أ- العوامل الطاردة (وتكون من الدول المرسلة):

وتتمثل فيما يلى:

- الانقسام التكنولوجى المتنامى ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- اعتقاد الشباب أن الهجرة غير الشرعية تستحق المغامرة، فالعمل فى مصر لا يحقق دخلاً مناسباً ولا يوفر مبالغ مالية كبيرة فى وقت قصير.
- عدم وجود عدالة اجتماعية فى توزيع الثروات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية والفساد.
- الاهتمام بالمستقبل والرغبة فى تدبير نفقات الزواج.
- الرغبة فى تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة فى المجتمع.
- تشجيع الأسرة للشباب على الهجرة غير الشرعية بسبب انخفاض دخلها والرغبة فى مساعدتها للانتقال إلى حالة أفضل.

- تدنى العائد من التعليم وعدم ملاءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل.
- الزيادة السكانية وتزايد أعداد الشباب وانكماش فرص العمل فى القطاع العام ومحدودية فرص العمل فى القطاع الخاص، وانخفاض الأجور.
- ضعف فرص السفر المشروعة.

ب- العوامل الجاذبة (وتكون من الدول المستقبلة):

وتتمثل فيما يلى:

- ظروف المعيشة فى البلاد الأوروبية أفضل، ومستوى الدخول مرتفع.
- وجود أهل وأقارب وأصدقاء فى بلاد المهجر.
- الاعتماد على المعدات الحديثة والمتطورة فى العمل فى الدول المتقدمة، ومواكبة آخر التطورات فى مختلف المجالات.
- نجاح نماذج مهاجرة فى تحقيق أحلامها فى الخارج فتمثل دافعاً لذوى الأحلام والطموحات للهجرة لتحقيق أحلامهم.
- التقدم العلمى والإستقرار السياسى والجو الديمقراطى وحرية الرأى فى الدول الأوربية والمتقدمة.
- تطور الاتصالات والمواصلات التى أصبحت أكثر يسراً، فمن خلال الاتصالات الحديثة يستطيع المقيمون فى الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة فى الدول المتقدمة، أما وسائل المواصلات والتى أصبحت أرخص وأسهل فهى تساعد الأفراد على الهجرة من سوق إلى سوق.
- عامل القرب الجغرافى: حيث تكثر هجرة الشباب المصرى إلى الدول المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط مثل إيطاليا واليونان وتركيا لقرب هذه الدول جغرافياً من مصر.
- زيادة الطلب على العمالة فى دول الاستقبال فى بعض القطاعات والمهن، خاصة بسبب صغر حجم قوة العمل فى بعض بلاد الاستقبال التى تضطر إلى البحث عن عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض، وكنتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد المتاحة. (Heisler, 1992: 596)
- عوامل الشيخوخة التى تزحف على دول الشمال وبالذات فى أوربا الغربية واليابان، كذلك ارتفاع مطرد فى معدل الأعمار مما يؤدى لانكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل. (Haug, 2008: 595-601)

٥- الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة غير الشرعية

فى إطار التناول السابق لظاهرة الهجرة غير الشرعية سوف نلقى الضوء على الآثار الإيجابية والسلبية والمخاطر على كل من البلد المصدر والمستقبل لتلك النوعية من الهجرة.

أولاً: الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية:

لانستطيع أن ننكر الدور الفعال للهجرة بصفة عامة فى التواصل بين الشعوب، والتفاعل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين كافة المجتمعات البشرية، وقد شجع الدين الإسلامى على الهجرة الشرعية فى حالة ما إذا رغب الفرد فى حياة أفضل أو بحثاً عن ملاذ من أى مضايقات قد يتعرض لها، والحق فى الهجرة بشقها الشرعى حق كفله الدستور فى كافة بلاد العالم ونصت عليه المواثيق والمعاهدات كحق أساسى من حقوق الإنسان، وعلى الرغم من عدم شرعية تواجد العديد من المهاجرين على أراضى دول غير دولهم الأصلية وما يستتبعه ذلك من أضرار على الدول المضيفة وسكانها – كما سيتم توضيحه فيما بعد– إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن للهجرة غير المشروعة مميزات للدولة المستقبلة لهؤلاء المهاجرين، وكذلك الدولة المرسلة لهم، وذلك على النحو التالى: (سلام، ٢٠١١: ٤٠٨-٤٠٩) و (برسوم، ٢٠١٢:٣٠٨)

- تساعد الهجرة غير الشرعية الاقتصاد فى الدول المستقبلة عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض.
- يقوم المهاجر غير الشرعى بدفع ضرائب المبيعات والعقارات فى حالة تملكه لها فى الدولة المستقبلة له، وهذا يعوض عدم دفعه للعديد من الضرائب الأخرى لعدم إدراجه فى كشوف ودفاتر تلك البلد كدافع للضرائب.
- يقوم المواطنون غير الشرعيين بتأجير وحدات منزلية فى الدول المستقبلة بأماكن يصعب توطين المواطنين بها، مما يساعد على إعمارها.
- يفتح العديد من المهاجرين غير الشرعيين حسابات فى بنوك تلك الدول المستقبلة مما يعود بالنفع على اقتصادها، كذلك يدفع هؤلاء المهاجرون العمولات وما شابهها أثناء شرائهم لاحتياجاتهم من الوكالات والوسطاء.
- يعمل المهاجر غير الشرعى ويكلف بمهام لا يقبل العمل بها فى وطنه مما يساعد فى دفع عجلة التنمية بالبلد المستقبل له، حيث تمكنت العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة بفضل العمالة الماهرة الوافدة إليها من تحقيق قدر كبير من الاستغلال الاقتصادى للموارد المتاحة لديها بتلك النوعية من العمالة، مما انعكس على مستوى الحياة والرفاهية بها.

- تستفيد دولة المهاجر غير الشرعى من الهجرة نظراً لقيامه بتحويل مدخراته إلى أسرته، مما يساعد فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لكثير من الأسر فى تلك البلد، وفى هذا الإطار فقد أظهرت الدراسات أن الاقتصاد المصرى منذ سبعينيات القرن الماضى يعتمد بشكل كبير على تحويلات العاملين فى الخارج.
- يقوم المهاجر غير الشرعى عقب عودته لبلده الأصلى باستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته ومستوى حياة أسرته.

ثانياً: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية:

يترتب على الهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية والمخاطر المحيطة بها سواء على الفرد المهاجر نفسه أو أسرته أو المجتمع المهاجر منه أو إليه، وفيما يلى توضيح هذه الآثار الضارة والتداعيات السلبية التى تترتب وتحيط بالهجرة غير الشرعية والتى تنقسم إلى الآتى:

أ- الآثار السلبية على الفرد المهاجر نفسه:

يمكن إجمال هذه الآثار السلبية فيما يلى: (إبراهيم، ٢٠١١: ١١٤٦-١١٤٧) و(محمد، ٢٠٠٧: ٢٥)

- اقتصادية: مثل الوقوع فريسة لخداع سماسرة الهجرة والنصب والاحتيال والاتجار بالبشر مما يعرضه للخسارة المادية.
- أخلاقية: مثل فقدان الهوية والكرامة الإنسانية نتيجة لما يعانيه من ضغوط وتبنيه واعتناقه لقيم وعادات وتقاليد مخالفه ومتناقضة لقيم مجتمعتنا العربية، والتى قد تتسبب فى التسيب الأخلاقى بين المهاجرين غير الشرعيين مما يشكل خطورة عليهم وعلى مجتمعاتنا العربية.
- نفسية: مثل القلق والتوتر والخوف والشعور بالتهديد والضياع نتيجة لما يعانيه من آلام نفسية أثناء رحلة التهريب، أو قبوله لأعمال متدنية لا تتلاءم مع خبرته ومؤهلاته وكفاءته أو الوقوع أسيراً فى يد المنظمات الإرهابية التى قد تورطه فى أعمال إجرامية وبالتالى تحويله إلى شخص ناقم على مجتمعه وظروفه الأسرية.
- جسدية وخيمة: سواء عن ما يلاقيه من الموت أو الهلاك أو العجز أو العاهة المستديمة أو المصير المجهول أو الغرق أوالسجن أو أثناء ترحيله، حيث يتحمل المهاجر غير الشرعى مشقة تهريبه وهجرته إلى عالم مجهول.
- صحية: مثل التعرض للإصابة بالأمراض المعدية وفقدان الرعاية الصحية والإصابة بالأمراض الخطيرة مثل الإيدز والالتهاب الكبدى الوبائى.

- الوقوع فريسة لعصابات الاتجار بالبشر أو تهريب المخدرات أو الوقوع فريسة للقيام بأعمال الجاسوسية لأنها تدر عليهم دخلاً كبيراً.
- يتعرض المهاجر غير الشرعى إلى التمييز الاجتماعى والعرقى وسوء المعاملة والتهميش وعدم احترام حقوقه.

ب- الآثار السلبية على أسرة المهاجر وعائلته:

ويمكن إجمال هذه الآثار السلبية فيما يلى: (حبيب، ٢٠١٣ :٤٢١٤) و (عودة، ٢٠٠٩: ٣٥٢٥)

- الاستدانة أو الخسارة المادية أو الاقتراض.
- التفكك الأسرى وزيادة الخلافات الزوجية وفقدان الدفء الأسرى والعائلى مما قد يؤدى إلى انهيار الأسرة.
- حرمان الأبناء من الرعاية الوالدية وتعرضهم للإنحراف وإدمان المخدرات والوقوع فريسة لأصدقاء السوء.

جـ- الآثار السلبية على المجتمع (البلد المصدر والمستقبل):

ويمكن إجمال هذه الآثار السلبية فيما يلى: (سلام، ٢٠١١: ٣٩٨-٤٠٧) و(غالب، ٢٠٠٨ :١٠٦) و(محمد، ٢٠٠٩، ٥٤٩٠-٥٤٩٢) و(الزناتى، ٢٠٠٨، ٥٤) (الدغارى، ٢٠١٦: ١٠-١٣) و (Zohry, 2009: 27) و(Walsh, 2013 :207)

الآثار السلبية الاقتصادية:

تتأثر بها كل من بلد المهاجر الأصلية والبلد المستقبلة له حيث تتأثر موازين المدفوعات فيها جميعاً نتيجة لتلك الهجرة، ويتمثل الجانب السلبى فى الشق الاقتصادى والذى ينعكس على الدولة المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين والمصدرة لهم فى الأتى:

- ينظر إلى المهاجرين غير الشرعيين فى البلد المستقبل لهم على أنهم مستغلون لثرواته وللوظائف الشاغرة به، فهم يزاحمون الأيدى العاملة فى الدولة المستقبلة لهم خاصة فى شركات القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب الأعمال لتدنى أجورهم، الأمر الذى يترتب عليه انتشار البطالة بين أبناء البلاد الأصليين وما يتبعها من انتشار جرائم السرقة والنهب والعنف.
- زيادة الطلب على المواد الغذائية فى الدولة المستقبلة مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها، ويقابلها فى الجانب الآخر انخفاض فى مستوى معيشة الفرد وثبات فى الدخل.

- التأثير السلبى الشديد على الدولة المهاجر منها الفرد، خاصة إذا كان من ذوى المهارة والخبرة أو كان أحد العقول المفكرة، وما يتبع ذلك من خسارة على اقتصاديات تلك الدولة لعدم إمكانية الاستفادة منه استفادة قصوى نظير ما أنفقته تلك الدولة عليه، وعلى العكس تماماً نجد أن الدول المستقبلة لهؤلاء الأفراد قد استفادت منهم وتمكنت بفضلهم من تحقيق قدر كبير من الاستغلال لإمكاناتهم وخبراتهم، الأمر الذى يترتب عليه نجاح فى اقتصادها وزيادة فى دخلها القومى.
- عدم تحويل مدخرات المهاجرين غير الشرعيين فى الخارج عن طريق المصارف الشرعية مما يحرم اقتصاد دولتهم الأم من فرصة استخدامها فى خطط التنمية الوطنية.
- زيادة معدلات التضخم فى دولة المهاجر الأصلية، حيث يتم إنفاق معظم التحويلات منه على الاستهلاك التفاخرى، والذى لا يعود بالنفع على التنمية أو على المشروعات.
- على الرغم من أن الهجرة قد تساعد على القضاء على البطالة فى دولة المهاجر الأصلية، إلا أنها لم تقض عليها فى مقابل أنه لا يوجد تخطيط لتعويض العجز المحلى بدولة المهاجر، ذلك العجز الذى حدث من جراء تلك الهجرة.

الآثار السلبية الاجتماعية: وتتمثل فى الآتى:

- تؤدى الهجرة عموماً إلى تغيير فى التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر ودول المصدر كنتيجة لما يسمى بـ "الانتقاء الهجرى Immigration Choisie"، حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه.
- تساعد الهجرة إلى حد كبير فى تغيير الخريطة السكانية للمنطقة المهاجر إليها، وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين، حيث يظهر ذلك جلياً فى البلاد النفطية، فمعظم الوافدين من الهند وباكستان.
- أثبتت التجربة ازدواجية الولاء عند المهاجرين، حيث أن الهجرات المؤقتة فى نظر السكان الأصليين هى هجرات للإستثمار والرزق وقطف الثمار من أمام المواطنين، مما ينتج عنه مضاعفات اجتماعية وسياسية خطيرة.
- تزايد معدلات الأمية فى بعض الدول نتيجة عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطية احتياجات السكان الأصليين إضافة إلى السكان المهاجرين، مما ينتج عنه تدهور للمستوى السلوكى للأفراد وانتشار العديد من الجرائم غير الأخلاقية.

- ارتفاع مستوى الأسعار فى الوحدات السكنية فى أماكن التجمعات – حيث يتركز المهاجرون غالباً فى أحياء معينة– مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن فى غرفة واحدة وما يترتب على ذلك من جرائم خلقية وسلوكية (زنا– خدش حياء) مما يؤثر بالسلب على بناء المجتمع.
- ضعف الكيان الاجتماعى للسكان نتيجة زيادة معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق، حيث يسعى المهاجر غير الشرعى بشتى الطرق بمجرد وصوله للدولة المستقبلة بالبحث عن أى طريق شرعى يضمن له الوجود الآمن داخل تلك الدولة فيتزوج منها.
- زيادة معدلات العنف فى المجتمع نتيجة تولد المشاعر العدائية ومشاعر الكراهية والحقد لطبقات المجتمع الأعلى.

الآثار السلبية الأمنية والسياسية:

تؤثر الهجرة غير الشرعية سلباً على الناحية الأمنية فى الدولة المستقبلة لتلك الهجرة كما يلى:

- تؤدى زيادة أعداد الأجانب داخل الدولة إلى زعزعة الاستقرار بها، حيث ترتفع معدلات جرائم العنف لديهم بسبب ضغوط الحياة اليومية.
- يثير هؤلاء المهاجرون الكثير من القلاقل والمظاهرات فى بعض الدول إذا لم يتم التجاوب مع مطالبهم مما يؤثر على الأمن والممتلكات العامة، كذلك قد يعمد هؤلاء المهاجرون إلى إثارة القلاقل بغرض تدويل قضاياهم لتعديل أوضاع معينة خاصة بمعيشتهم أو بنظام عملهم أو بأجورهم.
- قد يساعد هؤلاء المهاجرون الدول المعادية للدولة المستقبلة لهم بإفشائهم لأسرار تلك الدولة نتيجة انعدام انتمائهم لها ورغبتهم فى الانتقام نتيجة استغلالهم فى العمل على أراضيها.
- قد تستغل بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة مشكلة المهاجرين غير الشرعيين كآداة للوصول إلى السلطة، وقد حدث ذلك فى كل من هولندا وفرنسا أثناء انتخابات الرئاسة.

ومن خلال العرض السابق يمكن توضيح الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية فيما يلى:

الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية:

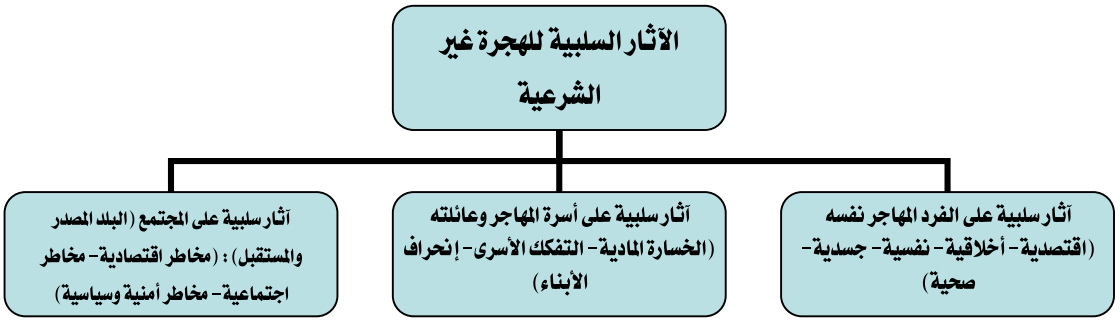

(الشكل من إعداد الباحثان)

باستقراء الشكل السابق يتضح أن هناك العديد من المخاطر والآثار السلبية الجسدية والنفسية والسياسية والاقتصاية والاجتماعية والأمنية نتيجة لجوء الفرد إلى سلوك الهجرة غير الشرعية، وهذه المخاطر لا يتعرض لها المهاجر غير الشرعى فقط، وإنما تتعرض لها أسرته ومجتمعه والبلد المستقبل له.

وبالطبع تعانى مصر من هذه الآثار السلبية والمخاطر جميعاً فى ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين المصريين بطرق غير شرعية، ومن أخطر وأبرز السلبيات التى تعانى منها مصر بالإضافة إلى ما سبق ما يلى:

- الإساءة لسمعة مصر وسمعة المواطن المصرى، حيث تصنف مصر من الدول المشجعة لحركة الهجرة غير الشرعية الأمر الذى دفع بعض دول حوض البحر الأبيض إلى التلويح بإدراج اسم مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال منع ومكافحة الإتجار بالمهاجرين غير القانونيين.
- اختلال سوق العمل المصرى نتيجة نقصان العمالة الفنية وتقلص حجم قوى العمل الإنتاجية.
- انخفاض معدل التحويلات الأجنبية من المصريين العاملين بالخارج.
- التوجس الشديد الذى تحدثه هذه الظاهرة لدى سلطات الدول الأجنبية وخاصة الأوربية، الأمر الذى أصبح معه حصول الشباب على تأشيرة دخول إليها بطرق شرعية بالغ الصعوبة.
- المساس بالهيبة والكرامة المصرية وزعزعة الأمن القومى المصرى، فالمهاجر غير الشرعى يكون فريسة لشبكات الجاسوسية والمتآمرين على الوطن حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن دار الإحصاء المركزية الإسرائيلية قد أعلنت فى تقرير لها أن (١٣%) من نسبة

العمالة بالجيش الإسرائيلى مصريين، وإن الجيش الإسرائيلى يعتمد على العمالة المصرية بشكل كبير لأن المصريين حسب تعبيرهم يطيعون الأوامر مقابل (٢٠$) يومياً ووجبتى غذاء، كما أضافت الدراسة إلى أن التقرير أشار إلى وجود أكثر من (١٠) آلاف مصرى يعيشون داخل إسرائيل ومتزوجون من إسرائيليات، وقد تشكل هذه العمالة خطورة بالغة على الأمن القومى المصرى فى الوقت التى تزيد فيه أعمال الجاسوسية مقابل المال. (برسوم، ٢٠١١: ٧٢٠)

وهكذا يتضح من آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة فى الخسائر المادية والمعنوية السابق ذكرها مدى أهميتها وخطورتها على المجتمع المصرى، وبالتالى لابد من توعية الشباب المصرى بهذه المخاطر حتى يمكن تكوين اتجاه سلبى يخفف ويحد من تزايد إقبالهم على الهجرة غير الشرعية، والتربية بمؤسساتها المتعددة مطالبة بتناول هذه الظاهرة الخطيرة وتوعية الشباب والمشاركة بدور فاعل لمقاومة هذه الظاهرة، وهذا ما سيتم تناوله فى المحور التالى.

المحور الثانى:دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

انطلاقًا من تعدد أسباب الهجرة غير الشرعية وكذلك كبرحجمها، يتضح أهمية تكاتف جميع الوسائط والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية النظامية منها والانظامية، ونخص بالتناول: الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، باعتبارها وسائل لتحقيق مواجهة هذه الظاهرة، وفيما يلي عرض للدور المأمول لكلاً منها في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

١- الدور المأمول للأسرة في مواجهة الهجرة غير الشرعية :

الأسرة هي اللبنة الأولى في بنيان المجتمع والحاضنة الأولى لقيمه وثقافته، وبيئتها أول ما يراه الطفل في حياته، حيث يكون ما يزال على الفطرة، فهي التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي محمل بالقيم والمفاهيم والمعتقدات التي تبثها فيه، وفيها يتلقن الفرد القيم واللغة ومبادىء عقيدته والثوابت الأخلاقية العامة والعليا لسلوكه وهوية الجماعة الوطنية التى ينتمى إليها، وهى التى تحدد لأبنائها ما ينبغى ومالا ينبغى أن يكون وذلك فى ظل المعايير الحضارية السائدة.

وللأسرة وظائف عدة من أهمها ما يلي:(حوالة، ٢٠٠٣: ١٢٠)

- **الوظيفة الاجتماعية:** الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى التي تستقبل الطفل منذ الميلاد، وتقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للطفل وتحويل سلوكه لسلوك اجتماعي.

- **الوظيفة النفسية:** يعد الإشباع النفسي والارتباط الانفعالي من أهم ما تقدمه الأسرة لأبنائها، ولها آثارها في النمو النفسي السوي وغير السوي للطفل.
- **الوظيفة التوجيهية:** تعمل الأسرة على توجيه وإرشاد أبنائها، لأنها في حاجة لمعرفة أن هناك حدود معينة وضعت لتبين ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله، ويتعلمون أن هناك حقوقاً لهم وواجبات عليهم.
- **الوظيفة التعليمية:** للأسرة وظيفة مهمة في النمو العقلي والتعليمي، فهي تقوم بالإشراف الدائم والمستمر على تعليم أبنائها.

ولا يخفى على أحد الدور التربوي المهم للأسرة، فمن خلالها يكتسب الفرد المهارات والعادات والقيم والأخلاق والاتجاهات السليمة، وإذا أدت الأسرة دورها التربوى على أكمل وجه ينشأ الأبناء نشأة صحيحة بعيدة عن الانحراف، أما إذا كانت الأسرة تفتقر الأساليب التربوية السليمة فإنها تخفق فى دورها التربوى وتخرج أبناءً ضعافاً يعانوا من اضطرابات عاطفية ونفسية واجتماعية وبالتالى يكونوا عرضة للانحراف والوقوع فريسة لإرتكاب العديد من الجرائم ومنها الهجرة غير الشرعية، ومن الأمور التي تؤدي إلى انحراف الأبناء ما يلى: (نمر، ٢٠٠٦: ٦٠-٦٣)

- حالات الطلاق وما يصحبها من مشكلات اجتماعية.
- القسوة المدمرة: إذا كانت الأسرة متسلطة وقاسية تجعل الابن يفكر جدياً فى التخلى عنها، وقد يلجأ الكثير من الأبناء إلى الهروب من منازلهم والعيش فى الشوارع والانضمام إلى قائمة المتشردين بسبب سوء معاملة الوالدين لهم عن طريق الضرب الشديد والتوبيخ والتشهير والسخرية، وهذا بالطبع ينعكس سلباً على سلوكهم وخلقهم.
- تخلى الأسرة عن تربية الأبناء: فكثير من الأسر تهمل تربية أبنائها وتشغل بكسب العيش ولا تعنى بمتابعة سلوكهم والوقوف على مشاكلهم مما يؤدى إلى الانحراف فى المستقبل.
- انحراف الأبوين أو أحدهما مما يؤثر سلباً في سلوك الأبناء: فكثير من انحرافات الأبناء مردها إلى رب الأسرة بسبب الإدمان أو التفكك الأسرى أو بعد أحد الأبوين عن المنزل مما بنتج عنه الافتقار للترابط الأسرى وبالتالى انعدام الأمان والاستقرار فى الحياة الأسرية.
- رفاق السوء: فغالباً ما يجد رفاق السوء في الفرد بيئة خصبة يزرعون فيه ما يشاؤون من الأفكار المنحرفة إذا غابت عنه رقابة الأسرة.
- انتشار البطالة في المجتمع: فالأب الذي له زوجة وأولاد ولم يتيسر له سبل العمل ولم تتوافر له طرائق الكسب ولم يجد المال ما يسد به حاجته وحاجة أهله وأولاده ويؤمن لهم

حاجاتهم الضرورية ومطالبهم الحيوية، فإن الأسرة بأفرادها ستتعرض للتشرد والضياع وإن الأولاد سيتجهون نحو الانحراف والإجرام.

- تأثير العادات الوافدة فى الأبناء والتى تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً رائداً فى نقلها: فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام هى أداة للقضاء على الجريمة إلا أنها متعددة ومتشعبة الوسائل، فإذا ما أهملت ولم يحسن توصيلها وأسىء استخدامها فإنها تصنع سلاحاً هداماً يساعد فى الانحلال والإنحراف والجريمة.
- ضعف الوازع الديني: إن بعد الأسرة عن دينها وعدم العمل بقيمه وإهمالها التوعية الدينية هو من أهم أسباب انحراف الأبناء.

ولما كانت الأسرة هي المؤسسة الأولى التي ينشأ ويتربى فيها الأبناء، ويكتسبوا منها القيم المجتمعية وفهم الحقوق والواجبات وإدراك العلاقة بينهما، لذا نرى أن دور الأسرة، أو بمعنى أصح أدوارها، تصبح هامة فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأنها تستطيع أن أن تقى أبناءها الكثير من مخاطرها، كما أنها تستطيع أن تغرس فى شخصيات أبنائها العديد من القيم والمعايير التى يتعاملون فى المجتمع على أساسها، والتى يتصرفون فى ضوئها، وذلك كما يلى:

أ- فى مجال التنشئة الاجتماعية:

تعد الأسرة من أهم وأخطر مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى حياة الأفراد، ويمكن أن تسهم فى حماية المجتمع من مخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال:

- إشباع حاجات الأطفال، وتحقيق النمو السليم لهم.
- الحفاظ على التماسك والترابط الأسري وسيادة جو من الوفاق وروح الاطمئنان والاستقرار العائلي، ويتم ذلك بالبعد عن الخلافات العائلية وتجنب الشقاق بين الوالدين والأبناء.
- إدماج الأفراد فى المجتمع عن طريق تحديد الأدوار والمكانات الاجتماعية، ومساعدة أفرادها على النجاح فى مراكزهم المختلفة، والتفاعل الايجابى مع الأخرين وتكوين علاقات اجتماعية سليمة.
- يكون الوالدان قدوة حسنة لأطفالهم وبقية أفراد الأسرة، لأن الناشئة في الأسرة يتعلمون عن طريق التقليد والمحاكاة لكل السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الكبار.
- إقامة الحوار داخل الأسرة بأسلوب ديمقراطي يسمح بتبادل الأفكار.
- غرس مفاهيم حب الانتماء للوطن.
- حماية أفراد الأسرة بدفع كل خطر يهدد حياتهم، ومنعهم من اقتراف الجرائم والتصرفات اللااجتماعية ذات التأثيرات الضارة بالمجتمع.

- تعويد الأبناء على استثمار وقت الفراغ فى عمل مفيد.
- الإشراف على اختيار الأبناء لأصدقائهم، سواء في المنزل أوالمدرسة أو النادي أو غيره.
- متابعة الأبناء دراسياً وتشجيعهم من خلال واجباتهم المدرسية وما يكلفون به على الحديث عن الوطن ومنجزاته.
- المتابعة المستمرة لما يقدم في وسائل الإعلام حول أمن المجتمع والجرائم وكيفية الوقاية منها والتصدي لها، وكذلك مراقبة ما تبثه وسائل الأعلام والفضائيات من برامج وأفلام تدعو إلى الإجرام والسلوكيات الشاذة ومنع الأبناء من مشاهدتها لكي لا تؤثر في سلوكياتهم الفعلية.
- استقدام وسائل ترويح مفيدة للأبناء.

ب- فى مجال المراقبة والضبط الاجتماعى (الأمن الداخلى):

والتي تُعد امتداداً لوظيفة التنشئة الاجتماعية التي لا تتوقف ولا تتقيد بمرحلة عمرية معينة، ودور المراقبة الأسري يمكن أن يتم باتجاهين: (محمد، ٢٠١٦: ٣٠)

- **الاتجاه الأول:** المراقبة الداخلية، في المنزل أو داخل الأسرة ويعني ملاحظة السلوك الذي يصدره الأبناء وهل هذا السلوك يسير وفقاً ما ترضيه الأسرة ويقبله المجتمع أو لا، وللأسرة متابعة أبنائها داخلياً من خلال ملاحظة علاقتهم مع بعضهم بعضاً داخل المنزل وهل تتمشى مع الآداب والأخلاقيات والفضائل التي يتم تربيهم عليها.
- **الاتجاه الثاني:** المراقبة الخارجية، (المراقبة خارج المنزل أو خارج الأسرة) وهذا الجانب يُعد من المهام الشاقة في زمن تيسرت فيه سبل التواصل والاتصال، ويكون صعب في الأسر المفككة، وأولى مهام الملاحظة الأسرية هنا يتضح من خلال معرفة أصدقاء الأبناء، ومع من يجتمعون خارج المنزل.

فيجب على الأسرة متابعة الأبناء فى سلوكهم اليومى، وسؤال الأبناء عن أصدقائهم، وعن ممارساتهم خارج المنزل، مع عدم التهاون فى الأمور البسيطة أو المظاهر التى يتم ملاحظتها، لأن التهاون فى الأمور البسيطة قد يؤدى إلى سلسلة من الممارسات الهابطة التى قد لا تتوقف عند حد معين.

ومن خلال وظيفة المراقبة والضبط الاجتماعي يمكن للأسرة أن تربي في أبنائها المراقبة الذاتية، وأن يتقي الله في أي مكان كان، وحينما تكون المراقبة الذاتية هي عنوان الفرد في كل مكان وفي سائر سلوكه وتصرفاته، سيتم تنمية الصلة بالله تعالى، والأسرة حينما تحرص على ذلك فهي تقوي الصلة بين العبد وربه، ويكون بذلك لدى الفرد سياج منيع وحصن شامخ عن ارتكاب أى جرائم ومنها الهجرة غير الشرعية.

جـ- فى المجال الدينى والقيمى:

يجب على الأسرة القيام بما يلى:

- تنشئة الأبناء على الاسلام والعقيدة الإسلامية وغرس وترسيخ مبادئ ديننا الإسلامى الحنيف وتعاليمه التي تحث على التعاون والتآزر والمشاركة، والفاعلية في التعامل مع القضايا المجتمعية كافة.
- تعويد الأبناء على آداء شعائر الدين الإسلامى كاملة وبإنتظام، ومنها حضور الصلاة في جماعة في المسجد دائمًا من خلال ترغيب وترهيب جيد، حتى يمكن لها أن تقيهم من الانزلاق إلى الرذيلة والاستجابة لدعاة الشر والفساد من رواد الدعاية للهجرة بطرق غير شرعية.
- تربية الأبناء على أن يكونوا منضبطون، نظيفون، أمناء، صادقون، يحفظون العهد، يؤدون الأمانة، يرعون حقوق الغير... إلى غير ذلك مما حثنا عليه ديننا الإسلامى.
- ينبغى على الأسرة أن تعى خطورة دورها فى مجال تثبيت قيم مجتمعنا المصرى الإسلامى وتقاليده العريقة، وألا تتهاون فى ذلك حفاظاً على هوية الأبناء وبالتالى المجتمع ككل.
- ينبغى أن تشرح الأسرة لأطفالها كل ما يتعارض مع قيم مجتمعنا العربى المسلم، وترسخ هذه الأمور فى أذهانهم وسلوكياتهم.
- احترام العمل كقيمة عليا فى حد ذاته، والحث على العمل الجاد مهما كان نوعه والمحافظة عليه والبعد عن الأعمال غير المشروعة من أهم الأمور التى يجب أن توليها الأسرة عناية شديدة.
- تعليم الأبناء أن المادة ليست هى كل شىء وأن هناك أموراً أخرى فى الحياة ذات قيمة عليا مثل حسن الخلق ومساعدة الآخرين... وغيرها.

إن غرس الأسرة لهذه الأمورفى شخصيات أبنائها يجعل هؤلاء الأبناء يمتلكون كنوزاً من الأخلاقيات والقيم تبعدهم تماماً عن التفكير فى ارتكاب أى أخطاء أو جرائم.

د- فى مجال التعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى:

الأسرة تعد جزءا من مؤسسات المجتمع المهمة، التي لا يمكن أن يحدث تنمية أو يتم الأمن أو يستتب في المجتمع دون تعاونها مع هذه المؤسسات، فتعاون الأسرة مع مؤسسات المجتمع الأخرى يمثل الدعم القوي لتنمية المجتمع ومنع حدوث الجرائم.

ولكى يكون العمل مؤسسيا مبنيا على قواعد ثابتة ومخطط لها لا بد من الاستعانة بمؤسسات المجتمع وعناصره الفاعلة ؛ إذ يعد المجتمع وسطا اجتماعيا تعيش فيه الأسرة، وهو

يؤثر بالسلب أو الإيجاب في الأسرة، ويمكن أن يزود الأسرة بالمعلومات والبيانات التي تفيدها في أداء أعمالها، ويمكن أن يكون أيضا مصدرا أساسيا من مصادر التعلم لما يحتويه من عناصر بيئية ومادية تساعد الأسرة في تحسين أداءها، ويساعد الأسرة في متابعة أبناءها وحل مشكلاتهم المختلفة. (المجالى،٢٠١١: ١٣)

ودور الأسرة يتضح في تفعيل مساهمتها في تنمية المجتمع وأمنه والمحافظة عليه، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى فيما يلي :

- العمل على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية ومفاهيمها القائمة على تبادل الأدواروالإسهام في التنمية الشاملة.
- توحيد الجهود مع مؤسسات المجتمع الأخرى وذلك لتقديم الدعم بأنواعه كافة؛ المادي، والنفسي والاجتماعي للأبناء وأولياء أمورهم، ليسيروا ويعملوا بصورة أكثر فعالية في المجتمع.
- قيام الاسرة بالعمل على رفع مستوى وعي أفرادها بأهمية المشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة التى تقوم بها المؤسسات المجتمعية المختلفة كالرحلات والندوات واللقاءات الثقافية وغيرها.
- تعويد الأبناء على طاعة القوانين والأنظمة واحترامها والامتثال لأوامرها.
- الاستعداد لتقديم الدعم للجهات المختلفة عند الطلب.
- تنبيه الأبناء إلى أخطار الجرائم والسلوكيات المنحرفة على الفرد والأسرة والمجتمع، وضرورة إشعارهم بما يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف أو اقتراف الجرائم.
- عدم التستر على المجرمين وعصابات الاتجار بالبشر وكشف هويتهم وأماكنهم والإدلاء بما يمكن رجال الأمن من ملاحقاتهم والقبض عليهم حتى لو كانوا من الأقارب.

كل هذا وغيره تستطيع الأسرة من خلاله أن تنشىء أبنائها فى بيئة نقية تساعد على زيادة ثقتهم بأنفسهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم؛ ليكونوا قادرين على المشاركة في تنمية المجتمع المحيط بهم، وترسم لهم بذلك الطريق السليم بعيدًا عن ارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة الأخرى.

٢- الدور المأمول من المدرسة في مواجهة الهجرة غير الشرعية

للمدرسة دور هام لا يقل عن دور الأسرة فى تربية وتنشئة الطفل، فهى تأتى فى المرتبة الثانية فى سلم التنشئة الاجتماعية للأطفال، وهى الوكالة التى تتولى جانباً هاماً فى تربية الأطفال معرفياً وسلوكياً ومهنياً، ووسيلة من وسائل الحراك الاجتماعى والصعود الاجتماعى، إضافة إلى

كونها تساهم فى تحقيق الوحدة السياسية والثقافية للمجتمع ككل، فالأطفال ينتمون إلى أسر مختلفة متباينة فى مفاهيمها وتصوراتها، والمدرسة هى الوكالة الاجتماعية التى تستطيع أن تحقق لهم التجانس الفكرى والثقافى فى إطار المجتمع الواحد. (ابن حسن، ٢٠٠١ :٥٧)

وللمدرسة وظائف عدة تسهم من خلالها فى تربية النشء وإعداده للحياة فى المجتمع، ومن هذه الوظائف نجد مايلى: (بوقطاية، ٢٠٠٢: ٤٦-٤٧)

- تبسيط التراث الثقافى وخبرات الكبار وتقديمها فى نظام تدريجى يتفق مع أعمار التلاميذ وقدراتهم على الاستيعاب.
- تنقية وتطهير التراث الثقافى وحذف كل ما هو غير ملائم من البيئة الخارجية كى لا يؤثر فى عادات التلاميذ واتجاهاتهم.
- توفير بيئة اجتماعية متزنة للطفل يتلقى خلالها العلوم المختلفة، مما يؤثر فى تنشئته وتكوين شخصيته تكويناً يمكنه من التفاعل والتكيف مع المجتمع والعمل على تطويره.
- توصيل المعلومات والمعارف والمهارات للأطفال والشباب الصغار، بحيث يتمكنون منها، حتى تفيدهم فى حياتهم المستقبلية.
- الإسهام فى عملية التنشئة الاجتماعية التى تتم خارج الأسرة.
- النمو المتكامل لشخصية التلميذ من كافة جوانبها مثل النمو العقلى، والنمو النفسى، والنمو العاطفى، والنمو الروحى، والنمو الجسمى.
- تنمية وتطوير العلاقات مع الأسرة وباقى مؤسسات المجتمع الأخرى حتى لا يحدث تنافر بينهم.

كل هذا وغيره الكثير هو ميدان عمل المدرسة، ومحور نشاطها، ومن هنا تنبع الأهمية البالغة للمدرسة كمؤسسة تربوية وأثرها البالغ فى الفرد والمجتمع، لذلك يقع عليها دور مهم في مواجهة التطرف والانحراف والجرائم والأعمال غير المشروعة.

وعليه، تؤدى المدرسة دوراً أساسياً فى علاج مشكلة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال غرس القيم والاتجاهات والمعارف والمهارات التى تؤدى إلى تربية التلاميذ تربية صالحة تبعدهم عن ارتكاب هذه الجريمة بصورة مقصودة ومخطط لها، وذلك من خلال المناهج والكتب الدراسية، والأنشطة المختلفة التى ينخرط فيها التلاميذ، وكذلك شكل العلاقات داخل المدرسة والتى يفترض أنها مصممة من أجل تحقيق أهداف معينة تؤدى فى النهاية إلى سلوكيات ايجابية، وبالتالي فإن الوصول إلى مواجهة حقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع المصري لن يتم بدون الجهود المقصودة والمباشرة من المدرسة، ويتم ذلك من خلال الأبعاد التالية:

أ) المعلـــــــم :

يعتبر المعلم ركيزة أساسية فى العملية التعليمية، فهو أقوى مصادر التأثير على تلاميذه، ويؤدى دوراً كبيراً فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للتلاميذ سواء أثناء تناوله المقرر الدراسى أو أثناء النشاط المدرسى، فيكتسب منه تلاميذه عن طريق التقليد والمحاكاة الاتجاهات الإيجابية، بالإضافة إلى العديد من المعارف والمعلومات، فالمعلم ذو الحصيلة العلمية والثقافية الواسعة يستطيع أن يثرى المقرر الدراسى ويجيد بلورته لتلاميذه، ويكسبهم أيضاً قيماً سياسية واتجاهات إيجابية تنمى لديهم مشاعر الولاء والانتماء للوطن والاعتزاز والفخر بالهوية والمواطنة وغيرها من القيم التى تؤكد على معنى الحقوق والواجبات والسلوك الديمقراطى. (إبراهيم، ٢٠٠٦ :٢٨٤)

وللمعلم دوراً مهماً في مواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال قيامه بالأدوار الأتية:

- توفير مناخ ديمقراطى يمكن التلاميذ من اكتساب المعارف والاتجاهات والقيم التى تعزز الشخصية السوية.
- استخدام طرق تدريس إيجابية وفعالة تقوم على الحوار والمناقشة بينه وبين التلاميذ.
- التقويم المستمر لسلوك التلاميذ وتعديل أفكارهم واتجاهاتهم والتغلب على الإعاقات والقصور والمشكلات التي تعيق نموهم.
- تربية تلاميذه على حب الله وحب الوطن والولاء له.
- تنمية حب العمل وتقديره لدى التلاميذ، وحثهم على آداء واجباتهم فى العمل وبذل الجهد فيه، وعدم احتقار أنواع معينة من العمل مادامت أعمال مشروعة ولا تخالف الشريعة والقانون.
- مقاومة القيم الخاطئة أو السلبية، التى قد يأتى بها بعض التلاميذ من منازلهم، نتيجة التنشئة الخاطئة.
- الاهتمام بثقافة المجتمع، وأن يعمل على نشرها وتعميقها فى نفوس وعقول وشخصيات التلاميذ.
- مقاومة الغزو الفكرى والتغريب الذى يتعرض له الأطفال والشباب الصغار نتيجة احتكاكهم المباشر والطويل بوسائل الإعلام الغربية وما تبثه من ثقافات أجنبية، وكذلك التكنولوجيا الحديثة وخاصة الانترنت، ويتم ذلك من خلال عرض جذور ثقافتنا العربية الإسلامية بصورة طيبة وجذابة، وخاصة من خلال النماذج الإسلامية العظيمة التى ضربها أجدادنا– وهى كثيرة جداً فى تراثنا– فهذا سوف يقف سداً منيعاً أمام الغزو الثقافى الغربى الخطير الذى يتعرض له الأبناء نتيجة تعرضهم للمؤثرات الثقافية الأجنبية من حولهم، والتى قد تتسبب فى تحول جزء من ولائهم إلى مواطن هذه الثقافات الأجنبية. (مرسى، ١٩٩٥ :٣٤١-٣٤٢)

ب) المناهج الدراسية:

تعتبر المناهج بمثابة الأوعية التى تصب فيها القيم والأخلاق اللازمة لتربية المواطن الفعال، فهى تعد وسيلة التعليم فى تحقيق أهدافه، وتحقيق التنمية البشرية من خلال إعداد الإنسان إعداداً متكاملاً فى مختلف جوانب شخصيته، وتزويده بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات اللازمة للقيام بأدواره ومسئولياته المختلفة فى عملية التنمية.(عبد السلام، ٢٠٠٦ :٢٨٥)

وتتضمن المناهج الدراسية مجموعة من الخبرات والأنشطة التى يمر بها التلاميذ داخل حدود المدرسة أو خارجها، مما يؤدى إلى إظهار إمكانات التلاميذ وصقل مواهبهم، وتهذيب سلوكهم، وتدريبهم على ممارسة التعلم الذاتى والعمل الجماعى كفريق، وتنمية روح التطوع لديهم.(طه، و عبدالحكيم، ٢٠١٣: ٣٧)

وعليه، فالمناهج الدراسية يمكن أن تقوم بأدوار رئيسة فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال:

- تضمين قضية الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من مخاطر فى محتوى المواد الدراسية المقررة على أن يتم ذلك بطريقة منطقية ومنظمة.
- تخصيص مادة دراسية جديدة لتدريس القضايا والمفاهيم الجديدة والملحة على الساحة – والتى منها– قضية الهجرة غير الشرعية– تضاف إلى المنهج الذى يدرسه الطلاب ويخصص لها ساعات دراسية ومعلمون متخصصون وامتحانات ودرجات.
- غرس مجموعة من القيم داخل الطلاب ومن أهمها قيم الولاء والانتماء وحب الوطن والتي تؤدي الي تماسك المجتمع والمحافظة علي الوحدة الوطنية له ومن أهم المقررات التي يمكن أن تساهم في ذلك هي مقررات اللغة العربية، والتربية الدينية، والتربية الوطنية أو القومية. (اليوسف،١٤٢٥هـ: ٩٣)
- الاهتمام بالمنهج الخفي أو المستتر – وهو المنهج غير الرسمي أو غير المعلن والذي يعمل على توصيل المفاهيم للطالب بطريقة مقصودة أو غير مقصودة دون الأهداف المتوقعة والمحسوبة– والذى عن طريقه يمكن تغيير اتجاهات الطلاب ونقل بعض الخبرات بشكل غير مقصود.
- تزويد الطلاب بالمفاهيم الصحيحة حول حقوق الإنسان.
- تدريب الطلاب على احترام الآخرين والمحافظة على حقوقهم.
- غرس القيم الثقافية التي تعلي من قيمة ودور العمل في المجتمع.
- إكساب الأفراد مقومات الحياة الأسرية والاجتماعية الصحيحة التي تقوم على المشاركة والتعاون.

- التخلص من الحشو والإطالة داخل المناهج الدراسية وإعطاء فرص أكبر لممارسة بعض الأنشطة التي تساهم في الكشف عن مهارات الطلاب وميولهم واتجاهاتهم.
- تطوير المناهج الدراسية وتجديدها بإستمرار حسب طبيعة العصر ومقتضياته.
- إعادة النظر فى المواد الدينية التى تقدم للطلاب بالمدارس، ومحاولة معالجة ما تنطوى عليه من سلبيات وجوانب قصور والتى أضاعت الشباب وجعلتهم يتنصلون من الدين وتوجهاته وهم فى أمس الحاجة إليه، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:
  - الإهتمام بجعل حصص التربية الدينية فى أول حصص اليوم الدراسى بالمدارس.
  - اختيار من يدرسون المواد الدينية من خريجى الأزهر والحاصلين على إجازة فى تحفيظ القرآن الكريم.
  - جعل المواد الدينية مواد أساسية تضاف للمجموع.

جـ) الأنشطة المدرسية:

تعد الأنشطة المدرسية من أهم الوسائل التربوية التى تسهم فى بناء وتربية المتعلمين من جميع الجوانب العقلية والنفسية والبدنية والاجتماعية، بالإضافة إلى العديد من الخبرات التى يكتسبها التلاميذ من ممارستهم ومشاركتهم فى تلك الأنشطة، فالأنشطة المدرسية عبارة عن تلك الأنشطة الثقافية والفكرية والاجتماعية والرياضية التى تسهم فى تزويد الطلاب بالخبرات الضرورية لحياتهم، وتحقق لهم الشخصية المتوازنة المتكاملة عن طريق تنمية وصقل طاقاتهم ومواهبهم، وذلك من خلال لجان النشاط الطلابى والاجتماعى والثقافى والعلمى والرياضى والفنى. (سكران، ٢٠١٤: ٤٢٣)

وتعتبر الأنشطة المدرسية وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التربية والمنهج المدرسى، لذا يجب الاهتمام بما يلي عند وضع المدرسة خطة النشاط الخاصة بها:

- مراعاة التوافق بين حاجات وميول الطلاب وبين النشاط المدرسي حتي يتم الاستفادة منه.
- اسهام الأنشطة بشكل مباشر فى تكوين شخصية التلميذ وثقل قدراته وتنمية مهاراته وإطلاق ابداعاته وتعبيراته العقلية والاجتماعية والثقافية والبدنية حتى يتحقق النمو المتكامل لشخصيته. (رزق، ٢٠١١ :١٠)
- تعميق المفاهيم والمثل العليا والقيم الطيبة التى يحرص عليها الإسلام ويشجعها فى نفوس التلاميذ وتأكيد الروح الوطنية والولاء والانتماء.
- تكوين الاتجاهات المرغوبة، ودعم العلاقات الإنسانية السوية بين الطلاب.

- إعداد بعض الأعمال التطوعية والكشفية يشارك فيها التلاميذ مثل: المشاركة في محاربة التدخين ومحاربة الإرهاب، ونشر التوعية ضد العديد من الجرائم مثل الهجرة غير الشرعية وغيرها من الأنشطة التي يمكن ان يشارك فيها الطلاب ويستغل فيها وقت فراغه في شيء عملي ومفيد ويساهم في تعديل كثير من المفاهيم والسلوكيات الخاطئة لديه.

بذلك تتضح أهمية المدرسة بما تبثه من المقررات والأنشطة المدرسية وطرائق التدريس، فى مواجهة العديد من المشكلات والقضايا المجتمعية والتى منها الهجرة غير الشرعية، فطالما اقتنعنا بأن المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتربية وتنشئة أجياله الصاعدة، وطالما آمنا بدور المدرسة فى خدمة مجتمعها، فإن هذه المدرسة ينبغى أن تكون عند حسن الظن بها حتى تصبح جديرة بالمكانة السامية التى وضعها المجتمع فيها، ومن هنا فإن على المدرسة ما يلى :

- التخلى عن دورها التقليدى المتمثل فى إعطاء التلاميذ قدراً من المعارف والمعلومات تختبرهم فيه آخر العام وحسب، وأن تتمثل التحديات الخطيرة التى يعيشها المجتمع المصرى والتى من أخطرها الهجرة غير الشرعية.
- ألا تنعزل عن مشكلات مجتمعها الذى أوجدها وأنفق عليها، وتؤدى له خدمات وفوائد طيبة.
- نشر الوعى بين الطلاب بخطورة النواحى السلبية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية.
- مراجعة مناهجها ومقرراتها بحيث تتضمن موضوعات عن الهجرة غير الشرعية.
- التواصل المباشر والمستمر مع المنزل، حيث أن التنسيق فى عمل المؤسستين التربويتين – الأسرة والمدرسة – أمر هام ومطلوب، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقد لقاءات لأولياء الأمور تشرح لهم فيها خطورة وسلبيات الهجرة غير الشرعية وسبل تحصين أبنائهم وبناتهم منها.

٣- الدور المأمول من الجامعة فى مواجهة الهجرة غير الشرعية

تؤدى الجامعة دوراً هاماً فى تشكيل شخصية الفرد فى مرحلة الشباب، وهى المؤسسة التى تسهم فى إعداد الشباب لأداء أدوارهم من خلال رفع مستوى وعيهم وإدراكهم التام بطبيعة أدوارهم الاجتماعية التى يجب أن يقوموا بها واكتسابهم المعايير التى تحدد أدوارهم فى المجتمع، فالجامعة هى المحطة التى يتم فيها إعداد الشباب القادر على تحمل المسئولية فى المجتمع من خلال غرس أفكار وقيم واتجاهات اجتماعية إيجابية تدعم جهود المجتمع التنموية. (باعباد، ٢٠١١ :٢٥٦٠)

وتعتبر الأنشطة الطلابية الجامعية (الاجتماعية– الثقافية– الفنية– الرياضية.. وغيرها) ميداناً فعالاً فى تنمية العلاقات والقيم الاجتماعية والخلقية من خلال الخبرات العملية التى توجد

فى الأنشطة الجماعية، إذ أنها تقدم فرصاً واسعة ومنظمة وهادفة لتنمية وتوثيق العلاقات الإنسانية بين الطلاب وتنمية مهاراتهم الاجتماعية، وإكسابهم عادات ومهارات وقيم ضرورية لتحقيق المواطنة الصالحة للطلاب.(المطيرى، ٢٠١٦: ٢٤٢)

ويعد اتحاد الطلاب من أهم التنظيمات الطلابية داخل الجامعة التى تستهدف تنشئة الطلاب على قيم المواطنة، وذلك من خلال التزام قواعد وممارسات الحكم الذاتى ومبادىء المشاركة فى إدارة حياتهم الدراسية فى الجامعة، هذا إلى جانب تأثير تلك التنظيمات فى الجامعات على قيم واتجاهات الطلاب السياسية خاصة للطلاب المشاركين فى نشاطها، وغالباً ما يتسم هذا التأثير بالفاعلية والاستمرارية، ففعالية مشاركة الطلاب فى الأنشطة الطلابية يتم من خلال التخطيط لنشاط ومجموعات عمل بما يتفق مع طبيعة النشاط وأهدافه. (مكروم، ٢٠٠٤: ٩٢)

وللجامعة كمؤسسة تعليمية وتربوية واجتماعية دوراً هاماً وحيوياً في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وذلك لتنوع الوظائف التي تقوم بها الجامعة من تدريس وبحث علمي وخدمة المجتمع، هذا بالإضافة لدور الجامعات في التنمية الشاملة للمجتمع في جميع المجالات، ودراسة مشكلاته وتقديم أفضل الحلول لها، لذا يجب علي الجامعة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الاهتمام بما يلي:

- قيام الجامعة بدورها تجاه المجتمع ووجوب مشاركتها فى تنميته والتعرف على مشكلاته والمشاركة فى حلها بما يتناسب مع خصوصية المجتمع وعاداته وتقاليده.
- الاهتمام بتفعيل دور الإرشاد الجامعي، فيجب أن تتوافر مراكز ووحدات إرشادية بالجامعة والكليات تقوم بعقد المزيد من الدوارات والمحاضرات وورش العمل والبرامج التوجيهية للطلاب، ويتم من خلالها مناقشة مشكلة الهجرة غير الشرعية لرفع وعي الطلاب الجامعيين تجاهها وتقدم التوجيه والنصح لهم، من أجل تعديل اتجاهاتهم نحو هذه الظاهرة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:
  - زيادة وعى وإدراك الشباب الجامعى بمشكلة الهجرة غير الشرعية وأسبابها ونتائجها ومخاطرها.
  - مساعدة الشباب الجامعى على تحديد رغباته واكتشاف قدراته والتخطيط للمستقبل فى إطار ذلك، حتى يحقق مستقبلا ناجحاً.
  - إكساب الشباب الجامعى البصيرة بكيفية التعامل والاستجابة للمواقف المختلفة التى ستواجههم بطرق مناسبة تتفق مع القيم والمعايير المجتمعية.

- تدعيم الأفكار والمعتقدات الإيجابية المرتبطة بالعمل داخل المجتمع المصرى أو بالبحث عن فرصة للهجرة الشرعية.
- إيجاد الرغبة لدى الشباب الجامعى وتدريبه على طاعة القانون واحترامه وعدم تجاوزه بانتهاك القوانين المنظمة للهجرة الشرعية.
- تشجيع الشباب الجامعى على المشاركة الإيجابية فى برامج التوعية بمشكلات الهجرة غير الشرعية والتبصير بأضرارها.
- تحقيق اتفاق عام لدى الشباب الجامعى بأن العمل أياً كانت صورته داخل المجتمع المصرى هو حل لمشكلة البطالة وتحقيق التنمية الذاتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- توجيه الشباب الجامعى إلى قبول العمل بعد التخرج أينما كان موقعه وتخليصه من التمسك والتقيد المكانى عند اختيار الأعمال المختلفة. (عزام، ٢٠٠٩: ٤٨٠٥-٤٨٠٦)

- الاهتمام بالمقررات الثقافية التي يمكن أن تساهم بإتاحة فرصه للحوار والنقاش بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب لتعديل توجهاتهم تجاه بعض القضايا المجتمعية مثل الهجرة غير الشرعية والأضرار التى تترتب عليها.
- ضرورة وجود مقرر دينى بالجامعات يخاطب الشباب ومشكلاتهم، ويعطيهم جرعة كافية من القيم والأخلاق التى يحض عليها ديننا الحنيف.
- إعداد الطلاب بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل والهجرة للخارج من لغات ومهارات فنية وعلوم مهنية وعادات وتقاليد الدول المختلفة، والتركيز على تدريبهم على المهن المطلوبة فى الدول الخارجية فى فترة الصيف بما يؤهلهم لسوق العمل الخارجى. (محمد، ٢٠١٢: ١٤٩)
- العمل على توفير مراكز للتدريب داخل الجامعة وعقد دورات تدريبية للأعمال والحرف والمهن التى يتطلبها سوق العمل، والتنسيق مع الجهات المعنية لإلحاق خريجيها بالوظائف التى يتطلبها سوق العمل.
- توجيه البحث العلمي بالجامعة للاهتمام بحل مشكلة التعليم الجامعي وسوق العمل والبطالة ووضع خطة استراتيجية لمواجهتها، فهذه التحديات من المسببات الأساسية للوقوع في مشكلة الهجرة غير الشرعية.
- توجيه البحث العلمى بالجامعة لدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسباب ظهورها وكيفية مواجهتها، والتوسع في إجراء الدراسات الميدانية للوقوف علي الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، ومحاولة مواجهة ذلك بأساليب علمية.

- عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية حول الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، وذلك بالتعاون مع كليات الحقوق وأكاديميات الشرطة، بحيث تخصص مساحة للتعريف بالتشريعات القانونية التى تنظم الهجرة الخارجية، والعقوبات الرادعة لمن يلجأ إلى الهجرة غير الشرعية من أجل التعامل مع هذه الظاهرة وما تفرضه من تحديات.
- التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال أجهزة رعاية الشباب بالجامعات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنظيم مسرحيات توضح مخاطر الهجرة غير الشرعية وكيف يتعرض لها الشباب ويقعوا فريسة لسماسرة الهجرة وعصابات الاتجار بالبشر والقبول بأعمال متدنية، والتعرض إما للسجن أو الترحيل أو الموت غرقاً، وكيف تتعرض أسرة المهاجر للإستدانة ويتعرض الأبناء للإنحراف، بالإضافة من احتمال الوقوع فى أعمال الجاسوسية وخيانة الوطن.. وغيرها من أضرار ومخاطر على المهاجر وأسرته ومجتمعه.
- إنشاء "العيادات القانونية" بكليات الحقوق لمساعدة الضحايا والمتضررين من الهجرة غير الشرعية وتقديم الخدمات المناسبة لهم.
- تعاون كليات الحقوق مع نقابات المحامين لتطوير شبكات المحاماة لمساعدة الضحايا.

أما بالنسبة **للأزهر الشريف** فيزخر تاريخه –جامعاً وجامعةً ودور علماؤه فى مختلف مجالات الحياة– بالمواقف الكثيرة والتى كان فيها فى مقدمة الأحداث، حاملاً لمشاعل الهداية والتقدم منادياً بالحق وتنفيذ تعاليم الدين الإسلامى، ولا شك فى أن الأزهر الشريف بمنهجه هو خير ممثل لمبادىء الإسلام.

فالأزهر وهو يمثل الجامعة الإسلامية الكبرى لم يكن من المعقول ألا يكون له دوره الذى يبرز وجهة النظر الإسلامية فى معالجة القضايا الملحة التى تسبب أضراراً جسيمة للشباب والمجتمع المصرى، أو يتخلى عن دوره فى توجيه النصح والإرشاد لأعضاء المجتمع إذا رأى انحرافاً أو بعداً عن المنهج الإسلامى الصحيح، ومن هنا كانت الرغبة فى إلقاء الضوء على دور الأزهر فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى، ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيامه بما يلى:

- تشكيل لجان تقوم بعمل تقارير وبحوث دورية عن أى مشكلات فقهية أو قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية تواجه المجتمع المصرى، واقتراح حلول لها أخذاً من مختلف المذاهب الإسلامية المتفق عليها.
- تشكيل لجنة لوضع وصياغة "دستور إسلامى" يكون عالمياً للأمة الإسلامية، يعمل على تحقيق الوحدة الإسلامية انطلاقاً من عالمية الإسلام ووحدة الأمة الإسلامية مع مراعاة

ظروف كل بلد من بلاد العالم الإسلامى، ومراعاة تقاليدها وعاداتها التى لاتتعارض مع الدين، واختيار أيسر الآراء والمتفق عليها بين المذاهب منعاً للجدل وإثارة الخلافات بين أبناء الأمة الواحدة، ودون فرض نظام حكم معين.

ويجب أن يحرص أعضاء اللجنة عند وضع هذا الدستور على القضاء على السلبيات التى تعانى منها مصر والتى قد تكون سبباً رئيساً لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويجب أن يتضمن الدستور ما يلى :

- الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.
- التأكيد على دور الدولة فى دعم الأسرة والأمن والطمأنينة، وحق المواطنين فى المعونة فى المرض والعجز عن العمل.
- توضيح الأسس التى تقوم عليها الأسرة بإعتبارها أساس المجتمع.
- وضع الدولة خطط التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الإنتاج وفقاً للشريعة الإسلامية.
- دور الدولة فى مقاومة الاحتكار وزيادة الأسعار وفقا للشريعة الإسلامية.
- وضع تقنية يتم بها جمع الزكاة وصرفها لضمان عدم تعارضها مع الضرائب التى تجمعها الدولة.
- للدولة فرض ضرائب عادلة تراعى فيها قدرة دافع الضريبة ومصلحة الاقتصاد القومى والنشاط الفردى وحاجة الخزانة العامة.
- تطبيق الحدود الشرعية فى القضاء، فعلى سبيل المثال "لايجوز إزلال المحبوس أو اهانته أو الإساءة إلى كرامته".

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك مشروع "دستور إسلامى" فى سبعينيات القرن الماضى، وقد أكدت دراسة **(عبد المجيد، ٢٠١١ :١٤٠١)** أن هذا المشروع كان يمثل خلاصة فكر وعلم عدد كبير من علماء الأزهر البارزين وعدد من فقهاء الدستور واستمر العمل فيه لفترة طويلة، ولكن للأسف لم يجد طريقه للتطبيق بسبب الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى ذلك الوقت.

وما أحوجنا اليوم إلى دستور إسلامى ينبع من ثوابتنا ويحفظ هويتنا الإسلامية، ويحافظ على عاداتنا وتقاليدنا، وهذا هو مهمة الأزهر الشريف ودور علماؤه – الذى يمثل المنهج الإسلامى المعتدل– حرصاً منهم على العمل لصالح المجتمع المصرى والإسلامى بل وللإنسانية كلها.

٤- الدور المأمول من المسجد لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

يعد المسجد من أهم المؤسسات الدينية والتربوية التى لها دوراً حيوياً فى مكافحة الجرائم ومحاربة الأفكار الهدامة والعقائد الباطلة، فالمسجد له أهمية بالغة ومكانة مرموقة لدى المسلمين، فهو ليس مكان للعبادة فقط وإنما هو أكثر من ذلك، فهو معقل دينى وثقافى وتربوى يرتبط به حياة المسلمين ارتباطاً وثيقاً من النواحى المختلفة، أهمها الدين والثقافة والعقيدة والإيمان والتقوى والعفو والصفح والمحبة والأخوة وما إلى ذلك من الجوانب الدينية والعقائدية الأخرى.

وتكمن أهمية المسجد فى أنه النواة الأولى حيث ينطلق منه الإيمان ويوضع عليه أساس العقيدة، وبالتالى يترعرع المسلم فى ظله متأثراً بالجو الدينى الملائم وبالثقافة الإسلامية السمحة حتى يتحلى بالأخلاق الفاضلة والعادات النبيلة ويبتعد عن العادات الرذيلة والأفكار المتطرفة التى قد تؤدى إلى ارتكاب الجرائم والنشاطات التخريبية، مما يشكل خطراً وتهديداً للمجتمع. (أحمد، ٢٠١٧ :٤٥)

ويجب أن يقوم المسجد بدوره الحاسم فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال وظائفه؛ والتى من أهمها الوعظ والإرشاد والدعوة، ومن خلال أئمة وواعظين مثقفين بالثقافة الإسلامية ومتحليين بالأخلاق النبيلة وأن يكون لديهم أسلوب فى الإقناع بالمنطق عند التوعية بمخاطر أى ظاهرة، حتى يكون ما يصدر منهم من الخطاب والوعظ أكثر وقعاً فى النفوس وأقوى استجابة له، لذا يجب علي المسجد مراعاة ما يلي ليساهم في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

- توجيه الشباب المسلم إلى الخير وتعريفهم بمبادىء الدين والآداب الإسلامية والأخلاق الفاضلة، وحثهم على عمل الخير ومجانبة الشر والفساد والأعمال المحرمة التى تخالف الدين والشريعة والقانون.
- يجب على أئمة المساجد أن يركزوا فى خطبهم بمناسبات مختلفة على الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والأحداث اليومية مثل الهجرة غير الشرعية وما تسببه من مخاطر للفرد والمجتمع.
- أن يكون المسجد وسيلة للتفاعل مع أولياء الأمور والمسؤولين، حتى يكونوا على استعداد تام لمواجهة أى ظروف مهما كانت خطيرة، ومقاومة الأفكار الباطلة والمتطرفة التى تشكل خطراً وتهديداً للمجتمع، وتؤدى إلى ارتكاب الجرائم وزعزعة أمن واستقرار البلاد.
- تكوين جماعات أو قوافل من أصحاب العلم والمعرفة والعلماء والدعاة يكون هدفها "التثقيف الإسلامى" تزور مراكز الشباب وأماكن التجمعات لإبراز تعاليم الإسلام، وتقديم النصح والمشورة فيما يواجه الأفراد والمجتمع من مشكلات.

٥- الدور المأمول من وسائل الإعلام لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

وسائل الإعلام هى الوسيلة المعبرة عن ثقافة المجتمع الذى تعمل فيه، وهى المرآه التى تعكس بصدق واقعه الثقافى، بالإضافة إلى أنها تسهم بشكل كبير فى نشر الثقافة بين المواطنين، وتهتم بنشر المعارف والخبرات للمواطنين وتنمية الوعى الثقافى لديهم، وتنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية، وإشباع ميولهم وتطلعاتهم فى مجالات الثقافة المختلفة. (أحمد، ١٩٩٤ :٤٦١)

هذا، وتعتبر وسائل الإعلام إحدى أهم الوسائل الفعالة فى تنمية القيم لدى الأفراد، فهى تعد أهم وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية والوسيلة الناجحة لنقل أنماط التفكير والقيم والمعرفة من جيل لأخر من خلال تأثيرها فى سلوكيات الأفراد وإكسابهم قيم جديدة، وتسعى أيضاً لتحقيق التكيف الاجتماعى بين الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه، وتعمل على الحفاظ على ثقافة المجتمع وهويته وتساعده على مواجهة التغيرات التى تحدث فيه. (القدرى، ٢٠١٢ :٤٨٢)

وأكدت على ذلك **دراسة (منصور، ٢٠٠٨ :٩٤)**، حيث أشارت إلى أن وسائل الإعلام تؤدى دوراً مهماً فى إكساب الأفراد العديد من القيم، وذلك من خلال تعدد تلك الوسائل وانتشارها وملازمتها للفرد فترة طويلة، وتنوع المضامين والوسائل التى تعكسها.

وهناك أشكال متعددة لوسائل الإعلام داخل المجتمع وهي: الصحافة بمجلاتها وجرائدها، والإذاعة والتلفزيون والمسرح والسينما والفيديو، كما أن للإنترنت في المجتمع المعاصر دور كبير في نشر كل هذه الوسائل بشكل الكتروني فهناك الصحف الإلكترونية والكتب الإلكترونية والأفلام والأغاني والإعلانات وغيرها، هذا بالإضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعى.

ويمكن القول: إن وسائل الإعلام بما تبثه من أفكار ومعلومات وقيم تعتبر من أخطر المؤثرات العصرية فى حياة البشر الآن، كما أنها أصبحت بمثابة مؤسسة تربوية موازية بمناهجها المعلنة والخفية تعمل على توجيه الشباب وتعديل سلوكهم فى الحياة، ويبقى أمر الالتزام فيما يعرض أو يبث أويكتب من أهم الأمور فى هذا المجال.

فمقالاً واحداً أو قصة معينة لكاتب غير ملتزم، قد تقضى على كثير من نصائح الوالدين، وعلى عمل كثير من المدرسين والموجهين، ومن هنا فالوسيلة مرتبطة بمن يستخدمونها، وهل يحسنون هذا الاستخدام أم يسيئونه، هل يسخرونها لخدمة قيم مجتمعهم والحفاظ على تقاليده، أم أنهم يجعلونها تؤجج شهوات الشباب وتسىء إلى أخلاقياته وقيمه ومثله العليا. (مرسى، ١٩٩٥ :٣٧٥)

أى أن الإعلام كمؤسسة تربوية يعتبر سلاح ذو حدين، فيمكن أن يكون إعلام هادف إذا قدم قيم ومعتقدات وأخلاقيات مستمدة من ديننا الإسلامي وثقافتنا العربية وإذا قدم برامج هادفة تساعد علي توعية الأفراد بمخاطر بعض الظواهر الضارة التي تظهر في المجتمع وتبصيرهم تجاهها، ويمكن أن يكون سبب أساسي في نشر العنف والجرائم داخل المجتمع إذا ما قام بعرض السلوكيات الخاطئة أمام الأفراد والمنافية لقيم وعادات مجتمعنا العربى الإسلامى.

وأشارت دراسة **(سنو، والطراح، ٢٠٠٢ :١٣٧)** إلى أن هناك الكثير من الآراء التى رأت أن وسائل الإعلام قامت وبكفاءة عالية بتشكيل وإعادة تشكيل الهويات الوطنية، والهويات المتخطية للحدود الوطنية، كما أكدت دراسة **(خاتمى، ٢٠٠٢ :١٣١)** على أن ما وصل البلاد العربية من حضارة الغرب لم يكن معطياتها الإيجابية بل استعماره وهيمنته، إذ راح الغرب ينظر إلى البلدان العربية بوصفها سوقاً ومنطقة للنفوذ ووجهة تابعة.

وفى الوقت الراهن نستطيع القول أن وسائل الإعلام ساهمت بشكل كبير في إطلاع الشباب علي ثقافات مجتمعات اخري لها قيم وعادات وتقاليد غير مناسبة مع طبيعة المجتمع المصري ولا مع طبيعة وقيم الثقافة العربية الإسلامية، مما أدى إلي حدوث تفكك وانهيار لقيم المجتمع لدي الشباب وجعلهم عرضه للوقوع في أخطار ظواهر مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، (وقد تم الحديث عن خطورة الإعلام الغربى وكيف كان سبباً فى دفع الكثير من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية عند الحديث عن التحديات المجتمعية المسببة للظاهرة).

فى حين توصلت العديد من الدراسات إلى أن الأفراد والمراهقين يعتمدون على العديد من المصادر فى متابعة الهجرة غير الشرعية والمهاجرين غير الشرعيين، ومن أهم هذه المصادر (التليفزيون- الصحف- الإذاعة- قراءة بعض الكتب والمقالات)، وأنهم من خلال هذه المصادر يعلمون بالمخاطر التى يمكن أن تواجههم عملياً نتيجة مغامرتهم بالهجرة غير الشرعية، مما يؤكد على أهمية وسائل الإعلام فى هذا الشأن. (ميخائيل، ٢٠١٤ :٥٣٧١) و(شمس وآخرون، ٢٠١٠ :٢٨٦)

لذا يجب علي الإعلام "التغطية الإعلامية الشاملة" لموضوع الهجرة غير الشرعية وتقديم معلومات دقيقة فى هذا الشأن ومراقبة مضمون التغطية الإعلامية بما فيها الإعلام المطبوع والتلفزيون والإذاعة والمواقع الالكترونية لضمان دقة المعلومات، وبالتالى يجب على الإعلام الاهتمام بما يلي:

- عمل برامج مضادة بأجهزة إعلامنا المصرية والعربية يكون الهدف منها هو توعية الشباب المصرى والعربى وتبصيرهم ومساعدتهم على التمييز بين الصالح والضار فيما يبث

(خاصة فى وسائل الإعلام الغربى)، وتعريفهم بفضل حضارتنا على الغرب، وكيفية التمسك بقيم وأخلاقيات الإسلام السمحة والعمل على إزالة روح الإنهزامية واليأس.

- زيادة نسبة البرامج الدينية والعلمية والثقافية الهادفة مقابل البرامج الترفيهية والغنائية وغيرها.
- بث برامج إذاعية وتلفزيونية لتوعية الأفراد بالمخاطر التى قد يتعرض إليها المهاجرون غير الشرعيون عبر الصحراء أو دول العبور أو عبر البحر أو في دول الوصول حتى يعوا للمخاطر وإلى الواقع المرير الذى ينتظرهم إذا قدموا على فعل هذا.
- نشر مقالات بالصحف والمجلات عن مخاطر وأضرار الهجرة غير الشرعية على الفرد والأسرة والمجتمع.
- وضع أنظمة رقابة عن طريق الأقمار الصناعية لمراقبة المعابر الصحراوية والبحرية لمحاولة ايقاف هؤلاء المهاجرين او انقاذهم اذا كانوا في حاجة لذلك.
- تدريب الكوادر الإعلامية على "أخلاقيات الصحافة" ورصد وإعداد التقارير الصحفية الخاصة بقضايا الإتجار بالبشر بشكل أكثر دقة وبطريقة تهدف إلى حماية هوية الضحايا، ويتم ذلك من خلال قيام وزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة بتنفيذ برامج تدريبية حول "التغطية الإعلامية المهنية" لقضايا الإتجار بالبشر، ودورات رفع الوعى بقانون مكافحة الإتجار للإعلاميين. (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، ٢٠١٠ :١٠)
- تطوير حملات التوعية الإعلامية على المستويين الوطنى والإقليمى الخاصة بالهجرة غير الشرعية من خلال الأفلام السينمائية والوثائقية، واللوحات الإعلانية، والمواقع المعلوماتية على الانترنت.
- تنظيم "يوم وطنى" حول مكافحة الهجرة غير الشرعية، واستخدام الأشكال المتنوعة من الفن فى رفع الوعى.

٦- الدور المأمول من منظمات المجتمع المدنى لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

تعرف منظمات المجتمع المدنى على أنها " كافة المنظمات والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والخيرية المستقلة عن الحكومة وعن الدولة"، وتعمل هذه المنظمات على تحقيق أهداف الدولة والمجتمع فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية...وغيرها، وهى منظمات لاتهدف للربح ويكون لها جمعية عمومية ينتخب منها مجلس إدارة ولها سياسة واضحة، ومواردها المالية من مصادر متعددة مثل اشتراكات أعضاء الجمعية العمومية والإيرادات المباشرة، والتبرعات. (المشاط، ٢٠١١ :٧١) و(السكرى، ٢٠٠٠: ٣٤٣)

وتتعـــدد منظمـــات المجتمـــع المـــدنى لتشـــمل:" الجمعيـــات الأهليـــة- النقابـــات المهنيـــة- النقابـــات العماليـــة- الأنديـــة الرياضـــية- أنديـــة أعضـــاء هيئـــة التـــدريس بالجامعـات- الأحـزاب السياسـية- اتحـادات رجـال الأعمـال- المسـاجد الأهليـة- الحركـات الكشفية". (أبو النصر، ٢٠٠٧ :٧٢)

ويتضـح مـن ذلـك أن منظمـات المجتمـع المـدنى كثيـرة ومجـالات عملهـا متسـعة، فتعـد منظمات المجتمع المدني هي ميدان التنظيم الذاتي للمواطنين لممارسة حقهم في إدارة مجتمعهم بأسره سواء علـى صـعيد السياسـات العامـة للدولـة، أو علـى صـعيد المجتمـع المحلـي، فهـذه المنظمـات تعنـي بـإدارة المجتمـع سـواء كـان ذلـك يتعلـق بالسياسـات الاجتماعيـة والاقتصـادية أو الصـحية أو البيئيـة أو حقـوق المـرأة. ... وغيرهـا، كمـا تقـوم بحشـد الـرأي العـام لتوجيـه الاهتمـام بمعالجـة المشـكلات التـي تمـس القضـايا العامـة كـالتعليم وقضـايا التنميـة و غيرهـا، وهـي بـذلك تعكـس شـعور أفـراد المجتمـع بالمشـكلات والقضـايا التـي تعتـرض مجـتمعهم وتعـوق تقدمـه، بالإضافة إلى أنها تعكس مظهرًا من مظاهر الوعي القومي ومجالاً لترسيخ هذا الوعي من خلال العمل الجماعي. (حبيشي، ٢٠١٦: ٦١-٦٢)

من هنا تظهر أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع، لما تقوم بـه من إعـادة تشـكيل إدراك الأفـراد بأهميـة المشـاركة المجتمعيـة؛ فهـى إطـار يمكـن للأفـراد مـن خلالـه المشـاركة بفاعليـة فـي صـياغة السياسـات التنمويـة، كمـا أنهـا حلقـة الوصـل بـين القاعـدة الشـعبية والجهات الرسمية، وتتجلى أهميتها أيضاً في سعيها لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ويساعدها على ذلك ما تتميز به من خصائص يمكن تحديدها فى الآتى: (عزالدين، ٢٠٠٠: ٢٧-٣١)

١- الخصائص المادية وتتضمن (تعدد المنظمات- توافر الموارد).

٢- الخصائص المعنوية والأخلاقية وتتضمن (الاستقلال- الحرية- التراضى العام-الالتزام بالنظـام والقـانون العـام- التعبيـر والتنـافس بالوسـائل السـلمية- الشـعور بالإنتمـاء والمواطنة- الديمقراطية).

وبالتالى يمكن لمنظمات المجتمع المدنى أن تقوم بدور هام فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها، ومن هذا المنطلق يجب علي هذه المنظمات تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات كما يلى:

أ- خدمات ذات طبيعة اجتماعية ومنها:

- تنفيذ بعض الأنشطة لتوعية سكان القرى – خاصة القرى التى ترتفع بها نسبة المهاجرين غير الشرعيين- بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وتنمية اتجاهاتهم لرفض هذا النوع من الهجرة مستقبلاً.
- إجراء بحوث اجتماعية لمعرفة الأسر الفقيرة ومساعدتهم مادياً.
- المساهمة فى حملات وطنية ضد العمالة القسرية للأطفال.
- إعداد مشروع للإهتمام بأطفال الشوارع وتوفير الرعاية والتعليم لهم.
- الإسهام في إنشاء مدارس الفصل الواحد؛ وذلك لمعالجة ظاهرتي عدم الإلتحاق والتسرب من التعليم.
- عمل ندوات تثقيفية عن طريق استضافة علماء في المجالات المتعددة لإدارة مناقشات هادفة حول بعض المشكلات التي تواجه الأسرة المصرية كالزواج المبكر وتنظيم الأسرة والتفكك الأسري...وغيرها وتوعية الأفراد تجاهها.
- التواصل مع الشبكات المحلية والإقليمية، وخاصة شبكات التعليم والتدريب وتطوير الأداء؛ من خلال توسيع فرص التعليم الأساسي من إنشاء مدارس مجتمعية في المناطق الأكثر حرمانًا، ووضع برامج التأهيل والتدريب لاكتساب مختلف المهارات الحياتية والمهنية.
- وضع رؤية مشتركة لمعالجة خصوصيات برامج محو الأمية وتعليم الكبار في إطار الطبيعة غير الملزمة للأنشطة التربوية الخاصة لهذه الفئات.
- تحقيق مشاركة في التخطيط والإدارة بين الشركاء من الوكلاء والهيئات غير الحكومية والحكومية في وضع الخطط والبرامج في إطار التعليم للجميع، كذلك تعزيز التنوع في البرامج والمضامين التعليمية وفق الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات. (نجم، ٢٠٠٧: ١٤٥)

ب- خدمات ذات طبيعة اقتصادية ومنها:

- تقديم قروض للشباب العاطلين لإقامة مشروعات صغيرة من أجل نحسين مستواهم الاقتصادى.
- تدريب الشباب – وخاصة غير المتعلمين وذوى التعليم المتوسط- على مهارات جديدة يحتاجها سوق العمل.
- إقامة العديد من المشروعات والخدمات الصحية للطفل والمرأة، لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر الفقيرة وخاصة في المناطق الريفية. (حسين، ٢٠١٣: ١٥٣)
- المساهمة فى سداد الديون للأسر المديونة.

جـ- خدمات ذات طبيعة قانونية ومنها:

- تنمية المفاهيم والمعارف القانونية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، مع ضرورة الاستعانة بالخبراء المتخصصين فى ذلك.
- توفير المحاميين القانونيين للمتورطين فى هذا النوع من الهجرة.
- تقديم استشارات قانونية لمن يريد السفر للخارج حتى لايكون ضحية لعصابات الاتجار بالبشر والنصب والاحتيال.
- مساعدة الجهات المعنية من تطبيق القوانين وسن التشريعات وتنفيذ إجراءات رادعة ووقائية.
- تعزيز التعاون مع مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية للإستفادة من خبراتها فى معالجة هذه الظاهرة.

وتشير دراسة **(دسوقى،٢٠١١: ٢٧٨)** إلى أهمية دور الجمعيات الأهلية كمؤسسات مدنية في التوعية المجتمعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب، حيث تقوم بتنفيذ بعض الأنشطة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وهذا يبرز أهمية الدور الوقائى الذى يمكن أن تؤديه هذه المنظمات فى مواجهة الهجرة غير الشرعية.

في حين أكدت دراسة **(عمارة، ٢٠١٣: ٤١١٠- ٤١١٤)** على أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بدور هام في مواجهة مشكلات أسر المهاجرين بطرق غير شرعية من خلال تقديم خدمات متنوعة اجتماعية واقتصادية وقانونية لهذه الأسر، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الخدمات التى تقدمها المنظمات فى هذا المجال.

مما سبق يتضح أن لمنظمات المجتمع المدني أدوار هامة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والوقاية منها، وعلى الرغم من أهمية أدوار منظمات المجتمع المدنى وتنوعها، إلا إن واقعها يشوبه القصور والضعف، وهذا ما توصلت إلية دراسة **(عمارة، ٢٠١٣: ٤١١٢)** مؤكدة على أن دور منظمات المجتمع المدنى فيما يتصل بظاهرة الهجرة غير الشرعية مازال منقوصاً وضعيفاً لوجود العديد من المعوقات التى تحد من فعالية خدمات هذه المنظمات وتتمثل أهم هذه المعوقات فى :

- صعوبة إجراءات الحصول على الخدمات،
- قلة الموارد المالية،
- ضعف الإمكانات والموارد المادية،
- عدم التنسيق بين المنظمات،
- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات،
- عدم قدرة المسئولين على التعامل مع المشكلات.
- عدم تعاون القيادات المحلية.
- ضعف المشاركة فى التخطيط للخدمات.

ولزيادة فعالية خدمات منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تقترح الدراسة ما يلى:

- تنمية الوعى بالخدمات والأدوار الذى يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات تجاه الظاهرة.
- الإعداد والتخطيط السليم – من قبل القائمين على هذه المنظمات– لما يمكن أن تقدمه من خدمات وأنشطة تخص الظاهرة.
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات كمية ونوعية موثوقة ومحدثة عن الهجرة غير الشرعية (أسبابها– أعداد المهاجرين– النتائج والآثار المترتبة عليه– سبل الوقاية والعلاج).
- توفير الامكانات والموارد المالية والمادية.
- توفير أخصائيين ومنظمين اجتماعيين مؤهلين ومدربين للعمل بمنظمات المجتمع المدنى بحيث يتناسب عددهم وخبرتهم مع حجم العمل.
- التنسيق والتكامل بين عمل المنظمات.
- مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى البرامج التدريبية التى تضعها الحكومة للمحافظات حول أهم ملامح قانون مكافحة الاتجار بالبشر ودورهم فى تفعيله.

وبعد عرض دور كلاً من الأسرة والمدرسة والجامعة وكذلك المسجد ووسائل الإعلام وأيضًا منظمات المجتمع المدني، يتضح أن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عملية مركبة ومعقدة ومتداخلة، ومن ثم فإن المواجهة الحقيقية لهذه الظاهرة يتطلب تبني رؤية شمولية نظرًا لتداخل دور هذ المؤسسات كما هو موضح بالشكل التالى:

العلاقة بين أدور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

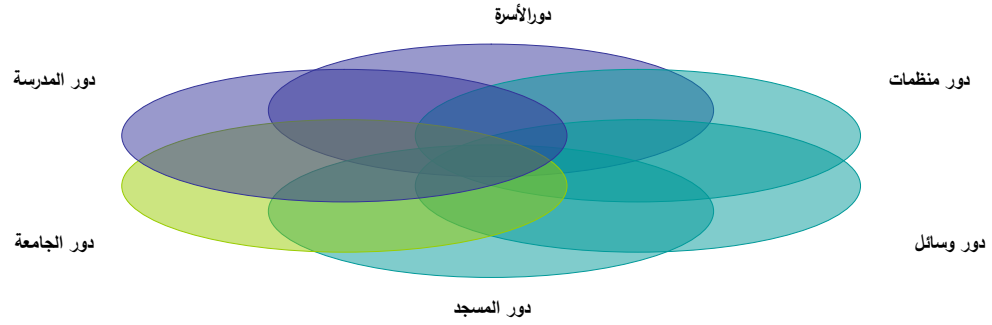

(الشكل من إعداد الباحثان)

يتضح من الشكل السابق تداخل أدوار المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأن جميعهم يؤثر ويتأثر بدور الأخر.

وفيما يلى طرح مجموعة من السيناريوهات المستقبلية البديلة لتفعيل دور هذه المؤسسات في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية بديلة لتفعيل دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

انطلاقًا مما توصل إليه البحث من حيث مفهوم الهجرة غير الشرعية في المجتمع ووسائلها وطرقها وخصائصها وحجمها، وكذلك الأسباب والتحديات المجتمعية المسببة لها وآثارها الإيجابية والسلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وأيضا الدور المأمول من المؤسسات التربوية فى مواجهتها، فمن ثم كان من الأهمية بمكان طرح بعض السيناريوهات التي توضح مستقبل تحقيق هذا الهدف ودور المؤسسات التربوية في تحقيقه في ظل الظروف المجتمعية التي يعيشها المجتمع المصري، باعتبار هذه السيناريوهات وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضًا لمستقبل فعلي، فهو ليس تخمينات للمستقبل، ولكن وصف للمستقبلات المحتملة.

ويتمثل الهدف من هذه السناريوهات فيما يلي:

- عرض الاحتمالات، والامكانيات، والخيارات البديلة، التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية، والتي تكشف عنها السناريوهات المختلفة.
- عرض النتائج المترتبة على الخيارات او البدائل المختلفة.
- طرح بدائل فعالة أمام متخذى القرار؛ لتحقيق هدف مواجهة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها، ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف.
- التوصل إلى توصيات بشأن الخيارات والقرارات التي ينبغي اتخاذها في الحاضر؛ للوصول إلي الوضع المستقبلي المرغوب فيه بعد مرور فتره زمنية محدده (رجب وطه، ٢٠٠٨: ١٣٨).

وبذلك يتضح أن أهمية السيناريوهات تنبع من أنها:

- تعتبر مناسبة ليس فقط لاستطلاع الآفاق المستقبلية للمجتمع أو لقطاع فيه، وإنما هي مناسبة للتأمل في واقع المجتمع، والتعرف علي القوى والعوامل التي أثرت فيه سواء داخلية أو خارجية، وبالتالي تكون قاعدة يعتمد عليها لتحديد الاختيارات المتاحة له في المستقبل.
- عمل تنويري، فمن خلال السيناريوهات يمكن للمجتمع أن يميز بين ما هو موضوعي وحتمي، وما هو إرادي وذاتي في تحديد ملامح المستقبل، ومن خلال ذلك يمكن الوقوف علي مدى إمكانية حركة المجتمع المستقبلية في حالة تغير المعطيات سواء كانت موضوعية أو افتراضية علي المستويات المحلية والعالمية.

- عمل توجيهي وإرشادي يسترشد به من هم معنيين بمسؤوليات التنظيم وإتخاذ القرار لما هو ممكن أو محتمل للوصول بالمجتمع إلى نوع ما من التغيير الذي يمكن إحداثه.
- تجعل التنمية وأهدافها وآفاقها المستقبلية عملاً تشاركيا شعبيًا وديمقراطيًا؛ وذلك حتي لا تكون التصورات التي تبني عليها مشاهد المستقبل حكرًا علي فئه منفردة سواء من المخططين أو السياسيين وحدهم. (فهمي، ٢٠٠٨: ٢١١ – ٢١٢).

وعلي هذا الأساس يطرح البحث ثلاثة سيناريوهات بديله لملامح دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها وهي:

١- السيناريو الامتدادي:

وهو السيناريوالذى يعبر عن استمرارية الأوضاع الراهنة، ويطلق عليه عدة تسميات منها: (الاستمرارى– المرجعى– الاتجاهى– التشاؤمى– التردى)، وهذا السيناريو يفترض استمرار الوضع القائم على ما هو عليه فى المستقبل، بل إنه يفترض حدوث المزيد من التردى والتدهور فى الأوضاع، والرجوع إلى الوراء أكثر فأكثر، وضعف ظهور أى تغيير يذكر يمكن أن يكون دافعاً للتطوير والتقدم، مما ينعكس سلباً على دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها.

١/١ الافتراضات الاساسية لهذا السيناريو:

- استمرار عدم توافر أشكال الدعم المختلفة للشباب، مما قد يعكس موقعه الاقتصادي والاجتماعي الضعيف، وارتباط ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.
- تزايد الفقر المدقع لكثير من الأسر فى المجتمع مما يجعلها تدفع بأبنائها إلى البحث عن فرص أفضل للحياة عن طريق الهجرة للخارج حتى إن كانت غير مشروعة.
- قصور فى برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة).
- استدامة ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني فيما يتصل بظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب زيادة المعوقات التى تحد من فعالية خدمات هذه المنظمات.
- استدامة بث وسائل الإعلام لصوره ذهنية معينة عن المهاجرين للخارج، ومكانتهم الاقتصادية المرتفعة في المجتمع مقارنة بذويهم المقيمين بالداخل.
- استمرار القصور فى نظام التعليم، مما يؤثر علي الأفراد ويجعلهم غير مؤهلين لسوق العمل فتنتشر البطالة بينهم، مما يجعلهم يلجأون للهجرة بحثاً عن عمل.

- استمرار انتشار ظاهرة التسرب من التعليم، مما يزيد من عدد الأميين.
- قلة الأخذ بالتخطيط التربوى الإستراتيجى طويل المدى عند التخطيط للنظم التعليمية والمؤسسات التربوية فى المجتمع، مما يؤدى إلى ضعف وجود خطط مستقبلية طويلة المدى لمعالجة المشكلات التربوية والاقتصار على الخطط قصيرة المدى، مما يؤدى إلى تفاقم هذه المشكلات وقلة إيجاد حلول لها.
- استمرار وزيادة المحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير عن الرأى وغياب الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان وعدم احترام الحريات العامة واستمرار قوانين الطوارىء مما يؤدى إلى زيادة الهجرة للخارج.

لعل هذه الافتراضات تتضح وتتأكد في ظل عدد من الأوضاع المجتمعية التي تمثل بيئة مناسبة؛ تساعد على تحقيق ودعم هذه الافتراضات، وفي ضوء ما سبق يمكن وصف الأوضاع المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المساعدة التي تهيئ لإمكانية وجود وتحقيق هذا السيناريو.

٣/١ الأوضاع المجتمعية الداعمة لهذا السيناريو:

تتمثل الاوضاع المجتمعية الداعمة لتحقيق هذا السيناريو فيما يلي:

- ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري للأفراد.
- عدم تفعيل التشريعات التي تؤكد إلزامية التعليم الأساسي، وعدم تنفيذ العقوبات علي الأسر التي تحرم أبناءها من التعليم.
- تدنى مستوى التعليم، وقلة توفير فرص التعليم للجميع.
- غياب الفلسفة التربوية المعبرة عن المجتمع وثقافته؛ بسبب الهيمنة الغربية على الثقافة العربية.
- ارتفاع معدلات البطالة وانكماش فرص العمل وعدم قدرة سوق العمل بقطاعاته الرئيسة على استيعاب الأفواج المتتالية لمخرجات المؤسسات التعليمية فى سوق العمل سنوياً.
- تقلص سوق العمل الخليجى والأوربى أمام العمالة المصرية، مما يحد من فرص الهجرة الشرعية.
- خلل منظومة القيم في المجتمع المصري، الأمر الذي هدم البناء التنموي بأكمله.
- تزايد هيمنة بعض الثقافات الأجنبية وانتشار الثقافة الاستهلاكية، ووجود صراع ثقافى واغتراب وفقدان للهوية الوطنية والذاتية الثقافية لدى بعض الشباب.

- فشل الدولة في أداء مهامها الأساسية في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
- ثبات الحياة السياسية فى عمومها مع استمرار التقلص فى سلطة الدولة وسيادتها، إذ لم تعد الدولة أو السلطة السياسية هى حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه، والأفراد وحقوقهم، بل أصبحت تتضمن أجهزة ومؤسسات أجنبية لها مصالحها ومنافعها الخاصة.
- الزيادة المستمرة في أعداد السكان، ودخول مصر ضمن دول مواطن الخطر، حيث تجمع بين الكثافة السكانية والنمو السكاني السريع، وانخفاض مستوي دخل الفرد وزيادة عدد الفقراء.
- ضعف استقرار الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى، والذى يؤدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الكلى مما يؤدى إلى استمرار ارتفاع نسبة الفقراء، حيث ارتفعت هذه النسبة من (١٩,٦%) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى (٢١,٥٦%) عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ومنذ عام ٢٠١١ شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة حيث ارتفعت إلى (٢٥,٢%) خلال ٢٠١٠/٢٠١١ ثم إلى (٢٦,٣%) خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ أي أن هذا العام شهد زيادة قدرها (٢٢%) في نسبة الفقر عما كانت عليه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو ما يعني وجود نحو(٢١,٧) مليون مواطن غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. **(برامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥: ٨)** ويبدو الأمر أكثر سوءًا ٢٠١٦/ ٢٠١٧ نظراً لتعويم الجنية المصري وارتفاع الأسعار بشكل كبير.
- استمرار اختلال الميزان التجارى المصرى، فمصر تستهلك من السلع أكبر بكثير مما تنتج، وبالتالى ترتفع الواردات بالنسبة للصادرات، مما يضر بالاقتصاد المصرى.
- ميل معدلات النمو الاقتصادى إلى التباطؤ والضعف، بالرغم من الجهود الإصلاحية التي تبنتها الحكومة مؤخراً والتي على رأسها حفر قناه السويس الجديدة، والبدء في تنمية محور القناة والتوجه نحو ترشيد دعم الطاقة وغيرها.
- تستمر الدولة فى تصدير المواد الخام للخارج بدلاً من أن تقوم بتصنيعها، ثم تقوم باستيرادها مصنعة من الخارج مرة أخرى، مما يضر بالاقتصاد القومى.
- استمرار تراجع العدالة في توزيع الدخل وزيادة نسبة اللامساواة وإتجاه توزيع الدخول لصالح الفئات الأكثر دخلاً وليس الأقل دخلاً.

- زيادة التباين بين الدول الغنية والفقيرة، مما يزيد من الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.
- زيادة أعمال العنف والبلطجة داخل المجتمع، مما يؤثر على استقرار المجتمع.
- استمرار الغزو الإعلامى الغربى والإعجاب الشديد بالغرب، فيزيد اندفاع الشباب للمحاكاة والرغبة فى الهجرة.
- زيادة الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة، مما يزيد من هجرة الكفاءات "هجرة العقول والأدمغة".
- زيادة تبعية العقلية العربية للغرب وتخلفها، مما يقف عائقاً أمام الإصلاح والتجديد والابتكار، وبقاء الحال كما هو عليه من منطلق أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان.

ويتضح من ذلك أنه في ظل الظروف المجتمعية الصعبة والمعقدة والمتشابكة التي يعيشها المجتمع المصري، يصعب وضع سياسة تنموية هادفة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها وتفعيل دور المؤسسات التربوية المختلفة لتحقيق هذا الهدف.

٣/١ مشاهد هذا السيناريو:

يمكن وصف مشاهد وملامح هذا السيناريو على النحو التالى:-

- استمرار وقوع العديد من الشباب فريسة لخداع سماسرة الهجرة والنصب والاحتيال والاتجار بالبشر مما يعرضه للخسارة المادية.
- استمرار تسلل الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.
- زيادة الإساءة لسمعة مصر وسمعة المواطن المصرى، باعتبارها من الدول المشجعة لحركة الهجرة غير الشرعية، وسيصبح اسم مصر على قائمة الدول غير المتعاونة فى مجال منع ومكافحة الإتجار بالمهاجرين غير القانونيين.
- تزايد زواج المهاجرين بطرق غير شرعية من مواطنات دول المهجر، وذلك للتمتع بوضع قانونى مميز ويصبح بالتالى من حق المهاجر التنقل بحرية فى الدولة المهاجر اليها ثم التمتع بجنسية هذه الدولة فيما بعد.
- تزايد تأخر سن الزواج للشباب المهاجرين بطرق غير شرعية.
- زيادة الخلافات الزوجية بين أسر المهاجرين وفقدان الدفء الأسرى والعائلى مما قد يؤدى إلى انهيار الأسرة.

- إنحراف أبناء أسر المهاجرين غير الشرعيين وزيادة تعرضهم لإدمان المخدرات والوقوع فريسة لأصدقاء السوء.
- زيادة التسيب الأخلاقى بين المهاجرين غير الشرعيين وتبنيهم واعتناقهم لقيم وعادات وتقاليد مخالفه ومتناقضة لقيم مجتمعتنا العربية مما يشكل خطورة عليهم وعلى مجتمعاتنا العربية.
- استمرار قبول المهاجرين غير الشرعيين لأعمال متدنية لا تتلاءم مع خبرتهم ومؤهلاتهم وكفاءتهم.
- تزايد نسبة السكان شديدى الفقر على المستوي القومي.
- ارتفاع نسبة الوفيات بين المهاجرين غير الشرعيين نتيجة المخاطر التى يواجهونها أثناء رحلة التهريب.
- إصابة العديد من المهاجرين غير الشرعيين بالأمراض الخطيرة مثل الإيدز والالتهاب الكبدى الوبائى.
- زيادة معدلات التضخم فى دولة المهاجر الأصلية نتيجة إنفاق معظم التحويلات منه على الاستهلاك التفاخرى، والذى لا يعود بالنفع على التنمية أو على المشروعات.
- استمرار حرمان اقتصاد الدولة من مدخرات المهاجرين غير الشرعيين وعدم استخدامها فى خطط التنمية الوطنية.
- التأثير السلبى على التركيبة الاجتماعية للمجتمع.
- استمرار اختلال سوق العمل المصرى نتيجة نقصان العمالة الفنية وتقلص حجم قوى العمل الإنتاجية.

٤/١ تداعيات السيناريو الامتدادى

- فشل وقصور المؤسسات التربوية فى القيام بدورها لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ضعف الانتماء للأسرة والمجتمع نتيجة للقصور فى برامج التنشئة الاجتماعية.
- زيادة معدلات العنف فى المجتمع نتيجة تولد المشاعر العدائية ومشاعر الكراهية والحقد لطبقات المجتمع الأعلى.
- زيادة رغبة الشباب فى الهجرة بطرق غير شرعية.
- زيادة حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر.
- زعزعة الأمن القومى المصرى والمساس بالهيبة والكرامة المصرية نتيجة وقوع العديد من المهاجرين غير الشرعيين فى يد منظمات إرهابية، والتى تورطهم فى أعمال إجرامية وأعمال الجاسوسية.

- انتشار الأمراض الخطيرة فى مصر مثل الإيدز والالتهاب الكبدى الوبائى.
- تسطيح وعى الشباب المصرى بالاختراق الثقافى، وتبنى قيم وعادات مخالفة لثقافتنا العربية الإسلامية.
- إرتفاع نسبة العنوسة والطلاق فى المجتمع المصرى.

مما سبق يتضح أن من أهم سمات هذا السيناريو التسليم بالواقع الحالى مع غياب الاستعداد للتعامل الإيجابى مع ما تسببه الهجرة غير الشرعية من مخاطر وسلبيات على الفرد والأسرة والمجتمع، وتقليص دور المؤسسات التربوية، وكذلك دور الدولة فى مواجهة هذه الظاهرة.

٢- السيناريو الاصلاحي:

تعتمد الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو على احتمالية حدوث مجموعة من التغيرات المجتمعية التي تؤثر على ظروف المجتمع المصري، وأوضاعه بصفة عامة، ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها ودور المؤسسات التربوية من تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة، حيث تنتهي حالة التدني والضعف المرتبطة بالسيناريو السابق، انطلاقاً من حدوث تعديلات إصلاحية غير جذرية، ويحتم هذا السيناريو تفعيل دور مؤسسات التربية لتحقيق مواجهة ووقاية تجاه هذه الظاهرة.

فيفترض هذا السيناريو تنامى إدراك المسئولين لخطورة النتائج المترتبة على استمرار الأوضاع الراهنة المتردية وتفاقمها، وزيادة ترديها وفقاً للسيناريو الامتدادى، وعلى ذلك يسعى المسئولون إلى تحسين الأوضاع الراهنة ووقف تدهور أحوالها، ولهذا يمثل هذا السيناريو المستقبل المتطور المحسن والوسيط.

١/٢ الافتراضات الاساسية لهذا السيناريو:

- وجود مشروع وخطة اصلاحية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذلك الوقاية منها، وتكون اضحة المعالم تتكامل فيها جميع جوانب الاصلاح ومجهوداته وآلياته، والاعتماد على آليات ونظريات نابعة من المجتمع وظروفه وتتناسب مع إمكانياته، وكذلك احتياجاته.
- عرض وسائل الإعلام لقضية الهجرة غير الشرعية في إطار مضمونها السليم بطريقة موضوعية.

- ارتفاع مستوي وعي الأفراد بالمخاطر التى تنتج عن الهجرة غير الشرعية.
- بذل جهود متزايدة لتوفير أشكال الدعم المختلفة للأسر الفقيرة، وللشباب العاطلين.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التى أثبتت نجاحاً فى مواجهة الظاهرة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعاون مع مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية للإستفادة من خبراتها فى معالجة هذه الظاهرة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مساعدة الفقراء في ممارسة حقهم في التعليم.
- الاهتمام بتطوير المقررات التعليمية وكذلك الكتب المدرسية، وتوزيع الأنشطة المدرسية، وتخصيص مادة دراسية جديدة لتدريس القضايا والمفاهيم الجديدة والملحة على الساحة والتى منها قضية الهجرة غير الشرعية.
- الاهتمام بتطوير الأداء البرلماني لمناقشة قضية الهجرة غير الشرعية سواء كان ذلك في المناقشة للتقارير، أو تقديم الأسئلة إلى الوزراء أو مناقشة القضايا الخاصة بسماسرة الهجرة، مما ينعكس بالإيجاب على إتجاه الأفراد نحو الظاهرة.

مثل هذه الافتراضات وغيرها تتحقق في ظل عدد من الأوضاع المجتمعية التي تمثل بيئة مناسبة تساعد على تحقيقها، وفي ضوء ما سبق يمكن وصف الأوضاع المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الافتراضات على النحو التالي:

٣/٣ الأوضاع المجتمعية الداعمة لهذا السيناريو:

تتمثل الأوضاع المجتمعية الداعمة لتحقيق هذا السيناريو فيما يلي:

- انخفاض معدل الزيادة السكانية نتيجة لزيادة الوعي بخطورة تلك المشكلة على المجتمع وتحقيق أهدافه الانمائية المنشودة.
- ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي والمهارى للشباب نظراً لإدراك أهمية مواكبة مستوى التعليم لسوق العمل.
- اهتمام الشباب بالمعرفة والتقنيات الحديثة التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة، وتساعدهم على التكيف مع المتغيرات المجتمعية المختلفة.
- بداية ظهور وعى مجتمعى عام بأهمية رأس المال البشرى الفكرى (العقل البشرى) باعتباره من أعظم الاستثمارات، فالاستثمار فى التربية والتعليم يعد من أعظم الإستثمارات عائداً إذا أحسن استخدامه، فالعقل البشرى طاقة لاتنضب بالاستخدام بل تزدهر وتنمو إذا أعدت إعداداً جيداً يمكنها من تطوير المجتمع وتلبية حاجاته، ومن ثم يتم تقليل فرص هجرة العقلية المصرية للدول الأخرى.

- محاولة تفعيل التشريعات التي تؤكد إلزامية التعليم الأساسي، وتنفيذ العقوبات على الأسر التي تحرم أبنائها من التعليم فى محاولة لخفض نسبة الأمية.
- إدراك قيادات الأحزاب السياسية لخطورة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى المجتمع، وانتشار الشفافية والوضوح السياسي بشأنها.
- وجود خطط تنموية للاستفادة من القوى البشرية المتاحة في المجتمع باعتبار هذه القوى رأس مال بشري لأي عملية تنموية.
- رسوخ قيم جديده تؤكد على العمل المنتج والإبداع، والحد من النزعة الاستهلاكية و محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- انتشار مجموعة من القيم الإجتماعية المرتبطة بحرية الفكر، وحرية التعبير عن الرأى، والشفافية والوضوح، والديمقراطية واحترام الرأى الآخر، والإبداع، والابتكار.. وغيرها من القيم الإيجابية المرغوبة لإحداث التنمية والتقدم فى المجتمع.
- زيادة استقرار ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وارتفاع مستوى الإنتاجية وتقليل معدلات الديون الخارجية.
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتقليل الفجوة بين الثروة والدخل وبين الغني والفقير، مما يؤدى إلى انخفاض نسبة الفقراء.
- الاستعداد لمواجهة الغزو الثقافى، وتقليل فرص الاختراق الغربى للمجتمع المصرى، والحد من هيمنة بعض الثقافات الأجنبية على المجتمع المصرى.

٣/٣ مشاهد هذا السيناريو:

يتضح ملامح ومشاهد هذا السيناريو كما يلي:

- إكساب الافراد مقومات الحياة الأسرية والاجتماعية الصحيحة التي تقوم على المشاركة، والتعاون.
- التنشئة الإجتماعية الصحيحة للأبناء، وانتشار مقومات المودة والرحمة بين أفراد الأسرة.
- تطوير المناهج الدراسية وكذلك الكتب والأنشطة المدرسية لغرس القيم الثقافية التي تعلي من قيمة ودور العمل في المجتمع وإكساب الأفراد الإتجاهات الإيجابية نحو العمل االمنتج مهما كان نوعه وتقديره واحترامه.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني لإقامة فصول لمحو الأمية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الأمية، وتنظيم الأنشطة والخدمات المحفزة على انضمام االأفراد لهذه

الفصول واستمرارهم فيها، وتحفيز الأفراد على التعليم المستمر في جميع مراحلهم العمرية بهدف تمكينهم واستثمار طاقاتهم وامكانياتهم.

- ارتفاع معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي والاعدادي.
- ارتفاع ملحوظ في قدرة مصر على تحقيق التوظيف المنتج للخريجيين، وتوفير العمل اللائق للجميع، مما يكون له الأثر على تحسين وضعهم الاقتصادى.
- انخفاض نسبة السكان شديدي الفقر على المستوي القومي.

٤/٣ تداعيات السيناريو الإصلاحى:

- ظهور وعى لدى القيادات السياسية والمسئولين عن التعليم بخطورة الهجرة غير الشرعية على الفرد والأسرة و المجتمع.
- وجود استراتيجية متكاملة لمواجهة الهجرة غير الشرعية تتعاون فيها مختلف الجهود من مؤسسات الدولة الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى.
- فتح فرص ومجالات جديدة للعمل تحقق مستوى معيشى مناسب للأفراد.
- انتشار وعى تثقيفى فى مختلف جوانب الحياة يعمل من أجل تغيير المفاهيم والاتجاهات.
- تقلص حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى مصر نتيجة احجام الكثير من الشباب عن الهجرة بطرق غير شرعية.

٥/٣الصعوبات المتوقعة أمام تنفيذ السيناريو الإصلاحى:

من المتوقع أن يوجد عدد من المعوقات التى قد تقف حائلاً أمام تنفيذ هذا السيناريو، من أهمها ما يلى:-

- استمرار تداعيات السيناريو الامتدادى فى ظل السيناريو الحالى.
- محدودية الموارد المالية، وسوء توزيعها وتنظيمها.
- فشل الحكومة فى تحقيق الإصلاحات المنشودة.

مما سبق يتضح أن هذا السيناريو يعد نقلة نوعية في مسار تنمية المجتمع المصري وإصلاحه بصفة عامة، ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها و دور مؤسسات التربية المختلفة لتحقيق هذا الهدف بصفة خاصة، فهو ليس اصلاحًا جذريا فى كل شيء، وإنما تدريجي حيث يعد نقلة من حال إلى حال أفضل منه، كما يعد بمثابة خطوة جادة تجاه وضع أفضل في ضوء الإمكانات المتاحة والعوامل والظروف المجتمعية المتغيرة والتحديات المحيطة بالمجتمع المصري.

٣- السيناريـــو الابتكـــاري:

يقوم هذا السيناريو على فكرة رئيسة مؤداها إحداث تغير ثوري شامل للأوضاع المجتمعية بأبعادها المختلفة، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع المصري، وتحتم حدوث تغيرات جذرية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها، ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا التغير في سياق من الديمقراطية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فهذا السيناريو يشير إلى بارقة أمل بأن الغد يمكن أن يكون أفضل من اليوم.

وينطلق هذا السيناريو من عدد من **المنطلقات الأساسية** التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح وتنمية في أي مجتمع من المجتمعات، ولأي نسق من أنساقه الفرعية، وأي عنصر من عناصره، وتتمثل هذه المنطلقات فيما يلي:

- الانطلاق من الواقع القائم والظروف والأوضاع الراهنة، بما يتضمن ذلك من تشخيص علمي ودقيق للواقع وبيان إيجابياته وسلبياته، ومكامن الخطر والضعف فيه، ومسبباتها، والفرص المتاحة للتطوير والتنمية.
- النظر إلى عملية التنمية على أنها عملية شاملة متكاملة مستدامة، تتكامل فيها جميع جوانب المجتمع وعناصره المختلفة وفئاته المتنوعة، بدون أن يطغى جانب على جانب آخر، وبالتالى حدوث تغيير ثورى شامل للظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها، والتى سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع المصرى، وتنهض به نهضة شاملة.
- النظر إلى فئة الشباب وتنميتهم على أنهم الأساس الذي يرتكز عليه تنمية المجتمع بأكمله، فهم عنصر أساسى من عناصر التنمية، فالتنمية تتم بهم ومن أجلهم ومن أجل إصلاح واقعهم وبناء ورسم مستقبلهم.
- اعتبار التعليم الطريق إلى التنمية والتقدم، مما يجعل المسئولين يهتموا بصنع سياسات تعليمية تلبى احتياجاتنا.
- المشاركة الفعالة والواسعة من قبل أفراد المجتمع بكافة فئاتهم وطوائفهم فى كل ما يمس المجتمع بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة.

١/٣ الإفتراضات الأساسية لهذا السيناريو:

- وجود استراتيجية متكاملة مستدامة لتحقيق تغيير ثقافي واجتماعي، والتأثير على الإتجاهات المجتمعية إزاء قضية الهجرة غير الشرعية ومخاطرها، بل والتأثير في إدراك الشباب ووعيهم بقدراتهم وحقوقهم.

- توفير قاعدة بيانات ومعلومات كمية ونوعية موثوقة ومحدثة عن الهجرة غير الشرعية (أسبابها- أعداد المهاجرين- النتائج والآثار المترتبة عليه- سبل الوقاية والعلاج).
- توافر تشريعات وقوانين جديدة تساعد على مواجهة الهجرة غير الشرعية تتلاءم والمتغيرات المحلية والعالمية.
- تحقيق التطوير الكافي للأداء البرلماني لمناقشة أسباب الهجرة غير الشرعية وسبل علاجها ؛ مما يزيد من الوقاية منها.
- تبني القيم الإيجابية التي ترفع من شأن العمل المشروع مهما كان نوعه.
- التوظيف الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام المختلفة للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وأضرارها.
- وجود برامج ومشاريع تعليمية إصلاحية تهدف إلى إعداد الطلاب بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل والهجرة للخارج من لغات ومهارات مهنية.
- تطوير نظم للمتابعة والتقييم لرصد أثر تطبيق البرامج والمشاريع المنفذة وضمان استدامتها ومواصله تطويرها.
- تحقيق التحسين الكيفي للمقررات الدراسية وكذلك الكتب المدرسية والأنشطة المدرسية.
- إنشاء مكاتب توجيه واستشارات تستهدف تقديم استشارات قانونية لمن يريد السفر للخارج حتى لايكون ضحية لعصابات الاتجار بالبشر والنصب والاحتيال، ومجابهة المشكلات القانونية التي يتعرض لها.
- تعاون مؤسسات المجتمع المدني مع مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية والإستفادة من خبراتها فى معالجة هذه الظاهرة.
- الإتجاه متزايد القوة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني فى مساعدة الأسر الفقيرة في تعليم أبناءها، ومساندتها ودعم مشاركتها في الحياة العامة.

فهذه الافتراضات وتلك التوقعات تتحقق في ظل عدد من الأوضاع المجتمعية التي تساعد على تحقيقها، وفي ضوء ذلك يمكن وصف الأوضاع المجتمعية بأبعادها المختلفة الداعمة والمساعدة على تحقيق هذه الافتراضات.

٣/٣ الأوضاع المجتمعية الداعمة لهذا السيناريو:

تتمثل الأوضاع المحققة والداعمة لهذا السيناريو فيما يلي:

- تمكن مصر من الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي تواجهه في الفترة الراهنة وأن تحدث طفرة واسعة في الاقتصاد المصري، تعمل على تحقيق تحسين مستمر لوضع

مصر في النظام الاقتصادي المحلي والعالمي؛ مما يزيد من ارتفاع مستوى المعيشة باطراد، وانخفاض نسبة الفقراء، فلا يضطر الأفراد للهجرة بطرق غير شرعية.

- دخول مصر في تكتلات اقتصادية إقليمية؛ مما يؤدي إلى حدوث طفرة اقتصادية واجتماعية في مصر تحقق زيادة في دخل الفرد، كما تحقق عدالة في توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة.
- تحول الدولة من الصناعات الإستهلاكية إلى الصناعات الاستراتيجية، ودعمها لأصحاب الصناعات، وإيجاد تسهيلات خاصة تنهض بتلك الصناعات وتتقدم.
- الاستفادة من الزيادة السكانية من خلال الاستفادة من القوى البشرية المتاحة، واعتبارها عنصر هام من عناصر التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة وليس معوقًا لها.
- توفر الدولة قروض صغيرة للشباب لإنشاء مشاريع إنتاجية بسيطة وإيجاد تسهيلات فى السداد، كما تساعد الدولة الشباب فى توزيع المنتجات حتى لايتعثروا فى سداد القروض، وبالتالى يتم الإسهام فى القضاء على مشكلة البطالة، فلا يضطر الشباب للهجرة غير الشرعية بحثاً عن العمل.
- نمو حركة جديدة وعلى نطاق أوسع لظاهرة إقتصادية أطلق عليها Offshoring out sourcing أى هجرة الوظائف أو تصديرها، وهى تختلف عن الهجرة التقليدية للعمالة، ففى هذه الظاهرة تبقى العمالة فى أماكنها، ولكن الذى يهاجر هو الوظائف، فهجرة الوظائف ظاهرة جديدة نسبياً فى اقتصاد الدول الصناعية المتقدمة؛ حيث تعهد بعض منظمات الأعمال بجزء من نشاطها – خاصة الخدمات– إلى منظمات وأفراد فى الدول النامية الفقيرة ذات الأجور المنخفضة، بغرض تخفيض التكلفة.(محمود، ٢٠١٠ :٥٠)
- تزايد الديمقراطية فى جميع مجالات الحياة، مع توسيع قاعدة المشاركة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأكيد أكبر على حقوق الإنسان.
- تزايد الإيمان الكبير للقيادة السياسية فى مصر– قولاً وفعلاً– بأهمية التعليم فى تحقيق التنمية والأمن القومى المصرى.
- وجود تقارب حضارى قائم على حوار الحضارات، وليس صدام الحضارات، وتقبل الآخر، واحترام خصوصية الشعوب.
- ظهور قيادة مستنيرة قادرة على اتخاذ القرارات الجماعية المصيرية بحرية تامة، وفى ضوء نضج فكرى ووعى ثقافى شامل لمواجهة مشاكلها الوطنية والتى من أخطرها الهجرة غير الشرعية.

- زيادة وبروز دور الأحزاب السياسية داخل المجتمع، والتى تحاول تقديم أوراق عمل وخطط للإصلاح داخل المجتمع ومن بينها خطط لإصلاح التعليم من أجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- عقد برلمانات ومناقشات جادة من قبل الأحزاب السياسية لمشكلات الهجرة غير الشرعية من أجل تقديم رؤى أكثر إيجابية للمواجهه.
- زوال الأمية الأبجدية تماماً، وانحصار الأمية الثقافية والحضارية والتكنولوجية بشكل ملحوظ.
- رفع مستوى الخدمات التى تقدم للمواطن، ويدخل ضمن عناصرها الاجتماعية توفير الخدمات التعليمية وتحسين نوعية التعليم، إلى جانب الخدمات الصحية، والاهتمام بالطفولة والأمومة، مما يؤدى إلى عدم وجود دوافع للهجرة غير الشرعية.
- قيام مصر بدور بارز فى المنطقة العربية للمساهمة بفاعلية فى تأسيس مجتمع المعرفة العربى، بما يؤدى إلى زوال الفجوة المعرفية بيننا وبين الغرب، فنصبح من الدول المتقدمة، فلانكون بحاجة إلى الهجرة بأنواعها من أجل العمل وكسب الرزق.
- حدوث تحسين ملحوظ في تفعيل نظم المساءلة والمحاسبية في المجتمع المصري، وانتشار الشفافية، وإطلاق حريات الأفراد، وتحقيق التنمية المجتمعة الشاملة المستدامة وتوفير متطلباتها المختلفة.
- تأمين تكافؤ الفرص التعليمية للجميع.

٣/٣ مشاهد هذا السيناريو:

يفترض – فى ظل هذا السيناريو – عدة مشاهد، تبدو فى مظاهر متعددة أهمها ما يلى:-

- الاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث التى تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالدراسة، ومحاولة الوصول إلى حلول جذرية لهذه الظاهرة مما توصلت إليه هذه الدراسات.
- تطبيق نظام للرقابة والتحكم الملائم فى تمويل التعليم، من خلال اختيار جهاز يكون مسئول عن تمويل التعليم، ويقوم هذا الجهاز بكتابة تقارير دورية عن التمويل وأحواله، كما يقوم بوضع خطة للتمويل تغطى كل مراحل التعليم ى، وتنفيذ هذه الخطة بدقة وتقويمها باستمرار.
- إتاحة مدارس جيدة صديقة للأطفال على مسافة مأمونة للأطفال الصغار، ولاسيما في المناطق الريفية النائية.

- تحقيق معدل القيد الصافي المأمول للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي.
- تحقيق التوظيف المنتج وتوفير العمل اللائق للجميع؛ مما يساعد على تمكين الشباب اقتصاديًا وتحسين وضعهم الاجتماعي.
- انخفاض شديد في نسبة السكان شديدي الفقر على المستوى القومي.
- رفع كفاءة التعليم كمًا ونوعاً؛ من أجل إعداد أفراد تلبى متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- تطبيق نظام للرقابة والتحكم الملائم عن طريق الأقمار الصناعية لمراقبة المعابر الصحراوية والبحرية لمحاولة ايقاف المهاجرين غير الشرعيين او انقاذهم اذا كانوا في حاجة لذلك، من خلال اختيار جهاز يكون مسئول عن عملية المراقبة، ويقوم هذا الجهاز بكتابة تقارير دورية، كما يقوم بوضع خطة للمراقبة تغطى كل المعابر، وتنفيذ هذه الخطة بدقة وتقويمها باستمرار.
- تكوين مساحة من الثقة لدى الحرفيين وأصحاب الأعمال اليدوية مما يساعد على كسر النظرة المتدنية لهذه الأعمال.
- مساندة ريادة الشباب للأعمال من خلال تدريبات مصممة خصيصًا لهم، وتطوير الخدمات المالية وخدمات تنمية أنشطة الأعمال، ويتطلب ذلك التنسيق مع المؤسسات المالية، وجمعيات الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى لتطوير مناهج لتدريب الشباب على ريادة الأعمال.
- التثقيف الدينى للأفراد وتعريفهم بمبادىء الدين والآداب والأخلاق الفاضلة، وحثهم على عمل الخير ومجانبة الشر والفساد والأعمال المحرمة التى تخالف الدين والشريعة والقانون، ويكون ذلك من خلال إعمال الاجتهاد الفقهي وانطلاقًا من المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية في حالة الإسلام وكذلك بقية الشرائع.
- إحداث تغيير في نمط التنشئة والتربية للوقاية من المشكلات المختلفة التى يمكن ان يتعرض لها الفرد مستقبلاً، ويكون ذلك عن طريق إشباع حاجات الأطفال وتحقيق النمو السليم لهم، والحفاظ على التماسك والترابط الأسري وسيادة جو من الوفاق وروح الاطمئنان والاستقرار العائلي.

٤/٣ تداعيات السيناريو الإبتكارى:

- إعادة ترتيب أوضاع الدولة فى استجابة واعية وخلاقة، ترتفع إلى مستوى التحدى والثقة فى الذات، والسعى نحو التحرر فى عالم يعزز واقع الهيمنة والتبعية للمركز.
- تحليل عناصر الضعف ودراسة وسائل تطويرها إلى عناصر قوة.

- الرغبة فى المحافظة على الأمن القومى المصرى، ومنع إختراقه من قبل جهات أجنبية.
- زيادة القدرة على الاحتفاظ برأس المال البشرى وتوظيفه بفاعلية.
- سوف يكون هناك اتجاه عام داخل المجتمع بأهمية حل المشكلات المجتمعية الملحة – والتى فى مقدمتها الهجرة غير الشرعية–، وأن يتم حلها على أساس علمى والبعد عن العشوائية والإرتجالية فى حلها، مما يؤدى إلى وجود حلول فعالة للمشكلات المجتمعية المختلفة، ومن ثم استثمار أفضل للموارد والإمكانات المادية والبشرية، مما يعكس مزيداً من التقدم والتطوير وتحقيق معدلات تنمية عالية.
- مزيداً من اهتمام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى بالمشاركة المجتمعية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومن خلال كل ماسبق يمكن القول بأنه فى إطار هذا السيناريو الابتكارى، يحدث تغيرات في الأوضاع المجتمعية تسهم في تحقيق هدف القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاج الأسباب التى تؤدى إليها ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف.

وفى ضوء ما تم عرضه من السيناريوهات الثلاثة السابقة لايمكن الجزم بأنها حتمية، بل هى بدائل وممكنات وفروض محفزة، وعلى الرغم من أن الغرض الأساسي من بناء هذه السيناريوهات هو توضيح البدائل التي يمكن أن يكون عليها دور مؤسسات التربية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإن هناك خطوة منهجية مهمة ينبغي القيام بها وهي إجراء مقارنة بين تلك السيناريوهات، ومن ثم تفضيل سيناريو للتنفيذ في ضوء تلك المقارنة.

٤- المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة وإختيار السيناريو الأفضل

يمكن توضيح المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة من خلال الجدول التالى:

المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (الامتدادى- الإصلاحى- الابتكارى)

وجه المقارنة	السيناريو الامتدادى	السيناريو الإصلاحى	السيناريو الابتكارى
التكلفة	أقل السيناريوهات تكلفة	متوسط التكلفة- يلى السيناريو الامتدادى فى التكلفة	أعلى السيناريوهات تكلفة
القدرة على تحقيق الهدف (مواجهة الهجرة غير الشرعية)	غير قادر على مواجهة الهجرة غير الشرعية	قادر على مواجهة الظاهرة بصورة جزئية حيث أنه لايقضى عليها نهائياً	أقدر السيناريوهات على تحقيق مواجهة جذرية للهجرة غير الشرعية.
إمكانية التنفيذ	ضعف إمكانية تنفيذه	زيادة إمكانية تنفيذه	صعوبة إمكانية تنفيذه

(هذا الجدول من إعداد الباحثان)

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- أن أقل السيناريوهات تكلفة هو الامتدادي النمطي ويليه الإصلاحي، ثم يأتي على قمة التكلفة السيناريو الابتكاري الذى يعد السيناريو الثوري.
- أن السيناريو الابتكاري الثوري هو أقدر السيناريوهات على تحقيق مواجهة جذرية للهجرة غير الشرعية من خلال مؤسسات التربية ودورها في ذلك، وذلك في ضوء ظروف وأوضاع مجتمعية متطورة وأهداف تنموية على درجة عالية من التحقق، يليه في ذلك السيناريو الإصلاحي، في حين أن السيناريو الامتدادي النمطي يجعل واقع المجتمع المصري، وأوضاعه المختلفة وكذلك مواجهة الهجرة غير الشرعية ودور مؤسسات التربية في تحقيق هذا، سيء للغاية إذا يعد الثبات واستدامة الأوضاع الراهنة المتدهورة وقبول ذلك ترديًا في حد ذاته.
- زيادة إمكانية تنفيذ السيناريو الإصلاحي مقارنة بالسيناريوهين الآخرين.

كما يتضح من خلال المقارنة بين السيناريوهات الثلاثة أن **السيناريو الابتكارى** أقدر من السيناريوهين الآخرين من الناحية الكمية والكيفية على القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لما له من تأثير كبير في تغيير الأوضاع المجتمعية للمجتمع المصري إلى الأفضل، مما يؤدى إلى إصلاح وتطوير وتقدم المجتمع ككل، وذلك رغم تكلفته المادية العالية، أما **السيناريو الامتدادى** على الرغم من أنه أقل السيناريوهات تكلفة، فإنه يصعب وجوده فى ظل الأوضاع الحالية للمجتمع المصرى لأنه يؤدى إلى مزيد من التدهور والإنحدار، و**السيناريو الإصلاحى** على الرغم من زيادة إمكانية تنفيذه مقارنة بالسيناريوهين الآخرين فإنه لايقضى نهائياً على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فهو أيضاً غير مرغوب فيه فى الوقت الحالى.

لذا فالسيناريو الابتكارى يمثل الصورة المثالية التى نتمناها؛ والتى يجب أن تكون، والتى يلزم تحقيقها، إذا ما أردنا للمجتمع أن ينهض ويتقدم فى ظل الظروف التى يعيشها فى الوقت الحالى.

وبناء على ذلك، فإن الدراسة الحالية تتبنى السيناريو الابتكارى لأنه السيناريو الحُلم والثورى والرؤية المستقبلية المأمولة والطموحة لواقع المجتمع المصري بجوانبه المختلفة، وكذلك الرؤية المستقبلية للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخطورتها على المهاجر وأسرته والمجتمع ككل، وتفعيل دور مؤسسات التربية في تحقيق هذا الهدف، ولاشك أن هذا السيناريو هو المستقبل المأمول تحقيقه، وهو وإن كان يتطلب عملاً ضخماً إلا أنه قابل للتحقيق، ولاسيما إذا تم التعامل مع العقبات التى تواجهه على أنها تحديات يمكن تخطيها بكل سهولة.

ويقترح البحث فيما يلى عدة متطلبات أساسية تفيد وتساعد في تنفيذ هذا السيناريو الحالم المأمول مستقبليًا.

٥- متطلبات وآليات تنفيذ السيناريو الابتكاري:

هناك مجموعة من المقترحات والمتطلبات التي ربما ترقى إلى أن تكون طرقاً يمكن اتباعها لتحقيق السيناريو الابتكارى والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذه المقترحات تكون على مستويين، **المستوى الأول:** عبارة عن مجموعة من السياسات التى تساعد على تحقيق الهدف المطلوب، و**المستوى الثانى:** عبارة عن مجموعة من الآليات أو الإجراءات التى يمكن تنفيذها بشكل عملى، ويتضح هذا فيما يلى:

أولاً: مستوى السياسات:

أ- التأكيد على مبدأ التكاملية والشمولية والواقعية والتشاركية والشفافية في عملية صناعة القرار وتحديد الأهداف.

ب- إعادة النظر في القوانين والتشريعات واللوائح للتمشي مع منظومة التحديات والمتغيرات المجتمعية.

جـ- توافر نظرة شاملة متكاملة تعيد النظر في الوقت ذاته في أطر التفكير والسلوك على جميع المستويات وتطرح وفقها استراتيجيات جديدة؛ يساهم فيها كل مؤسسات المجتمع في إطار السياق المحلي والعالمي للمجتمع.

د- تبني القيادة السياسية عقد بعض المؤتمرات العلمية حول الهجرة غير الشرعية وخطط التنمية في مصر من خلال وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي؛ بهدف وضع استراتيجية وطنية لتطوير التعليم بهدف القضاء على الهجرة غير الشرعية.

هـ- توفير بيانات آنية حديثة تعبر عن الواقع تمكن من التأهب والاستعداد للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاستجابة لها، خاصة وأن معظم البيانات الإنمائية تتوفر متأخرة زمنيًا لمدة سنيتين أو ثلاثة سنوات، كما يجب توافر بيانات حديثة ودقيقة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحجمها.

ثانياً: آليات تحقيق السياسات:

أ- تنفيذ مجموعة من المشروعات التربوية الصغيرة، بحيث يتناول كل مشروع الهجرة غير الشرعية من زاوية محددة (وسائلها- طرقها- عصابات التهريب.... وغيرها)، ويتم التعامل معها بالتعرف على الأسباب، وكيفية العلاج في إطار استراتيجية شاملة للحد والتغلب على هذه الظاهرة.

ب- ضرورة الاتفاق على عدة إجراءات تكون نواة لاستراتيجية تعليمية وطنية، تعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية ومواجهتها، تتمثل في:

- تشكيل لجنة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، تتكون من خبراء ومختصين، تكون مهمتهم هي وضع وتخطيط السياسات والبرامج التربوية اللازمة؛ للحد من آثار تلك المشكلة.
- التأكيد على أهمية التخطيط طويل الأجل للتعليم، بحيث يراعي الحاجات المستقبلية، ومدى إشباع مخرجات النظام التعليمي لها، وتحسين نوعية وكفاءة التخطيط والتقويم والمتابعة للخطط على المستوى المركزي واللامركزي.
- التنسيق المستمر بين التعليم وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية؛ لضمان عمل الخريجين، والحد من ظاهرة البطالة، من خلال تحديد المؤسسات لحاجاتها الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، كماً ونوعاً.
- تطبيق توصيات البحوث المهتمة بمشكلة الهجرة غير الشرعية، وكيفية التغلب عليها، مما يساعد على التغلب عليها.
- تطبيق معايير الجودة الشاملة في النظام التعليمي؛ لتحسينه وتجويده، مع توفير الدعم المالي اللازم لتحقيق ذلك.
- إصدار التشريعات التي تكفل إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية.
- توفير برامج الفرصة الثانية في التعليم للأشخاص الذين يملكون قدراً محدوداً من المهارات الأساسية، أو يفتقرون إلى هذا النوع من المهارات، ومعالجة العوائق التي تحد من ذلك.
- إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات التدريب لدى الشباب من الفئات المحرومة.

جـ- قيام وسائل الإعلام بدورها في تنمية الوعي لدى الجماهير بسلبيات ومخاطر مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتقديم برامج متنوعة حول ذلك.

د- تعزيز دور الإرشاد في مختلف المراحل التعليمية؛ لإرشاد الطلاب في اختيار التخصصات المناسبة لهم وفق قدراتهم وميولهم، والمناسبة أيضاً لسوق العمل.

هـ- تفعيل التعاون والتكامل بين الأسرة وبين المدرسة؛ حتى يمكن السيطرة على أية مشكلة تواجههم، وإيجاد حلول لها، وذلك من خلال: تفعيل مجالس الآباء والمعلمين، إيجاد قنوات اتصال دائمة وسريعة بينهما.

و- تنفيذ مشاريع تربوية لتطوير مناهج التعليم بحيث تركز على:

- تخصيص مادة دراسية جديدة لتدريس القضايا والمفاهيم الجديدة والملحة على الساحة – والتى منها- قضية الهجرة غير الشرعية.
- غرس مجموعة من القيم داخل الطلاب ومن أهمها قيم الولاء والانتماء وحب الوطن وحب العمل والتي تؤدي الي تماسك المجتمع والمحافظة علي وحدته.
- تخلص المنهج من الحشو والتضخيم، وتنقيه من الشوائب؛ حتى يحقق وظيفته التي بني من أجلها في إعداد المتعلم للحياة.
- تطوير المناهج الدراسية وتجديدها بإستمرار حسب طبيعة العصر ومقتضياته.
- أوجه النشاط المختلفة، تخطيطاً، وبناءً، وتنفيذاً، ومتابعةً، وتوفير المتطلبات المادية والعينية؛ لتصبح المدرسة مكاناً محبباً للمتعلم.
- تطوير أسلوب التعليم ومادته؛ من خلال الاهتمام بالجانب التطبيقي، وتحقيق إيجابية المتعلم وتفاعله، وتحقيق مبدأ التعلم الذاتي.

ل- قيام وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسات محلية وعالمية متخصصة بتنظيم دورات تدريبية لمديري المدارس والمعلمين والطلاب؛ لتوعيتهم بمخاطر الهجرة غير الشرعية وقضايا الاتجار بالبشر.

ى- التزام منظمات المجتمع المدني الوطنية بالعمل بطريقة منسقة وتعاونية مع نظيراتها على المستوى الإقليمى والعالمى؛ وذلك لإيجاد حلول ومواجهة الهجرة غير الشرعية.

ومن المتوقع أنه إذا تم الأخذ بتلك السياسات والآليات والإجراءات كلها أو بعضها؛ قد نجد أن هناك فرصة مواتية للقضاء على مشكلة الهجرة غير الشرعية، أو على الأقل التقليل من حدتها.

الخاتمة:

أبرز الباحثان من خلال البحث الحالى الدور الجوهرى والأساسى المأمول من المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تناول دور كلاً من (الأسرة، المدرسة، الجامعة، المسجد، وسائل الإعلام، منظمات المجتمع المدنى) فى مواجهة الظاهرة، وقد قاما بطرح ثلاثة سيناريوهات بديلة لملامح دور تلك المؤسسات التربوية فى مواجهة الظاهرة والوقاية منها، ومن ثم طرح بدائل فعالة أمام متخذى القرار لتحقيق هدف مواجهة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها، كما تم إجراء مقارنة بين تلك السيناريوهات، ومن ثم تفضيل السيناريو الابتكارى ووضع آليات لتنفيذه حيث يمثل الصورة المثالية التى نتمناها، والتى يجب أن تكون حتى يتم القضاء نهائياً على ظاهرة الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى.

المـــراجـــــــع

أولاً: المراجـــع العربيـــة:

١- ابن حسن، عبدالحميد غزى (٢٠٠١): دور المؤسسات فى التنشئة الاجتماعية، **آفاق تربوية**، العدد (١٨)، قطر، يناير.

٢- الأصقر، أحمد عبد العزيز (٢٠١٠): الهجرة غير المشروعة- الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، **الندوة العلمية حول "مكافحة الهجرة غير المشروعة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٨-١٠ فبراير.

٣- البغدادى، نسرين و نصر، سميحة (٢٠١٦): **الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٤- الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠١): **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، المرفق (٣)، المادة (٣).

٥- الخضيرى، صالح بن إبراهيم (٢٠١٢): ظاهرة الهجرة غير المشروعة وأبعادها المجتمعية، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**، العدد (٣٢)، الجزء (٨)، ابريل، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٦- الدغارى، أمبارك إدريس(٢٠١٦): مخاطر الهجرة غير الشرعية من افريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، العدد (٨)، يوليو، كلية التربية بالمرج، جامعة بن غازى، ليبيا.

٧- الصاوى، عبدالحافظ (٢٠٠٨): الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، **مجلة الوعى الاسلامى**، السنة (٤٥)، العدد (٥١٠)، فبراير، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

٨- الصعيدى، وفاء (٢٠١٦): مصر أصبحت دولة معبر للهجرة غير الشرعية بسبب الفقر والبطالة، **جريدة الوطن**، العدد (١٦٤١)، الأربعاء ٢٠١٦/١٠/٢٦، مصر.

٩- الزناتى، محمد عبيد (٢٠٠٨): **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.

١٠- السكرى، أحمد شفيق (٢٠١١): **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

١١- الشهاوى، طارق (٢٠٠٩): **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية**، دار الفكر الجامعى، الاسكندرية.

١٢- العادلي، محمود صالح (٢٠١٤): دور المؤسسات التربوية في تعزيز عمل الأجهزة الأمنية في الوطن العربي في ضوء المنظومة القانونية والتربوية والأمنية في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، **ندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية في البلاد العربية**، فى الفترة من ١٨-٢٠ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ١١-١٣ نوفمبر ٢٠١٤، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،، السعودية.

١٣- القدرى، عزالدين (٢٠١٢): وسائل الاتصال والتربية على القيم، **مجلة عالم التربية**، العدد (٢١)، الدار البيضاء، المغرب.

١٤- اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر (٢٠١٠): **الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة من يناير ٢٠١١م حتى يناير ٢٠١٣م**، جمهورية مصر العربية.

١٥- المجالى، سامى مشهور (٢٠١١): دور المؤسسة التربوية في ترسيخ مفاهيم المسؤولية المجتمعية، **رسالة المعلم**، المجلد (٤٩)، العدد (٣)، الأردن، نيسان.

١٦- المشاط، عبدالمنعم (٢٠١١): **قاموس المفاهيم السياسية**، مكتبة الشرق الدولية، مركز القاهرة للثقافة الديمقراطية، القاهرة.

١٧- المطيرى، نادية محمد حمد (٢٠١٦): مدى مساهمة الأنشطة الطلابية فى تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طالبات الكليات الإنسانية فى جامعة الملك سعود، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (٥)، العدد (١)، المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب بالتعاون مع الجمعية الأردنية لعلم النفس، عمان، الأردن.

١٨- المعجم العربى لاروس (١٩٨٧): مكتبة أنطوان، بيروت.

١٩- المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٠٤): **معجم قانون الهجرة الدولي**، سلسلة القانون الدولي للهجرة.

٢٠- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (٢٠٠٨): **تقرير حول الهجرة غير الشرعية إلى أوربا بعنوان "هجرة شباب مصر..... فرار إلى المجهول"**، مصر.

٢١- اليوسف، عبدالله بن عبد العزيز (١٤٢٥هـ): دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، **المؤتمر العالمي بعنوان "موقف الإسلام من الإرهاب"**، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، الجزء (٣) ،١ - ٣ ربيع الأول.

٢٢- إبراهيم، لطيفة (٢٠٠٦): **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، عالم الكتب، القاهرة.

٢٣- إبراهيم، محمد محمد حسان (٢٠١١): إستخدام تكنيك العصف الذهنى فى خدمة الجماعة وتنمية وعى الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (٣٠)، الجزء (٣)، إبريل، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٤- أبو الفضل، جمال و جودة، ناصر (٢٠١٦): ارتفاع ضحايا غرق مركب هجرة غير شرعية بسواحل رشيد، جريدة اليوم السابع، ٢١ سبتمبر، متاح على: http://www.youm7.com/story، ٢٠١٦/٩/٢١

٢٥- أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٧): **إدارة منظمات المجتمع المدنى**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٦- أحمد، حافظ فرج (١٩٩٤): وسائل الإعلام والتنمية الثقافية- دراسة تحليلية، **المؤتمر السنوى الرابع عشر بعنوان "التعليم والإعلام"**، رابطة التربية الحديثة وكلية التربية جامعة عين شمس، فى الفترة من (١١-١٣) يوليو، القاهرة.

٢٧- أحمد، فرحات أنصارى بن رياض (٢٠١٧): دور المؤسسات التربوية فى مواجهة ظاهرة الإرهاب، **مجلة صوت الأمة**، المجلد (٤٩)، العدد (٩)، الهند.

٢٨- باعباد، على هود (٢٠١١): دور الجامعات والمؤسسات التربوية والثقافية فى تعزيز الوسطية بين الشباب العربى، **المؤتمر العلمى بعنوان "دور الجامعات العربية فى تعزيز مبدأ الوسطية بين الشباب العربى"**، جامعة طيبة، المدبينة المنورة، السعودية، ٥-٦مارس، ٢٠١٧.

٢٩- بتقة، خديجة (٢٠١٤): السياسة الأمنية الأوربية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضربسكرة، الجزائر.

٣٠- بدير، سامى محمود (٢٠٠٩): أوربا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين الواجب والمسئولية، **سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية**، العدد (٦٨)، يونيو، مصر.

٣١- برسوم، مريم وليم (٢٠١٢): الإطار النظرى للهجرة غير الشرعية وأبعادها الاقتصادية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر، العدد (١)، يناير.

٣٢- بركان، فايزة (٢٠١٢): أليات التصدى للهجرة غير الشرعية، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

٣٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ENDO (٢٠٠٩): **تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ "التغلب على الحواجز- قابلية التنقل البشرى والتنمية.**

٣٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٥): **التقدم الذي أحرزته مصر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.**

٣٥- بن يعقوب، الفيروز أبادى مجدالدين محمد (د.ت): **القاموس المحيط**، الجزء (٢)، دار الفكر، بيروت.

٣٦- بوقطاية، مراد (٢٠٠٢): مقومات التربية الحديثة فى المدرسة، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد (٣)، اكتوبر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

٣٧-حافظ، سحر مصطفى (٢٠١٣): الهجرة غير الشرعية- المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، **مجلة هرمس**، المجلد (٢)، العدد (٢).

٣٨- حافظ، نجوى وآخرون (٢٠١٠): **الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٣٩- حبيب، مصطفى مغاورى (٢٠١٣): استخدام تكنيكى المناقشة الجماعية والنمذجة السلوكية فى خدمة الجماعة وزيادة وعى الشباب الجامعى بمخاطر الهجرة غير الشرعية- دراسة تجريبية مطبقة على طلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بمحافظة كفر الشيخ، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (٣٤)، الجزء (١٢)، ابريل، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٤٠- حبيشي، سوسن أحمد محمد (٢٠١٦): تطوير الأدوار التربوية للمنظمات غير الحكومية في ضوء التحديات المحلية والعالمية المعاصرة (دراسة مستقبلية)، **رسالة دكتوراة**، جامعة قناة السويس، كلية التربية بالإسماعيلية.

٤١- حسين، الحسين حامد محمد (٢٠١٣): التربية المدنية وتمكين المرأة الريفية في المجتمع المصري، **مجلة الثقافة والتنمية**، العدد (٦٨)، السنة (١٣)، مايو، مصر.

٤٢- حلمى، على عبدالرازق (٢٠٠٢): **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٤٣- حوالة، سهير محمد(٢٠٠٣): **مبادئ أساسية في اجتماعيات التربية**، دار النشر الدولي، الرياض المملكة العربية السعودية.

٤٤- خاتمى، محمد (٢٠٠٢): **حوار الحضارات**، ترجمة سرمد الطائى، دار الفكر، دمشق.

٤٥- دسوقى، ربيع عبد الوهاب (٢٠١١): جهود الجمعيات الأهلية فى التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، **رسالة ماجستير**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٤٦- رجب، مصطفى وطه، حسين (٢٠٠٨): **مناهج البحث التربوي بين النقد والتجديد**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر.

٤٧- رزق، حنان عبدالحليم (٢٠١١): الأنشطة الطلابية وتنمية قيم الانتماء لدى طلاب جامعة المنصورة فى ضوء متغيرات القرن الحادى والعشرين، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد (١٨)، العدد (٦٨)، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة.

٤٨- رمضان، محمد (٢٠٠٩): الهجرة السرية فى المجتمع الجزائرى- أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعى "دراسة ميدانية"، **مجلة العلوم الانسانية**، السنة (٧)، العدد (٤٣).

٤٩- زايد، أميرة عبد السلام (٢٠١٤): التربية وتأكيد الهوية الثقافية في مجتمع ما بعد الحداثة.. استراتيجية مقترحة، **مستقبل التربية العربية**، العدد (٩٢)، الجزء (٢١)، أكتوبر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.

٥٠- سكران، محمد محمد (٢٠١٤): الأنشطة المدرسية اللاصفية، **عالم التربية**، العدد (٤٨)، السنة (١٥)، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

٥١- سلام، أحمد رشاد (٢٠١٠): المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطنى للهجرة غير المشروعة، **الندوة العلمية بعنوان "حول مكافحة الهجرة غير المشروعة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٨-١٠ فبراير.

٥٢- سلام، أحمد رشاد (٢٠١١): الهجرة غير المشروعة فى القانون المصرى – دراسة فى إطار فقه القانون الدولى الخاص، **المجلة المصرية للقانون الدولى**، المجلد (٦٧)، الجمعية المصرية للقانون الدولى، مصر.

٥٣- سنو، غسان منير والطراح على أحمد (٢٠٠٢): **الهويات الوطنية والمجتمع العالمى والإعلام**، دار النهضة العربية، لبنان.

٥٤- شعبان، حمدى (٢٠١٠): **الهجرة غير المشروعة- الضرورة والحاجة**، مركز الإعلام الأمنى، القاهرة.

٥٥- شمس، شعبان أبواليزيد وآخرون (٢٠١٠): دور التليفزيون فى إمداد المراهقين بالمعلومات حول الهجرة غير الشرعية، **مجلة دراسات الطفولة**، المجلد (١٥)، العدد (٤٨)، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

٥٦- طه، أمانى محمد و عبد الحكيم، فاروق جعفر (٢٠١٣): **تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٧- عبدالحميد، طارق (٢٠٠٩): **الهجرة غير الشرعية- رؤية مستقبلية**، دار الفكر العربى، القاهرة.

٥٨- عبد الرحمن، هالة منصور (٢٠١٠): الهجرة غير القانونية- دراسة اجتماعية تحليلية على عينة مختارة من محافظتى الشرقية والقليوبية، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد (٢٧)، سبتمبر، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس.

٥٩- عبدالسلام، عبدالسلام مصطفى (٢٠٠٦): تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة، **المؤتمر العلمى الأول بعنوان "التعليم النوعى ودوره فى التنمية البشرية فى عصر العولمة"**، فى الفترة من ١٢-١٣ إبريل، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

٦٠- عبدالمجيد، عبدالمنعم عبدالرحمن (٢٠١١): دور الأزهر فى الحركة الدستورية فى مصر "دراسة تاريخية"، **مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط**، جامعة الأزهر، العدد (٣٠)، المجلد (٢).

٦١- عبدولى، سعيد الحسين (٢٠١٤): الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية فى بلدان القارة الإفريقية، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد (٢)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، موريتانيا.

٦٢- عزالدين، نادية (٢٠٠٠): **المجتمع المدنى**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٦٣- عزام، شعبان عبدالصادق عوض (٢٠٠٩): اتجاهات الشباب الجامعى نحو الهجرة غير الشرعية وتصور لمؤشرات دور مقترح من منظور العلاج الواقعى لتعديلها، **المؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون للخدمة الاجتماعية بعنوان "الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة"، كلية الخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، مصر، ١٠-١١مارس.

٦٤- على، عبد الحميد محمد و قرشى، منى إبراهيم (٢٠٠٨): **التسرب التعليمى**، سلسلة الإضطرابات النفسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٦٥- عمارة، طارق لبيب محمد (٢٠١٣): فعالية خدمات منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة مشكلات أسر المهاجرين بطرق غير شرعية – دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع "دراسة تقويمية مطبقة على قرية برج مغيزل – مركز مطوبس- محافظة كفر الشيخ، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**، العدد (٣٤)، المجلد (١١)، أبريل ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٦٦- عودة، عبدالله على (٢٠٠٩): مخاطر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب- دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، **المؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون للخدمة الاجتماعية بعنوان "الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة"**، جامعة حلوان، المجلد (٧)، فى الفترة من ١٠-١١ مارس.

٦٧- عيد، محمد فتحى (٢٠١١): التجارب الدولية فى مكافحة الهجرة غير المشروعة، **مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد (٢٤)، يونيو.

٦٨- غالب، هالة (٢٠٠٨): المواجهة الدولية لجرائم تهريب المجرمين، **المجلة الجنائية القومية**، المجلد (٥١)، العدد (١)، مارس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.

٦٩- غلو، أحمد (٢٠٠٩): الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة، **مجلة الجيش اللبنانى**، العدد (٢٨٩)، يوليو.

٧٠- فهمي، محمد سيف الدين (٢٠٠٨): **التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٧١- قاضى، فريدة (٢٠١٠): الهجرة غير الشرعية- خلفياتها ودوافعها، **مجلة دراسات اجتماعية**، العدد (٥)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

٧٢- كركوش، فتيحة (٢٠١٠): الهجرة غير الشرعية فى الجزائر- دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، **مجلة دراسات نفسية وتربوية**، العدد (٤)، يونيو، جامعة قاصدى مرباح، الجزائر.

٧٣- لدمية، فريجة (٢٠١٠): استراتيجية الاتحاد الأوربى لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة- الهجرة غير الشرعية نموذجاً، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

٧٤- محمد، أحمد سعد (٢٠٠٧): الدور الأمنى فى مواجهة الهجرة غير الشرعية، **رسالة ماجستير**، أكاديمية مبارك للأمن، القاهرة.

٧٥- محمد، سماح زكريا (٢٠١٦): دور المؤسسات التربوية فى مواجهة الإرهاب الإلكترونى، **مجلة كلية التربية**، جامعة كفر الشيخ، المجلد (١)، العدد (١).

٧٦- محمد، عاطف خليفة (٢٠٠٩): تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، **المؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون للخدمة الاجتماعية بعنوان "الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة"**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٠-١١مارس.

٧٧- محمد، هالة خورشيد طاهر (٢٠١٢): مؤشرات تخطيطية للحد من الهجرة غير الشرعية لدى الشباب المصرى، **مجلة كلية التربية بالفيوم**، جامعة الفيوم، العدد (١٢)، مايو.

٧٨- محمود، سعيد طه (٢٠١٠): إعداد المعلم ومواجهة تحديات المستقبل، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، العدد (٦٧)، إبريل، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

٧٩- محمود، طارق حسن (٢٠٠٥): دور الشرطة فى حماية حق التنقل مع التطبيق على المنع من السفر، **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن.

٨٠- مرسى، محمد عبدالعليم (١٩٩٥): **التربية ومشكلات المجتمع فى دول الخليج العربية**، دار الإبداع الثقافى، الرياض.

٨١- مكروم، عبدالودود (٢٠٠٤): الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعى فى تنمية قيم المواطنة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد (١٠)، العدد (٣٣)، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة.

٨٢- منصور، زكية بنت يحي عطا (٢٠٠٨): الجامعة وتنمية القيم السياسية فى ظل العولمة- دراسة مسحية على طلاب وطالبات جامعة طيبة، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة طيبة.

٨٣- منظمة العمل العربية (٢٠١٠): **التقرير العربى الثانى حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية**، جمهورية مصر العربية.

٨٤- ميخائيل، أشرف عبده مريد (٢٠١٤): تصور مقترح فى طريقة خدمة الجماعة لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب، **مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (٣٦)، الجزء (١٤)، ابريل، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، مصر.

٨٥- نجم، سهام (٢٠٠٧): تعليم الكبار – تمكين المرأة العربية، **المؤتمر السنوي الرابع بعنوان "محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول"**، مركز تعليم الكبار جامعة عين شمس بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربى، القاهرة.

٨٦- نجم، منور عدنان (٢٠١٣): دورالمؤسسات التنموية فى تمكين المرأة الفلسطينية دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية فى ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد (٢١)،العدد (٣)، شئون البحث العلمى والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٨٧- نمر، رجاء محمد (٢٠٠٦): الأسرة وإنحراف الأبناء- الأسباب وطرق العلاج، **مجلة الأمن والحياة**، المجلد (٢٥)، العدد (٢٨٢)، ديسمبر، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

٨٨- نور، عثمان الحسن و مبارك، ياسر عوض الكريم (٢٠٠٨) :**الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٨٩- وهدان، أحمد و الشريف، إيمان (٢٠٠٥): الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية، **المجلة الجنائية**، المجلد (٤٨)، العدد (١)، مارس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

ثانياً: المراجـــع الأجنبيـــة:

90- Bade, Klaus J. (2004): Legal and Illegal Immigration in to Europe "Experiences and Challenges". **European Review**, Vol (12), No. (3).

91- Bhawra, Viresh Kumar (2013): Irregular Migration from India to the EU- Evidence from the Punjab, **CARIM-India Research Report 2013/03 "Developing a Knowledge Base for Policymaking on India- EU Migration "**, India Center For Migration, India.

92- Bureau International du Travail (2004): Une Approche equitable pour les travailleures migrants dans une économie mondialisée, **conference internationale du BIT (92) em session**, Report No. (6) , Genéve.

93- Castaneda, Heide (2009): Illegality as Risk Factor- A Survey of Unauthorized migrant patients in a Berlin clinic, **Social Sciences & Medicine ,**Vol (68),No (8).

94- Cholewinski, Ryszard (2005): **Study on obstacles to effective access of irregular migrants to minimum social rights**, Council of Europe Publishing, Strasbourg Cedex.

95- Codruta, Alina (2007): "Migration, Mental Health, and Cost Consequences in Romania", **Journal of Mental Health- Policy-and- Economics**, Vol (10), 1 Mar, p.28.

96- Haug, Sonja (2008): Migration Networks and Migration Decision-Making, **Journal of Ethnic and Migration Studies**, Vol. (34), No(4).

97- Heisler, Martin O. (1992): "Migration, Internatioal Relations and the New Europe: Theoretical Perspectives from Institutional Political Sociology", **International Migration Review**, vol.(26) No.(2), summer.

98- Walsh, Amanda.M (2013): Around the World -Illegal Immigrants and the cost of Higher Education in the U.K, **Children Legal Rights Journal**, Vol (33), spring.

99- Wolff, Hans & et.al (2005): Health Care and Illegality- A Survey of undo cemented pregnant immigrants in Geneva, **Social Sciences & Medicine** ,Vol (60),No (9).

100- Zohry, Ayman (2009): The Migratory Patterns of Egyptians in Italy and France, **CARIM Research Report no. 2009/17, The Euro-Mediterranean Consortium for Applied Research on International Migration (CARIM)**, European University Institute, Florence.

101- Zohry, Ayman (2011): **A Proposed Framework for the study of Illegal migration**, Working Paper Series No.2011-01, Egyptian Society for Migration Studies, September.

Abstract

The Role of Educational Institutions in Facing The phenomenon of Illegal Immigration

The current research aimed at rooting out the phenomenon of illegal immigration through identifying the philosophical foundations of this phenomenon In terms of the conceptual framework and the most important social challenges that caused it. And also Identifying the role of educational institutions in facing it. Then developing an innovative scenario for the role of educational institutions in Facing the phenomenon of Illegal Immigration. To achieve this goal the study used the descriptive approach, and the scenario method to draw general lines on the futuristic role of educational institutions in Facing the phenomenon of Illegal Immigration in the light of changing societal conditions, and the requirements for achieving this goal. The current research adopted the innovative scenario as a vision for eliminating the phenomenon of illegal immigration, or at least to reduce its severity.